# سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ

تصنيف

الإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني

٢٠٢ هـ - ٢٧٥ هـ

حققه وضبط نصه وخرج أحاديثه وعلق عليه

شعيب الأرنؤوط محمد كامل قره بللي

الجزء الأول

دار الرسالة العالمية


بسم الله الرحمن الرحيم

# مقدمة الناشر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، سيدنا محمدٍ النبي الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد،،

فإنه من تمام فضل الله تعالى ومنّه علينا في هذه المؤسسة العامرة الزاهرة أن يسَّر لنا إخراج هذا السِّفر العظيم، ذلك هو كتاب «السنن» للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجستاني رحمه الله تعالى، الذي كان أحد الأئمة الأعلام الذين يُشار إليهم بالبَنان، ويُشاد بفضلهم في كل آن.

وكتابه هذا بحقٍّ أحدُ الكتب الأمَّات الأصول التي لا تزال عمدة أهل العلم لمعرفة السنن النبوية، والآثار المحمدية، تلك الأصول التي لا يستغني عنها كل طالب علم متخصص، أو باحث في مجال الدراسات الشرعية من فقه أو حديث أو غيرهما.

وكما هو دأبنا - بتوفيقٍ من الله تعالى وعونٍ منه - باعتماد الأصول الخطية المتقنة المقروءة في إصدار دواوين السنة المشرفة، فقد قام مكتب التحقيق التابع لمؤسستنا، وعلى رأسه فضيلة الشيخ المحدث شعيب الأرنؤوط حفظه الله، بمقابلة الأصول الخطية لهذا السفر المبارك وضبط نصوصه وتفصيلها، وشرح الأحاديث النبوية وبيان فقهها، وتخريجها من كتب السنة وبيان درجتها، فجزاهم الله خيراً وأجزل لهم المثوبة.

ونحن إذ اضطلعنا بأعباء نشر هذه الموسوعة الحديثية، وفي مقدمتها ذلك السِّفر السامي «مسند الإمام أحمد» وكتب السنن الأربعة، لنسأله سبحانه وتعالى أن يجعل عملنا هذا مقبولاً مسطوراً في صحائفنا يوم الدِّين، وأن يأخذ بأيدينا لإخراج المزيد من المفيد الماتع من كتب أصول أهل السنة والجماعة، إنه تعالى ولي التوفيق والسداد.

ولا يفوتني في الختام أن أتقدم بالشكر الجزيل للوالد الكريم الأستاذ رضوان دعبول على ما يتفضل به علينا على الدوام من دعم وتأييد ونصح وإرشاد مما يعيننا على النجاح في تحقيق الآمال. سائلاً الله أن يديمه ذخراً لنا.

كما أسطر الشكر الجزيل للأستاذ الفاضل الشيخ المحب محمد بن ناصر العجمي الذي أتحفنا بأقدم نسخة من النسخ الخطية التي تحصَّلت لدينا، وهي نسخة جامعة برنستن وعدة نسخ أخرى، فجزاه الله خير الجزاء.

والحمد لله في الأولى والآخرة، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

**معاذ رضوان دعبول**

**المدير العام**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# ترجمة الإمام أبي داود السجستاني

## * اسمه ونسبه ومولده وبلده :

هو الإمامُ، شيخُ السنة، مقدَّمُ الحفاظ، أبو داود سليمانُ بنُ الأشعث بن إسحاق بن بَشير بنِ شداد، هكذا نسبه تلميذاه ابنُ داسة وأبو عُبيد الآجري ـ وزاد في نسبته ابنُ حبان والخطيب البغدادي وابن ماكولا، والسمعاني وأبو طاهر السِّلَفي والحازمي، وابن خلكان والقاسم التُّجيبي، والتاج السبكي وابنُ تغري بردي ـ ابن عَمرو بن عِمران، الأزدي السِّجستاني[1].

وقال ابنُ أبي حاتم: سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو بن عامر[2].

---

(١) ابن حبان في «الثقات» ٨/ ٢٨٢، والخطيب في «تاريخ بغداد» ٩/ ٥٥، وأبو طاهر السِّلَفي في مقدمته على «شرح الخطابي» ٤/ ٣٥٩. وابن ماكولا في «الإكمال» ١/ ٢٩٥، والسمعاني في «الأنساب» ٧/ ٤٦، والنووي في «تهذيب الأسماء واللغات» ٢/ ٢٢٥، والحازمي في «شروط الأئمة الخمسة» ص٢١، وابن خلكان في «وفيات الأعيان» ٢/ ٤٠٤، والقاسم بن يوسف التجيبي في «برنامجه» ص٩٤، وتاج الدين السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» ٢/ ٢٩٣، وابن تغري بردي في «النجوم الزاهرة» ٣/ ٧٣.

(٢) المزي في «تهذيب الكمال» ١١/ ٣٥٥، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٢٠٣.

وقال محمدُ بن عبد العزيز الهاشمي: سليمان بن الأشعث بن بِشر بن شداد[١].

والأزدي: نسبة إلى الأزد بنِ الغَوْثِ بنِ نَبْتِ بنِ مالك بنِ زيد بن كَهْلانَ بن سَبَأ بنِ يَشجُب بن يَعرُب بن قَحْطان، وهو أبو قبيلة باليمن[٢].

والسِّجِسْتانيُّ: نسبةٌ إلى سِجِسْتان، بكسر السين المهملةِ والجيم، وسكونِ السين الأخرى، بعدَها تاء منقوطة بنقطتين من فوق: وهو إقليمٌ يقع الآن تقريباً في الجنوب والجنوبِ الغربي لأفغانستان، ويَمتد إلى بعض مناطِق إيران الشرقيةِ إلى الجنوبِ منها، يدخل فيه دلتا نهر هلمند وغيره من الأنهار الكثيرة المنحدرة من جبال أفغانستان الشاهقة فوق كابل وغَزْنة إلى الجنوب الغربي، وفي هذا الموضع مدينة قندهار[٣].

ويُسمى هذا الإقليمُ أيضاً سِيستان، ويعودُ ذلك إلى تسميته الفارسية: سكستان، ويُعرف الآنَ باسمِ سِيستان، ويقال لها بالفارسيةِ: نِيْمَروز أيضاً، ومعناه نصف يومٍ، أو الأرض الجنوبية، ويقال: إن هذا الإقليم إنما سُمي بذلك لوقوعه في جنوبِ خراسان[٤].

---

(١) المرجعان السابقان.

(٢) ابن الكلبي في «جمهرة النسب» ٢/٣٦٣، وابن حزم في «جمهرة أنساب العرب» ص٣٣٠، والسمعاني ١/١٩٧، وابن الأثير في «اللباب في تهذيب الأنساب» ١/٤٦، ومحمد بن جعفر الكتاني في «الرسالة المستطرفة» ص١١.

(٣) كي لسترنج في «بلدان الخلافة الشرقية» ص٢٠ و٣٧٢.

(٤) صديق حسن خان في «الحطة» ص٤٤٩، وكي لسترنج في «بلدان الخلافة الشرقية» ص٣٧٢.

والنسبة إليه أيضاً: سِجْزي، قال الحافظ الذهبي: وهكذا يَنْسِبُ أبو عوانة الإسفراييني أبا داود ـ يعني المُصنِّف ـ، فيقول: السِّجزي، وإليها يُنسَبُ مُسنِدُ الوقت أبو الوقت السِّجزي[1].

وقد اختُلِفَ في السنة التي فُتحت فيها سجستانُ، فذكر سيفُ بنُ عمر في «الفتوح» أن فتحها كان سنَة ثمانَ عشرة في عهدِ أميرِ المؤمنين عُمَرَ بنِ الخطاب رضي الله عنه، وتولى فتحَها عاصمُ بن عمرو التميمي وعبدُ الله بنُ عمير الأشجعي[2].

أما خليفةُ بنُ خياط والبلاذُريُّ، وتبعهم ابنُ حبان وابنُ حزمٍ، فذهبا إلى أنَّ فتحها كان في عهدِ أمير المؤمنينَ عثمانَ بنِ عفان رضي الله عنه، وتولَّى فتحها الربيعُ بنُ زياد الحارثي. وعليه اقتصر الحافظ الذهبيُّ في «دول الإسلام»[3].

ويُجمع بينَ القولين أن ابتداء فتح سجستانَ كان زمن عمر بن الخطاب، واستمرت الحروب حتى استكْمِلَ فَتْحُها سنةَ ثلاثين في عهد عثمان بن عفان، ذلك أنَّ إقليمَ سجستان كان أعظم من خراسان وأكبر مساحة وأصعَب الإقليمين وُعورة. فقد أورد الذهبي في حوادث سنة ثلاث وعشرين افتتاح سجستان ثم ذكر في سنةِ ثلاثين أن ابنَ عامرٍ

---

(١) الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٢٢١.

(٢) الطبري في «تاريخه» ٤/ ٩٤.

(٣) خليفة بن خياط في «تاريخه» ص١٦٤، والبلاذري في «فتوح البلدان» ص٣٨٥، وابن حبان في «السيرة النبوية وأخبار الخلفاء» ص٥٠٧، وابن حزم في «جوامع السيرة» ص٣٤٨، والذهبي في «دول الإسلام» ص٢٢.

وجَّهَ زيادَ بنَ الربيع إلى سِجستان، فافتتح زالِق وشرواذ وناشروذ، ثم صالح أهلَ مدينة زرنج[١].

ويرى ابنُ الأثير أن فتح سجستان قد تم أيام عمر بن الخطاب، إلا أن أهلها نقضوا العهد بعده، فأعاد فتحها الربيع بن زياد الحارثي في زمن عثمان بن عفان سنة إحدى وثلاثين[٢]. فبيَّنَ أن تكرار فتحها كان نتيجةَ نقض أهلها العهد، والله تعالى أعلم.

وُلِدَ الإمامُ أبو داود فيما قاله هو عن نفسه سنَة اثنتين ومئتين[٣]. وكانت ولادتُه بسجستان[٤].

وهو كما سلف عربي مِن قبيلة الأزد اليمنية، وإنما انتهى أحدُ أجدادِه إلى تلك البلاد أيامَ الفتح الإسلامي فاستقر هناك، وكان المسلمون في القرون الثلاثة المشهود لها بالخيرية على لسان خير البرية يرون أن الجهاد في سبيل الله فرض حتمي لنشر الإسلام وتعميمه في كافة الأقطار، فكانوا يستقرون في البلاد التي يفتحونها، ويتخذونها وطناً دائماً، ويصاهرون أهلها، ويقضون حياتهم في الدعوة إلى الله وتعليم من دخل في الإسلام منهم العربية والقرآن والسنة، وكانوا إلى

---

(١) الطبري في «تاريخه» ٤/ ١٨١، والذهبي في «تاريخ الإسلام» قسم عهد الخلفاء الراشدين ص٣٢٩-٣٣٠.

(٢) ابن الأثير في «الكامل في التاريخ» ٣/ ١٢٨.

(٣) الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» ٩/ ٥٦، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٧/ ورقة ٥٤٦.

(٤) الذهبي في «السير» ١٣/ ٢١٧.

جانب ذلك يتولون حماية الثغور لصدِّ أي هجوم مِن قبل العدو في البلاد المتاخمة، حماية لحدود دولةِ الإسلام من أن تُخْتَرَقَ مِن جهتهم، وكانت سجستان إحدى تلك الثغور.

*** عصره، وسيرته العلمية، ورحلته وشيوخه:**

نشأ الإمامُ أبو داود وعاش في عصرٍ زاخرٍ بأهلِ العلم في مختلِف التخصصات، لا سيما في علم الحديث والرواية الذي بلغ أوجَه في القرن الثالث الهجري. فكان فيه عددٌ كبير من الحفاظِ الكبارِ الذين سجَّل لنا التاريخُ مآثِرهم، وحَفِظَتْ لنا الدواوينُ التي صنَّفوها مروياتِهم، وامتلأت الخزانة الإسلامية في ذلك القرن بالمصنفاتِ الجليلةِ التي لا يستغني عنها طالب علم البتة.

وقد شاعت آنذاك الرِّحْلَةُ في طلبِ العلم، فقلما تَجِدُ طالبَ علم إلا ويتركُ وطنَه ومسقِط رأسه، ليرحل إلى مختلِفِ الأقطارِ الإسلامية التي كانت حَوَاضر للعلم والعلماءِ رغبةً في الالتقاء بأهل العلم الكبار الذين عُرفوا بحفظ الحديث وروايته، يختلف إلى مجالسهم، للأخذ عنهم والإفادة منهم، واستنزاف ما صح عندهم من الرواية.

فكان أمثالُ الأئمة أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ) ويحيى بن معين (ت: ٢٣٣هـ) وابن أبي شيبة (ت: ٢٣٥هـ) وابن راهويه (ت: ٢٣٨هـ) وأبي حاتم (ت: ٢٥٠هـ) وأبي زرعة (ت: ٢٦٤هـ) الرّازيين، والبخاري (ت: ٢٥٦هـ)، والذهلي (ت: ٢٥٨هـ) ومسلم (ت: ٢٦١هـ) إلى غيْر هؤلاء الذين كانوا مهوى أفئدةِ طلبةِ العلم ومقصدَهم.

وقد كان الإمامُ أبو داود مِن أولئك الذي آثَرُوا الرِّحْلَةَ في طلب العلم على البقاء في الأوطان، فبعد أن تلقَّى مبادئ العلوم في سِنٍّ مبكرة، وكتبَ الحديثَ في بلده سجستان والمناطق المجاورة، امتدت أنظارُه إلى عاصمة الدولةِ الإسلامية آنذاك بغداد، حيث كانت مِن حواضر العلم، وبالرغم من بُعد الشُّقة والمسافاتِ الشاسعةِ رَحَلَ إليها وهو في مقتبل عُمره لم يجاوز الثامنة عشرة، فقد أخبر عن نفسه أنه وصل بغداد سنة عشرين ومئتين[1].

قال أبو عبد الله الحاكمُ: أبو داود إمامُ أهلِ الحديث في عصره بلا مُدافَعَةٍ: سماعه بمصر والحجاز والشام والعِرَاقَيْنِ وخراسان، وقد كتب بخراسانَ قبلَ خروجه إلى العراق في بلدِهِ وهَراة، وكتب ببَغْلان عن قُتيبة [هو ابن سعيد] وبالري عن إبراهيمَ بنِ موسى... وقد كان كتب قديماً بنَيسابور[2].

وقال الحافظ المِزي: وكان أبو داود أحد من رحَلَ وطوَّف، وجمع وصنَّف، وكتب عن العراقيين والخراسانيين، والشاميين والمصريين، والجزريين والحجازيين وغيرهم[3].

وقال الحافظ الذهبي تعليقاً على قولِ أبي داود: ودخلت البصرةَ وهم يقولون: أمسِ مات عثمانُ بنُ الهيثم المؤذن، فسمعتُ مِن أبي

---

(١) المرجعان السابقان.

(٢) ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٧/ ورقة ٥٤٦، والمزي في «تهذيب الكمال» ١١/ ٣٦٦.

(٣) المزي في «تهذيب الكمال» ١١/ ٣٥٦.

عمر الضرير مجلساً واحداً، فقال الذهبي: مات في شعبان سنةَ عشرين ومات عثمان قبله بشهر[1].

ثم قال الذهبيُّ: وسمع بمكةَ مِن القعنبي وسليمانَ بنِ حرب وجماعةٍ بمكة سنةَ عشرين أيام الحج.

وسمع مِن مُسْلِمِ بن إبراهيم، وعبدِ الله بنِ رجاء، وأبي الوليد الطيالسي، وموسى بن إسماعيل، وطبقتِهم بالبصرة.

ثم سمع بالكوفة مِن الحسنِ بنِ الربيع البُوراني وأحمدَ بنِ يونس اليربوعي وطائفة، وسمع من أبي توبة الربيع بنِ نافع بحلب، ومن أبي جعفر النُّفيليِّ وأحمد بنِ أبي شعيب وعدة بحرَّان، ومن حيوة بنِ شُريح ويزيدَ بنِ عبد ربه وخلقٍ بحمص، ومِن صفوانَ بنِ صالح وهشام بنِ عمار بدمشق، ومن إسحاق بن راهويه وطبقته بخُراسان، ومن أحمد بن حنبل وطبقته ببغداد، ومن قتيبة بن سعيد ببلْخ، ومن أحمدَ بنِ صالح وخلقٍ بمصر[2].

ومِنْ أهم شيوخه الذين لقيهم، وأخذ عنهم علم الحديث الإمام أحمد بن حنبل ويحيى بنُ معين كما يقول الحافظ المزي[3]، وإليك ترجمتَهما مختصرة، فأما الإمام أحمد، فهو:

١ ـ الإمامُ الحافظُ، شيخُ الإسلام أبو عبد الله أحمدُ بنُ محمد بن حنبل بنِ هلال بنِ أسد الذُّهْلي الشيبانيُّ، روى عنه البخاري ومسلم،

---

(١) «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٢٠٤، و«تاريخ الإسلام» وفيات ٢٦١-٢٨٠.

(٢) «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٢٠٤-٢٠٥.

(٣) «تهذيب الكمال» ١١/ ٣٥٩.

وكان يحفظ ألف ألف حديث، قال عنه الشافعي: خرجتُ من بغداد، فما خلفتُ بها رجلاً أفضلَ ولا أعلم ولا أفقه مِن أحمد بن حنبل. وقال أبو عبيد: انتهى العلمُ إلى أربعة أفقهُهُم أحمد، وقال أبو ثور: أحمد أعلمُ ـ أو قال: أفقه ـ من الثوري، توفي سنة إحدى وأربعين ومئتين، وله سبع وسبعون سنة(١).

وقد دون أبو داود عنه مسائلَ في كتاب يشتمل على الفقه والحديث والرجال، سنأتي على وصفه إن شاء الله تعالى.

٢ ـ الإمام الحافظ العَلَم أبو زكريا يحيى بنُ مَعين المُرِّي مولاهم البغدادي، شيخ البخاري ومسلم، كتب بيديه ألفَ ألفِ حديث، وقال ابنُ المديني: انتهى علمُ الناسِ إلى يحيى بن معين، وقال أحمد بن حنبل: يحيى بن معين أعلمنا بالرجال، توفي سنة ثلاث وثلاثين ومئتين في المدينة المنورة(٢).

ومن أشهر شيوخه في الرواية الذين أكثر عنهم الرواية ودوَّن ذلك في كتابه «السنن»:

١ ـ عبدُ الله بن مسلمة بن قعنب القَعنَبِيُّ البصري الإمام الثبت القدوة، روى عنه البخاري ومسلم والذهلي. قال أبو زرعة: ما كتبتُ عن أحدٍ أجلَّ في عيني مِن القعنبي، وقال أبو حاتِم الرازي: ثقة حجة

---

(١) ابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث» ٢/ ٨١-٨٣، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١١/ ١٧٧-٣٥٨.

(٢) ابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث» ٢/ ٧٩-٨١، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١١/ ٧١-٩٦.

لم أر أخشع منه. وقدَّمه الخريبي على مالك. توفي سنة إحدى وعشرين ومئتين[1]. وقد روى عنه أبو داود في «السنن» ثلاثة عشر وثلاث مئة حديثٍ تقريباً.

٢ ـ مُسدَّد بن مُسَرْهَد بن مُسَرْبَل الأسدي البصري، الإمامُ الحافظُ الحجةُ، روى عنه البخاري والذهلي وأبو حاتِم وأبو زرعة الرازيان، وقال أبو زرعة: قال لي أحمدُ بن حنبل: مسدّد صدوق، فما كتبتَه عنه فلا تَعْدُه، ووثقه أبو حاتم والنسائي وابن معين. توفي سنة ثمان وعشرين ومئتين[2]. وقد روى عنه أبو داود في «السنن» واحداً وأربعين وخمس مئة حديث تقريباً.

٣ ـ الحسنُ بنُ علي بن محمد الهُذَلي الخَلّال الحُلْواني (وحُلْوان: بلدة مما يلي الجبال ببغداد) نزيل مكة والمجاور بها، الإمام الحافظ الصدوق، روى عنه البخاري ومسلم، وثقه النسائيُّ ويعقوب بنُ شيبة والخطيب، وقال الخليليُّ: كان يُشبَّه بأحمدَ في سَمْتِهِ وديانته، توفي سنة اثنتين وأربعين ومئتين[3]. وقد روى عنه أبو داود في «السنن» تسعة وعشرين ومئة حديث تقريباً.

---

(١) المزي في «تهذيب الكمال» ١٦/ ١٣٦-١٤٣، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٠/ ٢٥٧-٢٦٤.

(٢) المزي في «تهذيب الكمال» ٢٧/ ٤٤٣-٤٤٨، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٠/ ٥٩١-٥٩٥.

(٣) المزي في «تهذيب الكمال» ٦/ ٢٥٩-٢٦٣، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» ١/ ٤٠٦.

٤ ـ قتيبة بن سعيد بن جميل الثقفي مولاهم البلخي (وبلخ من أجلّ مدن أفغانستان في الشمال منها)، المحدِّثُ الإمامُ الثقةُ، راويةُ الإسلامِ، روى عنه أحمد وابن معين والبخاري ومسلم، وثقه أبو حاتم والنسائي وابنُ معين، وقال أحمدُ بنُ سيار المروزي: كان صاحبَ سنةٍ وجماعةٍ، توفي سنة أربعين ومئتين[١]. وقد روى عنه أبو داود في «السنن» واحداً وثمانين ومئة حديث تقريباً.

٥ ـ سعيدُ بنُ منصور بنِ شُعبة الخراساني، ثم البلخي المجاور بمكة، الإمام الحافظُ، شيخُ الحرم، روى عنه مسلمٌ وأحمد بن حنبل حدَّث عنه وهو حيٌّ، وثقه أبو حاتم وابنُ خراش وابنُ نمير وابنُ سعد ومحمدُ بنُ عبد الرحيم صاعقة، وفخّم أحمدُ بنُ حنبل أمرَه، وقال حربُ بنُ إسماعيل: أملى علينا نحواً مِن عشرة آلاف حديث مِن حفظه. ثم صنف بعد ذلك الكتب. توفي سنة سبع وعشرين ومئتين على الصحيح[٢]. وقد روى عنه أبو داود في «السنن» ستة وأربعين حديثاً تقريباً.

٦ ـ هنادُ بنُ السَّرِيِّ بنِ مُصعبٍ الدَّارمي الكُوفي، الإمامُ الحجةُ القدوةُ، روى عنه البخاري في «خلق أفعال العباد» ومسلم وبقية الأربعة، وثقه النسائي، وكان أحمد بنُ حنبل يأمر بالكتابة عنه، وكان

---

(١) المزي في «تهذيب الكمال» ٢٣/ ٥٢٣-٥٣٧، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١١/ ١٣-٢٤.

(٢) المزي في «تهذيب الكمال» ١١/ ٧٧-٨٢، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٠/ ٥٨٦-٥٩٠.

وكيعٌ يُعظّمه. توفي سنة ثلاث وأربعين ومئتين[1]. وقد روى عنه في «السنن» ستة وستين حديثاً تقريباً.

٧ ـ محمدُ بنُ العلاء بن كُرَيْبٍ، أبو كريب الهَمْدَاني الكُوفي، الحافظُ الثقةُ الإمامُ، روى عنه الجماعةُ، والذهلي وأبو زرعة وأبو حاتم، قال محمد بنُ عبدِ الله بن نُمير: ما بالعراق أكثرُ حديثاً من أبي كريب ولا أعرَفُ بحديث بلدنا منه، وقال أبو العباس ابنُ عُقدة: ظهر لأبي كريب بالكوفة ثلاث مئة ألف حديث. توفي سنة ثمان وأربعين ومئتين[2]. وقد روى عنه أبو داود في «السنن» سبعةً وسبعينَ حديثاً تقريباً.

٨ ـ محمد بن كثيرٍ العبديّ البصري، الحافظُ الثقةُ، قال الحافظ الذهبي: كان صاحَب حديثٍ ومعرفة سَمِعَ بالبصرة وبالكوفة وطال عُمرُهُ، وحديثُه مخرج في الصحاح كلها، حدث عنه البخاري في «صحيحه»، وروى عنه أيضاً الذهلي وأبو حاتم وأبو زرعة. توفي سنة ثلاث وعشرين ومئتين[3]. وقد روى عنه أبو داود في «السنن» واحداً وثلاثين ومئة حديثٍ تقريباً.

---

(١) المزي في «تهذيب الكمال» ٣٠/ ٣١١-٣١٣، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١١/ ٤٦٥-٤٦٦.

(٢) المزي في «تهذيب الكمال» ٢٦/ ٢٤٣-٢٤٨، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١١/ ٣٩٤-٣٩٨.

(٣) المزي في «تهذيب الكمال» ٢٦/ ٣٣٤-٣٣٦، والذهبي في «سير أعلام النبلاء ١٠/ ٣٨٣-٣٨٤.

٩ ـ عبدُ الله بنُ محمد بن علي بن نُفيل النفيليُّ الحرَّاني (وحران تقع في شمال سوريا وهي من بلاد الجزيرة كان بها ومنها جماعة من الفضلاء والعلماء في كل فن، وهي من ديار مُضَر، ولها تاريخٌ عمله أبو عَروبة الحسين بن أبي معشر الحراني الحافظ، ذكر فيه جماعة من أهل الجزيرة سماه «تاريخ الجزريين»، افتتحها المسلمون في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب على يد عياض بن غنْم، دخلها صلحاً سنة ١٨هـ) الإمام الحافظ عالم الجزيرة، روى عنه أبو حاتم وأبو زرعة والذُّهلي، قال أبو داود: ما رأيتُ أحفظَ من النفيلي، وقال: كتبَ عنه أحمد وهو شابٌّ. وثقه أبو حاتم والنسائي والدَّارقطني. توفي سنة أربع وثلاثين ومئتين[١]. وقد روى عنه أبو داود في «السنن» خمسة وثلاثين ومئة حديث تقريباً.

١٠ـ عثمانُ بن محمد بن أبي شيبة العبسي مولاهم الكُوفي، الإمامُ الحافظ المفسِّر، صاحبُ التصانيف روى عنه البخاريُّ ومسلم وأبو حاتِم، وثقه ابنُ معين. وقال أبو حاتِم: كان أكبرَ من أبي بكر ـ يعني أخاه صاحب «المصنف» و«المسند» ـ وأثنى عليه أحمدُ بنُ حنبل خيراً. توفي سنة تسع وثلاثين ومئتين[٢]. روى عنه أبو داود في «السنن» أحدَ عشرَ وثلاث مئة حديث تقريباً.

---

(١) المزي في «تهذيب الكمال» ١٦/ ٨٨-٩٢، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٠/ ٦٣٤-٦٣٧.

(٢) المزي في «تهذيب الكمال» ١٩/ ٤٧٨-٤٨٧، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١١/ ١٥١-١٥٣.

١١- مسلم بنُ إبراهيم الأزديُّ الفراهيديُّ مولاهم البصري، الإمامُ الحافظُ الثقةُ، مُسند البصرة. روى عنه البخاريُّ، وابنُ معين، والذُّهلي وأبو زُرعة وأبو حاتِم، قال أبو داود: كتبَ عن قريب مِن ألفِ شيخ. وثقه ابنُ معين وأبو حاتم، توفي سنة اثنتين وعشرين ومئتين[1]. روى عنه أبو داود في «السنن» ثمانية ومئة حديثٍ تقريباً.

## * ثناء أهل العلم عليه:

لم يكن غريباً على من تتلمذَ على أولئك الجِلَّة مِن أهل العلم أن يَبْلُغَ مرتبةً عالية جليلة، تجعله أهلاً لأن يُشار إليه بالبنان، وأن يُشادَ بفضله في كل مكان، هذا إلى ما كان لديه من ذكاء حادٍّ وحافظةٍ قوية وذهنٍ وقّاد، مع إخلاصه لله تعالى، لأن إنساناً مهما بلغ في العلم مرتبةً لا يُمكن بحال أن يُبَارِكَ الله سبحانه وتعالى له فيه، ويجد قبولاً وثناءً إلا بإخلاصه لله عز وجل، وقد تحقق ذلك كُلُّه في الإمام أبي داود رحمه الله، حتى أقرَّ علماءُ عصره له بالتقدم وخصوصاً في علم الحديث، حيث صرف همته إليه، فكان الغالبَ عليه.

قال أبو بكر الخلالُ: أبو داود الإمامُ المقدَّمُ في زمانه، رجلٌ لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم، وبصره بمواضعه أحدٌ في زمانه، رجل وَرِعٌ مُقدَّمٌ. سَمِعَ أحمد بن حنبل منه حديثاً واحداً كان أبو داود

(١) المزي في «تهذيب الكمال» ٢٧/ ٤٨٧-٤٩٢، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٠/ ٣١٤-٣١٨.

يذكُرُه. وكان إبراهيمُ الأصبهانيُّ وأبو بكر بنُ صدقة يرفعون مِن قدره ويذكرونه بما لا يذكرون أحداً في زمانه مثلَه[١].

وقال أحمدُ بنُ محمد بنِ ياسين الهرويُّ: كان أحدَ حفاظِ الإسلامِ لحديث رسولِ الله ﷺ وعلمه وعلله وسندِه، في أعلى درجاتِ النُّسُكِ والعفافِ والصلاحِ والورعِ، من فُرسان الحديث[٢].

وقال محمد بنُ إسحاق الصغاني وإبراهيمُ بن إسحاق الحربي، لما صنَّفَ أبو داود كتابَه «السنن»: أُلِينَ لأبي داود الحديثُ كما أُلِينَ لداود عليه الصلاة والسلام الحديد[٣].

وقال محمد بنُ مخلدٍ: كان أبو داود يفي بمذاكرةِ مئةِ ألفِ حديث، ولما صنَّف كتاب «السنن» وقرأه على الناس، صار كتابُه لأصحابِ الحديث كالمصحف يتبعونه ولا يخالفونه، وأقر له أهلُ زمانه بالحفظِ والتقدم فيه[٤].

وقال موسى بنُ هارون الحافظ: خُلِقَ أبو داود في الدُّنيا للحديث، وفي الآخرة للجنة.

وقال: ما رأيتُ أفضلَ مِن أبي داود[٥].

---

(١) الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» ٩/ ٥٧، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٧/ ورقة ٥٤٨.

(٢) المرجعان السابقان.

(٣) الخطابي في «معالم السنن» ١/ ٧، وابن طاهر المقدسي في «شروط الأئمة الستة» ص١٧.

(٤) أبو طاهر السِّلَفي في مقدمته على شرح الخطابي آخر «معالم السنن» ٤/ ٣٦٧.

(٥) ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٧/ ورقة ٥٤٧.

وقال علاّنُ بنُ عبد الصمد: سمعت أبا داود وكان مِن فُرسان هذا الشأن[1].

وقال أبو حاتم بنُ حبان والسمعاني: كان أبو داود أحدَ أئمة الدنيا فقهاً وعلماً، وحِفظاً ونُسُكاً، وورعاً وإتقاناً، جمع وصنَّف، وذبّ عن السنن، وقمع من خالفها وانتحل ضِدَّها[2].

وقال أبو عبد الله بن منده: الذين خرَّجوا الصحيح، وميّزوا الثابت من المعلول، والخطأ من الصواب أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبو الحسين مُسلِمُ بنُ الحجاج القُشيري، وبعدهما أبو داود سليمانُ بن الأشعث بن إسحاق السجستاني، وأبو عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي[3].

وقال الحاكم أبو عبد الله: أبو داود إمامُ أهلِ الحديثِ في عصره بلا مُدافعة، سماعه بمصر والحجاز والشام والعراقَين وخُراسان، وقد كتب بخراسانَ قبل خروجه إلى العراق في بلده وهراة، وكتب ببَغْلان عن قتيبة، وبالرَّيّ عن إبراهيم بن موسى، إلا أن أعلى إسناده القعنبيُّ ومسلمُ بنُ إبراهيم وموسى بنُ إسماعيل، وبالشام أبو توبة الربيعُ بنُ نافع، وحيوةُ بنُ شُريح الحمصيُّ، وقد كان كتب قديماً بنيسابور، ثم رحلَ بابنه أبي بكر بن أبي داود إلى خراسان[4].

---

(١) ابن عساكر ٧/ ورقة ٥٤٨، والمزي ١١/ ٣٦٥، والذهبي ١٣/ ٢١٢.

(٢) ابن حبان في «الثقات» ٨/ ٢٨٢، والسمعاني في «الأنساب» ٧/ ٤٦.

(٣) ابن منده في «شروط الأئمة» المسمى «بيان فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن وتصحيح الروايات» ص٤٢.

(٤) ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٧/ ورقة ٥٤٥-٥٤٦.

وقال النووي: واتفق العلماءُ على الثناء على أبي داود، ووصفِه بالحفظِ التام، والعلم الوافر، والإتقان والورعِ والدينِ والفهمِ الثاقب في الحديث وغيره[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: البخاري وأبو داود إمامان في الفقه من أهل الاجتهاد[٢].

وقال ابن عبد الهادي: الإمام الثبت، سيد الحفاظ[٣].

وقال الحافظ الذهبي: الإمام شيخ السنة، مقدّم الحفاظ[٤].

وقال أيضاً: كان أبو داود مع إمامته في الحديث وفنونه من كبار الفقهاء، فكتابه يدل على ذلك[٥].

وقال ابن تغري بردي: كان إمامَ أهل الحديث في عصره بلا مدافعة، وكان عارفاً بعلل الحديث ورعاً[٦].

وحكى القاضي أبو محمد أحمد بن محمد بن الليث قال: جاء سهل بن عبد الله التُستَري إلى أبي داود السجستاني، فقال: يا أبا داود لي إليكَ حاجةٌ. قال: وما هي؟ قال: حتى تقولَ: قد قضيتُها مع الإمكان، قال: قد قضيتُها مع الإمكان، قال: أخرج إليَّ لسانك

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» ٢/ ٢٢٥.

(٢) «مجموع الفتاوى» ٢٠/ ٤٠.

(٣) «طبقات علماء الحديث» ٢/ ٢٩٠.

(٤) «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٢٠٣.

(٥) المرجع السابق ١٣/ ٢١٥.

(٦) «النجوم الزاهرة» ٣/ ٧٣.

الذي حدّثت به أحاديث رسول الله ﷺ حتى أقبّله، فأخرج إليه لسانه فقبّله.

قال الحافظ أبو طاهر السِّلَفي معلِّقاً على هذه القصة: لم يُسهِّل على سَهْل هذا الفعل، مع انقباضه عن الناس وانزوائه عنهم، ميلاً منه إلى اليأسِ، وإيثاره الخمول، وتركه الفضول، إلا لإحياء أبي داود الحديث والشرع الشريف بالبصرة، عقيب ما جرى عليها من الزُّنوج القائمين مع القرمطي وخرابها، وقتل علمائها وأعيانها ما جرى، واشتهر عند الخاص والعام من الورى، وإتيان الموفق إليه (قلنا: هو الأمير أبو أحمد طلحة بن المتوكل بن المعتصم أخي الخليفة المعتمد على الله، وكان أميراً بطلاً شجاعاً كبير الشأن ذكره الذهبي في «تاريخ دول الإسلام» وفيات ثمان وسبعين ومئتين) وسؤاله إياه التوجه في الانتقال إليها ليُرحَل إليه، ويُؤخذ عنه كتابُه في السنن وغير ذلك من علومه، وتتعمّر به كما تقدم فيما أمليناه، إذ تحقق أن مقامه بها وكونه بين أهليها يقومُ مقام كُماة أنجادٍ، وحُماة أمجاد، وقليل ما فعله سهلٌ في حقه، حين رأى الحق المستحق... وفضائل أبي داود كثيرة ورُتبته بين أهلِ الرتب كبيرة.

وقال أبو طاهر أيضاً: وكان رحمه الله في زمانه يراجَع في الجرح والتعديل، ويدوَّن كلامه ويُعوَّل عليه غايةَ التعويل. وقال أيضاً: كان على علم بالرجال، وفي معرفة الحديث وروايته جبلاً من الجبال[1].

---

(١) أبو طاهر السِّلفي في مقدمته على شرح الخطابي «معالم السنن» ٤/ ٣٧٠-٣٧١ و٣٧٢.

## * مذهبه في الصفات:

كان الإمامُ أبو داود رحمه الله يرى مذهب السلف في إثبات الصفات ونفي الكيفية عنها، كما هو مذهب شيخه الإمام أحمد، ومعظم أهل العلم في ذلك العصر وما قبلَه من الفقهاء والمحدثين، وهو المذهبُ الذي اتفق عليه السلف الصالح، وأخذ به الأئمة الأربعة المتبوعون وعامة أهل الحديث.

فقد ذكر الحافظُ الذهبيُّ أن الإمام أبا داود كان على مذهب السلف في اتباعِ السُّنة والتسليم لها، وتركِ الخوض في مضايق الكلام(١).

وقد أورد الإمامُ أبو داود في كتابِ السنة من «سننه» من الأحاديث التي تشهدُ لمذهبِ السلف وتؤيده، وكذلك ما نقله في «مسائله» عن الإمام أحمد وغيره من علماء السلف في الردِّ على الجهميةِ والمُعَطِّلة والقدرية والخوارج والمعتزلة فيما يعتقدونه من مسائل الكلام كالعلو والرؤية والصفات، بما يدلُّ دلالةً واضحةً على أنه جارٍ على مذهبِ السلفِ وأهلِ السنة والجماعة رحمه الله تعالى رحمةً واسعة.

وروى أبو طاهر السِّلَفي بسنده إلى محمد بن رجاء البصري قال: قلت لأبي داود السجستاني: لم أرك حدَّثت عن الرمادي؟ فقال: رأيته يصحبُ الواقفة، فلم أحدِّث عنه.

قال السلفي معلقاً على ذلك: الرمادي هذا هو أحمد بن منصور من حفاظ الحديث الأعلام وثقات علماء الإسلام، وقد توقف أبو داود عن الرواية عنه لصحبته الواقفة.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٢١٥.

قلنا: الواقفة يعني الذين توقفوا عن الخوض والبحث في أن القرآن مخلوق أو غير مخلوق. وهو في ذلك تابع لشيخه الإمام أحمد، لأنه كان يُبدِّع الواقفة أيضاً، ويعدهم فريقاً من الجهمية كما في رسالته إلى مسدَّد[1].

## * مذهبُه الفقهي:

معظم الذين ترجموا للإمام أبي داود ذكروه في الطبقة الأولى من أصحابِ الإمامِ أحمد كأبي إسحاق الشيرازي والقاضي أبي الحسين ابن أبي يعلى الفراء، وعدَّه الحافظ الذهبي من نجباء أصحابه[2].

وبذلك جزم المحدِّثُ الشيخ محمد أنور الكشميري، والشيخُ محمد زكريا الكاندهلوي[3].

وعدّه أبو عاصم العبَّادي وابن باطيش في الشافعية، وتبعهما تاج الدين ابن السُّبكي، وشايعهم على ذلك طاشكُبري زاده وصِدّيق حسن خان القِنَّوجي[4]، وفيه نظر، فقد قال الداوودي: ولم يذكروا لذلك دليلاً.

---

(١) ابن أبي يعلى الفراء في «طبقات الحنابلة» ١/ ٣٤٣. وقد ذكر الرسالة برُمّتها.

(٢) الشيرازي في «طبقات الفقهاء» ص١٧١، وابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» ١/ ١٥٩-١٦٢، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٢١٥.

(٣) الكشميري في شرحه على البخاري المسمى «فيض الباري» ١/ ٥٨، والكاندهلوي في مقدمة كتابه «لامع الدراري على جامع البخاري» ص٦٠.

(٤) ابن السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» ٢/ ٢٩٣، وطاشكبري زاده في «مفتاح السعادة» ٢/ ٢٨٤، والداوودي في «طبقات المفسرين» ١/ ٢٠٧، وصديق حسن خان في «أبجد العلوم» ٣/ ١٢٧.

وكونُه تفقه بالإمام أحمد وبغيره من الأئمة، ونقل عنهم، لا يعني أنه كان مقلِّداً لهم، يأخذُ بأقوالهم دونما تمحيصٍ، أو نظرٍ في أدلتهم، بل كان رحمه الله وقد اكتملت له أدواتُ الاجتهادِ يختارُ ويُفتي بما يؤديه إليه اجتهادُه في فهم الكتابِ والسنة وما تفرَّعَ عنهما. فإنَّ علماءَ ذلك العصر الذي عاش فيه أبو داود لم يكونوا يرضون لأنفسهم التقليد، لا حفاظُ الحديث، ولا أئمةُ الفقه.

وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن الأئمة الستة وآخرين: هل كانوا مجتهدين لم يُقلدوا أحداً، أم كانوا مقلدين؟ فأجابهم بقوله: أما البخاريُّ وأبو داود فإمامانِ في الفقه مِن أهلِ الاجتهاد، وأما مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وأبو يعلى والبزار ونحوهم، فهم على مذهبِ أهلِ الحديث، ليسوا مقلدين لواحدٍ بعينه مِن العلماء، ولا هُمْ مِن الأئمة المجتهدين على الإطلاق، بل هم لا يميلُون إلى قولِ أئمةِ الحديثِ كالشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عُبيد، وأمثالهم. ومنهم مَنْ له اختصاصٌ ببعضِ الأئمة كاختصاص أبي داود ونحوه بأحمد بن حنبل، وهم إلى مذاهب أهلِ الحجاز كمالكٍ وأمثاله أميلُ منهم إلى مذاهِب أهلِ العراق، كأبي حنيفة والثوري[1].

وقال العلامة الشيخ محمد زاهد الكوثري: وأبو داود تفقه على فقهاء العراق، وعظم مقداره في الفقه، وهما أعني البخاري وأبا داود

---

(١) «مجموع الفتاوى» ٢٠/ ٤٠.

أفقه الجماعة رحمهم الله وأغدق عليهم سِجال الرحمة، ولهم على الأمة أعظمُ مِنَّة بما خدموا السُّنة[1].

وذهب الشيخُ طاهر الجزائري إلى مذهب وسط بين الفريقين فقال: وعندي أن البخاري وأبا داود أيضاً كبقية الأئمة المذكورين، ليسا مقلِّدَين لواحدٍ بعينه، ولا مِن الأئمة المجتهدين على الإطلاق، بل يميلان إلى أقوال أئمتهم[2].

## * آثاره العلمية:

### أ ـ تلامذته:

كان الإمام أبو داود كعلماء عصره يُلمُّ بأطراف المعرفة من لغةٍ وفقه وحديث وتفسير وغير ذلك، مما جعله مقصِد طلاب العلم، يَفِدون إليه من كل حَدَبٍ وصَوب، راغبين في تلقي العلم عنه، ولا سيما علم الحديث الذي بَرَعَ فيه وغلبَ عليه حتى صار فيه إماماً، يُرْجَعُ إليه، ويُؤخذ عنه، ويُسلَّم له.

فمن تلامذته مَن أخذ عنه كتاب «السنن» كله رواية، ومنهم من أخذ عليه بعض مروياته، وعددٌ كبير من تلامذته أولئك كانوا مِن المُبرِّزين في هذا الشأن، ممن خلفوه بخير، وكانوا مناراتِ هدى مِن بعده.

---

(١) بهامش «شروط الأئمة الخمسة» ص٥٦.

(٢) «توجيه النظر» ص١٨٥.

فأما تلامذته الذين لازموه وقرؤوا عليه كتاب «السنن» فأبرزهم:

١ ـ أبو علي محمدُ بنُ أحمد بن عمرو البصري اللؤلؤي، وصفه الذهبيُّ بقوله: الإمامُ المحدث الصدوق، وقال مرة: ثقة. قال تلميذه القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر الهاشمي: كان أبو علي اللؤلؤي قد قرأ كتابَ «السنن» على أبي داود عشرين سنة، وكان يُدعى ورّاق أبي داود، والورّاق في لغة أهل البصرة: القارئ للناس[1]. وهو آخر من حدث عنه بكتاب «السنن»[2]. توفي سنة ثلاث وثلاثين وثلاث مئة[3].

قال القاسم بن يوسف التُّجِيبي: وأصح روايات الكتاب كلها، وهي آخر ما أملى أبو داود رحمه الله رواية أبي علي محمد بن أحمد ابن عمرو اللؤلؤي البصري، وعليها مات أبو داود[4].

وقال أبو الطيب العظيم آبادي: نسخةُ «السنن» من رواية اللؤلؤي هي المروَّجة في ديارنا الهندية وبلاد الحجاز وبلاد المشرق من العرب، بل أكثرِ البلاد، وهي المفهومة من «السنن» عند الإطلاق، وهذه النسخة لخصها الحافظ المنذري، وخرّج أحاديثها، وعلى هذه النسخة شرحٌ لابن رسلان والحافظ العراقي وحاشية لابن القيم والسندي والسيوطي ـ وهذه الحواشي مطبوعة ـ وغيرهم، وهذه الرواية هي المرادة في قول صاحب «المنتقى»، وصاحب «جامع الأصول»،

---

(١) ابن نقطة البغدادي في «التقييد» ص٤٩-٥٠، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٣٠٧، وفي «تاريخ الإسلام» وفيات ٣٣١-٣٥٠.

(٢) السمعاني في «الأنساب» نسبة اللؤلؤي.

(٣) «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٣٠٨.

(٤) في «برنامجه» ص٩٦.

وصاحب «نصب الراية»، وصاحب «المشكاة»، وصاحب «بلوغ المرام»، وغيرهم من المحدّثين، وأخذ هذه النسخةَ الإمامُ الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن المعروف بابنِ عساكر الدمشقي في كتابه «الإشراف على معرفة الأطراف»، حتى قال السيوطي: إن رواية اللؤلؤي مِن أصح الروايات[1].

وقد حصل لدينا بحمد الله ثلاث نسخ مصورة عن أصول خطية برواية اللؤلؤي.

٢ ـ أبو بكر محمدُ بنُ بكر بن محمد بنِ عبد الرزاق بن داسَه[2] البصري التمار، وصفه الذهبيُّ بقوله: الشيخ الثقة العالم، قال: وهو آخِرُ مَنْ حدَّث بالسنن كاملاً، عن أبي داود. وكذلك قال أبو علي الغساني: إنَّ روايته أكملُ الروايات، وكذا قال ابن عطية في «فهرسته». وقال أبو الطيب العظيم آبادي: وهي مشهورة في بلاد المغرب[3]. قلنا: وقد اعتمدها من المشارقة الإمام أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصّاص، المتوفى سنة (٣٧٠هـ) والإمام أبو سليمان حَمْد بن محمد الخطابي، المتوفى سنة (٣٨٨هـ)، والحافظ أبو نعيم الأصبهاني، المتوفى سنة (٤٣٠هـ)، والحافظ أحمد بن الحسين البيهقي المتوفى سنة (٤٥٨هـ).

---

(١) «عون المعبود» ١٤/ ١٣٥.

(٢) قال المعلّمي في مقدمة «الإكمال» لابن ماكولا ص٦٠: أربعة أسماء صرح أهل العلم بأنه يبقى آخرها هاء وقفاً ووصلاً: ماجه، داسه، منده، سيده.

(٣) ابن خير الإشبيلي في «فهرسته» ص١٠٦، وابن عطية في «فهرسته» ص١٥٩، والذهبي في «السير» ١٥/ ٥٣٨، وأبو الطيب في «عون المعبود» ١٤/ ١٣٥.

وممن اعتمدها من المغاربة صاحب «المحلى» الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن حزْم، المتوفى سنة (٤٥٦هـ)، والإمام أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البرِّ، المتوفى سنة (٤٦٣هـ).

وقال الحافظ ابن حجر: روايتا اللؤلؤي وابن داسه متقاربتانِ إلا في بعض التقديم والتأخير[١]. توفي سنة ست وأربعين وثلاث مئة[٢].

وقد حصل لنا بحمد الله مصوّرتان عن نسختين خطيتين بروايته، إحداهما كاملة، والأخرى ينقص منها بعض أبوابها.

٣ ـ أبو سعيد أحمدُ بنُ محمد بن زياد بنِ بشر بنِ درهم بن الأعرابي، وصفه الذهبي بقوله: الإمام المحدث القدوة الصدوقُ الحافظ، شيخ الإسلام، وقال في موضع آخر: وكان ثقة ثبتاً. قال أبو علي الغساني: وليس في رواية ابن الأعرابي كتابُ الفتن والملاحم والحُروف والخاتم، وسقط من كتاب اللباس نحو نصفه، وفاته مِن كتاب الوضوء والصلاة والنكاح أوراق كثيرة، وأحاديث خرجها من روايته عن شيوخه، وروى أكثرها عن أبي أُسامة محمد بن عبد الملك الروّاس عن أبي داود على حسب ما قيدته من كتابِ أحمد بن سعيد بن حزْم. توفي سنة أربعين وثلاث مئة، وله أربع وتسعون سنة وأشهر[٣].

---

(١) «المعجم المفهرس» (٣).

(٢) الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٥٣٩.

(٣) ابن خير في «فهرسته» ص١٠٥-١٠٦، وابن حجر في «المعجم المفهرس» (٣)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٤٠٧.

وقال أبو الطيب العظيم آبادي: مع نقصانها فيها أيضاً بعضُ الأحاديث الذي ليس في رواية اللؤلؤي، ويذكر الحافظ المزي روايته في «الأطراف»[1].

٤ ـ أبو الحسن عليُّ بنُ محمد بن العبد الوراق، وقد نقل الحافظُ عبدُ الغني المقدسي بسنده إلى ابن العبد قوله: سمعتُ كتاب «السنن» من أبي داود سِتَّ مرار، بقيت من المرة السادسة بقيةٌ لم يُتمه بالبصرة. وقال: البصري يزيدُ فيه على البغدادي ستَّ مئةِ حديثٍ ونيفاً وستين حديثاً، وألف كلمةٍ ونيف[2].

قال أبو الطيب العظيم آبادي: رواية ابن العبْد موجودة في أطراف المزي، ويذكر روايته أيضاً الحافظُ ابنُ حجر في «فتح الباري»[3].

قلنا: وكثيراً ما كان يشير إليها الحافظ في نسخته التي عندنا من «السنن» بالرمز «عب».

وقال الكوثري: وفي رواية أبي الحسن عليِّ بن الحسن بنِ العبد بعضُ زيادات تنفعُ في نقد الأحاديث، وكذا روايةُ إسحاق بن موسى الرملي[4].

٥ ـ أبو عيسى إسحاق بن موسى بن سعيد بن عبد الله بن أبي سلمة الرملي، وثقة الدارقطني وقال السيوطي: نسخته تقاربُ نسخة ابن داسه. وفيها زيادات تنفع في نقد الأحاديث كما قال الكوثري.

---

(١) «عون المعبود» ١٤/ ١٣٥.

(٢) من آخر خاتمة «رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه» طبعة الكوثري.

(٣) «عون المعبود» ١٤/ ١٣٦.

(٤) في مقدمته لـ«رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف السنن».

وصف بأنه وراق أبي داود ببغداد. توفي سنة عشرين وثلاث مئة[1].

قلنا: وروايته عند ابن عبد البر والقاضي عياض[2].

٦ ـ أبو سالم محمد بن سعيد بن حماد بن ماهان بن زياد بن عبد الله الجُلودي، وثقه يوسف القوَّاس. توفي سنة تسع وعشرين وثلاث مئة. وقد ذكر الحافظ الذهبي روايته لـ«السنن» عن أبي داود[3].

٧ ـ أبو أسامة محمد بن عبد الملك بن يزيد الروّاس، سبق ذكره عند الكلام على ابن الأعرابي، وذكرنا هناك أن ابن الأعرابي خرَّج أكثر الأحاديث التي لم يسمعها من أبي داود مباشرة عن شيوخه، وروى أكثرها عن أبي أسامة الروّاس كما أفاده أبو علي الغساني. وقد ذكر الحافظان المزي والذهبي روايته عن أبي داود[4].

٨ ـ أبو عمرو أحمدُ بنُ علي بن حسن بن محمد بن شاهْمَرْد الصيرفي الفقيه البصري، المعروف بابن خُميرة. سمع أبا داود بدمشق، وقد ذكر الحافظان المزي والذهبي روايته لسنن أبي داود[5].

---

(١) الخطيب في «تاريخ بغداد» ٦/ ٣٩٥، وابن خير في «فهرسته» ص١٠٤، والعظيم آبادي في «عون المعبود» ١٤/ ١٣٦، والكوثري في مقدمته لـ«رسالة أبي داود إلى أهل مكة».

(٢) القاضي عياض في «الغنية» ص٣٨ و٢١٨، وابن خير في «فهرسته» ص١٠٤.

(٣) الخطيب في «تاريخه» ٥/ ٣١١، والذهبي في «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٥٩٢، وفي «تاريخ الإسلام» وفيات ٣٢١-٣٣٠.

(٤) المزي في «تهذيب الكمال» في ترجمة أبي داود، وفي «تحفة الأشراف» (١٠٩٣٠) و(١٢٠٨٢)، والذهبي في «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٥٩٢.

(٥) ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٢/ ورقة ١٩-٢٠، والمزي في «تهذيب الكمال» في ترجمة أبي داود، والذهبي في «التذكرة» ٢/ ٥٩٢.

٩ ـ أبو الطيب أحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن الأُشناني البغدادي، نزيل الرحبة، ذكر الحافظ المزي في ترجمة أبي داود أنه أحد رواة «السنن» عن أبي داود[١].

ومن تلامذة أبـي داود ممن أخذ عنـه جزء «الناسخ والمنسوخ» أبو بكر أحمدُ بنُ سلمان بن الحسن بن إسرائيل البغدادي الحنبلي النَّجاد، وصفه الحافظُ الذهبي بقوله: الإمامُ المحدثُ الحافظ الفقيه المفتي، شيخ العراق، وقال: سمع أبا داود وارتحل إليه، وهو خاتمةُ أصحابه[٢].

ومن تلامذته الذين أخذوا عليه كتاب «الرد على أهل القدر» أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يعقوب المَتُّوثي البصري[٣]. ولم نقف له على ترجمة فيما تيسر لنا من المصادر.

وممن تتلمذ عليه في علم أحوال الرجال أبو عُبيد محمد بن علي ابن عثمان الآجري، وهو على شهرته لم نظفر له بترجمة فيما بين أيدينا من المصادر، غير أنه وصفه بعضهم بالحافظ، ووُصِفَ أيضاً بأنه صاحبُ أبي داود. وقال الحافظ الذهبي وقد نقل عنه في «السير» في ترجمة إسحاق بن راهويه: ما علمتُ أحداً ليَّـنَه[٤]. ويبدو لنا من

(١) الخطيب في «تاريخه» ٤/ ٣٦، والمزي في «تهذيب الكمال» في ترجمة أبي داود.

(٢) الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٥٠٢-٥٠٥، وابن حجر في «المعجم المفهرس» (٣٧٣).

(٣) المزي في «تهذيب الكمال» في ترجمة أبي داود.

(٤) الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١١/ ٣٧٧.

خلال «سؤالاته»[1] لأبي داود أنه كان ملازماً له مدةً طويلة، وقد اعتمد أهلُ العلمِ على «سؤالاتِه» هذه، ونقلوها في كتبهم في تراجم الرجال.

ومنهم الحسين بن إدريس الأنصاري الهروي، وصفه الذهبي بقوله: الحافظ الثقة، ووثقه الدارقطني. توفي سنة إحدى وثلاث مئة[2].

قلنا: أكثر الخطيب في «تاريخه» من النقل عنه عن أبي داود السجستاني من «مسائله» للإمام أحمد بن حنبل في الرجال. وهو عالٍ في الطبقة من بين سائر تلامذة أبي داود، فقد شاركه في عدد من شيوخه كسعيد بن منصور وعثمان بن أبي شيبة.

وأما تلامذته الذين أخذوا عنه الحديث بعد الحديث والرواية بعد الرواية، ولم يكثروا، فكثيرون، أشهرهم:

١ ـ أبو عيسى محمدُ بنُ عيسى بن سَورة الترمذي الإمامُ الحافظُ الناقِدُ الفقيه، صاحب «الجامع»، وقد أفردنا له ترجمة ضافية في مقدمتنا على كتابه «الجامع الكبير» بتحقيقنا، فراجعها هناك.

٢ ـ أحمدُ بنُ شعيب بن علي النسائي الإمامُ الحافظُ الناقِدُ البصير، صاحب «السنن» المشهورة، روى عن أبي داود في «الكنى» وسماه باسمه فقال: سليمانُ بن الأشعث، وروى النسائي في «سننه» عن أبي داود مكنًّى، ورجح الحافظان المزي والذهبي أنه السجستاني

---

(١) وقد طبع منها الجزء الثالث، بتحقيق محمد علي قاسم العمري.

(٢) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٦٩٥-٦٩٦.

وأشارا إلى أنه شاركه في الكنية والطبقة سليمانُ بن سيف الحراني، فمن المحتمل أن يكون هو المعنيّ.

٣ ـ ومنهم شيخُه الإمامُ أحمدُ بن حنبل، أخذ عنه حديثَ أبي العشراء الدارمي، عن أبيه: أن النبي ﷺ سئل عن العتيرة، فحسَّنها. قال أبو بكر الخلال: سمع منه أحمدُ بن حنبل حديثاً واحداً، كان أبو داود يذكره[١]. قلنا: وقد ذكر الحافظ المزي أبا بكر الخلال في تلامذة أبي داود[٢].

٤ ـ زكريا بنُ يحيى بن عبد الرحمٰن الساجي، وصفه الحافظ الذهبي بقوله: الإمام الثبت الحافظ، محدث البصرة وشيخها ومُفتيها. قلنا: وهو الذي أثنى على كتاب «السنن» لأبي داود، فقال: كتاب الله عز وجل أصل الإسلام، وكتاب «السنن» لأبي داود عهد الإسلام. وقد صنف في الفقه وعلل الحديث. توفي سنة سبعٍ وثلاث مئة[٣].

---

(١) قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٢١١: هو حديث أبي داود [٢٨٢٥] عن محمد بن عمرو الرازي، عن عبد الرحمٰن بن قيس، عن حماد بن سلمة، عن أبي العشراء، عن أبيه: أن النبي ﷺ سئل عن العتيرة فحسَّنها، وهذا حديث منكر، تُكلم في ابن قيس من أجله. وإنما المحفوظ عند حماد بهذا السند حديث: «أما تكون الذكاة إلا من اللّبة» قلنا: وتمام الحديث: «ولو طعنت في فخذها لأجزأ عنك». وأخرجه كذلك الترمذي (١٥٥١)، وابن ماجه (٣١٨٤). وأبو العشراء مجهول، وفي «التهذيب»: قال الميموني: سألت أحمد عن حديث أبي العشراء في «الذكاة» فقال: هو عندي غلط، ولا يعجبني ولا أذهب إليه إلا في موضع ضرورة. قال: وما أعرف أنه يروى عن أبي العشراء حديث غير هذا.

(٢) المزي في «تهذيب الكمال» في ترجمة أبي داود.

(٣) ابن عساكر في «تاريخه» ٧/ ورقة ٥٤٧، وأبو إسحاق الشيرازي في «طبقات الفقهاء» ص١٠٤، والذهبي في «السير» ١٤/ ١٩٧-٢٠٠.

٥ ـ إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح البغدادي الصفَّار، وصفه الحافظ الذهبي بقوله: الإمامُ النحوي الأديب، مسند العراق. وثقه الدارقطني، وقال: كان متعصّباً للسنة. توفي سنة إحدى وأربعين وثلاث مئة[١].

٦ ـ أبو عوانةَ يعقوبُ بنُ إسحاق بن إبراهيم بن يزيد النيسابوري الإسفراييني، وصفه الحافظُ الذهبيُّ بقوله: الإمامُ الحافظ الكبيرُ الجوّال، وقال: برع في هذا الشأن، وبذَّ أقرانه. وهو صاحبُ «المسند الصحيح» الذي خرجه على «صحيح مسلم». توفي سنة ستَ عشرة وثلاث مئة[٢].

وغيرُ هؤلاء كثير ذكرهم الحافظان المزي والذهبي[٣]، وإنما اقتصرنا على ذكر الجلة منهم، الذين لا يُجهل مقدارهم، ولا يُنكَر فضلُهم.

ب ـ مصنفاته:

وكما كان للإمام أبي داود تلامذة أفذاذ خلفوه بخير، وساروا على طريقته في هذا الشأن، كان له أيضاً مصنفاتٌ جليلةٌ، كانت موضع عناية أهل العلم، وجدوا فيها بُغيتهم وطَلِبتَهم، أهمها:

١ ـ كتابُ «السنن» هذا الذي نحنُ بصدد تحقيقه ونشره، وسيأتي الكلامُ عليه مُستوفى إن شاء الله.

---

(١) الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٤٤٠-٤٤١.

(٢) المرجع السابق ١٤/ ٤١٧-٤٢١.

(٣) المزي في «تهذيب الكمال» في ترجمة أبي داود، والمزي في «السير» ١٣/ ٢٠٥-٢٠٦.

٢ ـ «المراسيل»: وهو كتابٌ عظيم في بابه، لم يُفرده أحد بالتأليف فيما نعلم، ضم بين دفتيه أربعاً وأربعين وخمس مئة حديث مرسلٍ، مرتبة على الأبواب، وغالبها مما صح إسناده إلى مُرسِلِه، وأغلبُ الظن أنه أدرج فيه معظم المراسيل التي انتهت إليه، ولم يَفُتْه منها إلا اليسيرُ، وكان يرمي من وراء تصنيفه له ـ فيما يغلب على ظننا ـ أن يكون مرجعاً للفقيه، يعتمد نصوصه، ويستنبط منها، ويُفتي بموجبها إذا لم يرد في المسألة التي هو بصددها حديث صحيح متصل، فهو يرى تبعاً لشيخه الإمام أحمد الاحتجاجَ بالمرسل إذا لم يكن في الباب أثبتُ منه، ويُرجحه على القياس، فقد جاء في «رسالته إلى أهلِ مكة»: فإذا لم يكن مسند ضد المراسيل، ولم يُوجد المُسنَدُ، فالمرسل يُحتج به، وليس هو مثلَ المتصل في القوة[1].

وقد سبق أن طبُعِ هذا الكتاب محذوف الأسانيد، وباختصار بعض الروايات في مصر سنة ١٣١٠هـ بمطبعة التقدم، بعناية الشيخ علي السني المغربي الطرابُلُسي، وعن هذه الطبعة طبع في مطبعة محمد علي صبيح بمصر. وهي ـ على ما بها من أغاليط وتحريفات ـ عديمةُ الفائدة للباحث الذي يعنيه الإسناد، ويحرص عليه ليحكم على النصِّ، ويتثبت من صحته.

وقد استطعت بحمد الله تعالى وتوفيقه أن أحقق هذا الكتاب بالاعتماد على أصلٍ خطيٍّ مصوّر عن النسخة الخطية الموجودة في

(١) ص٣٣ ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث بتحقيق وعناية الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله.

مكتبه كوبرلي باسطنبول تحت رقم ٢٩٤-٢، وهو في غاية النفاسة والجودة، وهي بخط الحافظ ابن حجر العسقلاني يقيناً كما تبينته فيما بعد وقد أتينا على وصفه في مقدمة الكتاب، فراجعه[١].

وهذا الكتابُ معروف مشهور برواية أبي علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي.

٣ ـ «الناسخُ والمنسوخ»: وهذا من كتب الإمام أبي داود القيّمة، ذكره ابن الأبّار (٦٥٨هـ) في «معجم أصحاب أبي علي الصدفي»[٢]، وذكره الحفاظُ المزي والذهبي وابن حجر[٣]. وهو معروف برواية أبي بكر أحمد بن سلمان النجاد، عن أبي داود.

وقد ذكر ابن النديم والخطيب البغدادي[٤] للإمام أبي بكر بن أبي داود السِّجِسْتاني كتاباً اسمه: «الناسخ والمنسوخ»، فلا يُستبعد أن يكون كلاهما قد صنف في هذا الفن. والكتاب مفقود لا وجود له فيما نعلم.

٤ ـ «الزهد»: وهذا الكتاب ذكره ابن خير الإشبيلي في «فهرسته»[٥]، وتُوجد منه نسخة بالقرويين بفاس، ونسخة في المكتبة

---

(١) طبعته مؤسسة الرسالة سنة ١٤١٨هـ.

(٢) ص٢٦٨.

(٣) المزي في «تهذيب الكمال» في ترجمة أبي داود، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» في ترجمة أبي بكر النجاد ١٥/ ٥٠٥، وابن حجر في «المعجم المفهرس» (٣٧٣) وسمعه ابن حجر فكان عنده.

(٤) النديم في «الفهرست» ص٢٨٨، والخطيب في «تاريخ بغداد» ٩/ ٤٦٤.

(٥) ص١٠٩.

الظاهرية بدمشق[1]. وقد رواه ابن خير من طريق ابن داسه وابن الأعرابي.

٥ ـ «مسائل الإمام أحمد»: وهو من الكتب النفيسة التي تشتمل على آراء الإمام أحمد الفقهية، وآرائه في بعض مسائل العقائد وفوائد أخرى في علم الرجال ونقد الأحاديث، وتوجد من الكتاب نسختان خطيتان إحداهما في المكتبة الظاهرية بدمشق، وهي كما يقول محققها الشيخ محمد بهجت البيطار أقدم كتاب في المكتبة الظاهرية لأنها كتبت سنة ست وستين ومئتين في حياة المؤلف الإمام أبي داود. وأشار إلى وجود نسخة أخرى منها في المكتبة المحمودية في المدينة المنورة سماها النسخة المدنية، وبيّن أن في النسخة الظاهرية زيادة ست وعشرين صفحة كبيرة على النسخة المدنية، على ما في النسخة المدنية من مشكلات حديثية وفقهية ومشتبهات في أسماء الرواة والتاريخ. وراجعها من بعده العلامة الشيخ محمد رشيد رضا وأضاف إليها تعليقات مفيدة. وكانت طباعتها سنة اثنتين وخمسين وثلاث مئة وألف من الهجرة المباركة، ثم أعيد تصويرها مرات عدة، منها مصورة دار المعرفة في بيروت. وهذه المسائل برواية أبي بكر ابن داسه، عن الإمام أبي داود.

٦ ـ «الردُّ على أهل القدر»: ذكره الحافظان المزيُّ والذهبيُّ في ترجمة أبي داود[2]، وذكرا أنَّ راويه عن أبي داود: أبو عبد الله محمد

---

(١) الدكتور تقي الدين الندوي في «الإمام أبي داود» ص٤٤ نقلاً عن فهرسة مخطوطات الظاهرية للشيخ الألباني رحمه الله ص١٦١.

(٢) «تهذيب الكمال»، و«سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٢٠٦.

ابن أحمد بن يعقوب المتُّوثي البصري. وقد نقل ابنُ عساكر في مواضع من كتابه «تاريخ دمشق» بعض مسائل في القدر من رواية المتُّوثي، عن أبي داود[1]، ونقل البيهقي من قبله في «شعب الإيمان» عنه رواية أيضاً[2]. ويعد هذا الكتاب من الكتب المفقودة في حدود ما نعلم.

٧ ـ «تسميةُ الإخوة الذين رُوي عنهم الحديث»: كذا سماها أبو داود كما جاء في الورقة الأولى من الأصلِ الخطي المحفوظ في المكتبة الظاهرية بدمشق، وهو برواية أبي عبيد الآجري عنه، وذكر في تلك الورقة أنَّه أخذ ذلك مِن كتاب علي ابن المديني، وأن منه ما أخذه عن أحمد بن حنبل ومنه عن مصعب بن عبد الله الزبيري. ويقع هذا الأصل الخطي في سبع ورقات كما يقول الدكتور أكرم ضياء العمري[3]. وقد طبع مؤخراً بعناية الدكتور باسم فيصل الجوابرة بدار الراية في الرياض. سنة ١٤٠٨هـ.

٨ ـ «أصحاب الشعبي»: ذكره أبو عُبيد الآجري في «سؤالاته»، ونسبه للإمام أبي داود[4].

٩ ـ «التفرد في السنن»: ذكره القاضي عياض، وابنُ خير الإشبيلي، فيما روياه عن بعض شيوخهما[5]، وسماه الثاني: «ما تفرد به أهلُ

---

(١) منها ما أورده في باب ذكر ما ورد في ذم أهل الشام وبيان بطلانه، ومنها ما جاء في ترجمة داود بن أبي هند، وترجمة سليمان النبي عليه الصلاة والسلام، وترجمة عبد الله بن الحارث بن نوفل وغيرها.

(٢) (١٨٩).

(٣) «بحوث في تاريخ السنة» ص٦٥.

(٤) ص١٨١.

(٥) القاضي عياض في «الغنية» ص٢٧٧، وابن خير في «فهرسته» ص١٠٩.

الأمصار من السنن الواردة»، وكلاهما قد رواه من طريق ابن داسه، عن الإمام أبي داود.

١٠ـ «دلائل النبوة»: ذكره ابن خير الإشبيلي والحافظ ابن حجر باسم: «أعلام النبوة»[١] ورواه من طريق أبي بكر ابن داسه أيضاً، عن الإمام أبي داود. وتوجد منه نسخة خطية في مكتبة لايبزج بألمانيا تحت رقم ١٠/ [٧٥] باسم: «دلائل النبوة».

١١ـ «سؤالات أبي عبيد الآجري له»: ذكره الحفاظ أبو طاهر السِّلَفي وابن كثير وابن حجر[٢]، قال السِّلفي: وعندي من ذلك سؤالات في غاية الجودة مفيدة، ممتعة، وفي الأعلام لعلة الجسم مُقنعة. ومن جملتها ما رواه عنه أبو عبيد الآجري في خمسة أجزاء ضخام، بخطي، في كل جزء ثلاثون ورقة، سوى الرابع والخامس فهما أنقص من ذلك. وقال ابن كثير في شأنه: ولأبي عُبيد الآجري عنه أسئلةٌ في الجرح والتعديل والتصحيح والتعليل، كتابٌ مفيد. قلنا: ويشتمل هذا الكتاب على رأي أبي داود الخاص بالرواة، وما ينقله أيضاً عن أهل العلم كالإمام أحمد وابن معين وابن المديني ويحيى القطان وشعبة وسفيان وغيرهم.

وقد طبع من هذا الكتاب الجزءُ الثالث منه بتحقيق محمد علي قاسم العمري سنة ١٤٠٦هـ وهو من منشورات الجامعة الإسلامية في

---

(١) ابن خير في «فهرسته» ص١١٠، وابن حجر في «المعجم المفهرس» (١٩٨).

(٢) أبو طاهر السِّلَفي في مقدمته على شرح الخطابي «معالم السنن» وهي مطبوعة آخر الكتاب ٤/ ٣٧٢، وابن كثير في «مختصر علوم الحديث» ص٤١، وابن حجر في «المعجم المفهرس» (٦٧٧).

المدينة المنورة. وهناك رسالة علمية لنيل درجة الماجستير في الجامعة الإسلامية بدراسة عبد العزيز بن أحمد آل عبد القادر سنة ١٤١٢هـ لقسم من هذا الكتاب أيضاً، ثم طبع الكتاب بتمامه بتحقيق الدكتور عبد العليم البستوي عام ١٤١٨هـ.

وقد سلف قول أبي طاهر السلفي في الإمام أبي داود: وقد كان رحمه الله في زمانه يُراجَع في الجرح والتعديل، ويدوَّن كلامه، ويُعوَّل عليه غايةَ التعويل.

١٢ـ «أسئلة لأحمد بن حنبل عن الرواة والثقات والضعفاء»: تُوجدُ منه نسخة ناقصة من أولها في المكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم ١٦١ [مجموع ٤٦] الموجود منها أربع عشرة ورقة. ولعلها تكونُ جزءاً من «مسائل أبي داود» السالف ذكرها برقم (٥) فقد اشتمل الكتاب على بعض أسئلة في الرجال.

١٣ـ «رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف السنن»: ذكرها الحافظان السِّلَفي وابن حجر[1]، وقد طُبعت في القاهرة بتحقيق الشيخ العلامة محمد زاهد الكوثري سنة تسع وستين وثلاث مئة وألف هجرية، وطبعت في بداية «بذل المجهود في حلِّ أبي داود» سنة ثلاث وتسعين وثلاث مئة وألف هجرية للسهارنفوري المتوفى (١٣٤٦هـ) ثم حقَّقَها العلامة الشيخ عبدُ الفتاح أبو غدة رحمه الله مُبقياً على أكثرِ تعليقاتِ الشيخ محمد زاهد الكوثري، وقامت بطباعته دارُ البشائر

(١) أبو طاهر السِّلَفي في مقدمته على شرح الخطابي ٤/ ٣٦٥، وابن حجر في «المعجم المفهرس» (١٧٨٤).

الإسلامية في بيروت سنة سبع عشرة وأربع مئة وألف هجرية، ضمنَ ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث مع رسالتَي شروط الأئمة الستة لابن طاهر المقدسي، وشروط الأئمة الخمسة لأبي بكر الحازمي.

وهذه الرسالة برواية أبي بكر محمد بن عبد العزيز بن الفضل الهاشمي، عن الإمام أبي داود.

١٤ـ وذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني في مقدمة كتابه «تهذيب التهذيب» ثلاثة كتبٍ أخرى للإمام أبي داود وهي: «الدعاء»، و«ابتداء الوحي»، و«أخبار الخوارج» وذكر في مقدمة «تقريب التهذيب» كتابين آخرين وهما: «فضائل الأنصار»، و«مسند مالك» ذكرهما الحافظُ المزي قبله في مقدمة «تهذيب الكمال»[1].

وذكر الدكتور فؤاد سزكين أنَّ هناك مسائلَ حلف عليها الإمامُ أحمد، من رواية أبي داود عنه، موجودة في ظاهرية دمشق، تحت رقم (٣٣٤) في مئة ورقة[2] قلنا: هذا هو نفسه مسائل أبي داود الذي سلف ذكره برقم (٥)، ولا ندري من أين أتى بهذا الاسم لهذا الكتاب، فقد سبق أن اسمه «مسائل الإمام أحمد» كما أشار إليه الشيخ محمد بهجت البيطار والشيخ محمد رشيد رضا رحمهما الله.

لكن ثمت كتاب آخر لأبي الحسين ابن أبي يعلى الفراء اسمه «المسائل التي حلف عليها أحمد» وهو موجود في المكتبة الظاهرية أيضاً، فاشتبه ذلك على الدكتور سزكين.

---

(١) «تهذيب الكمال» ١/ ١٥٠، و«تهذيب التهذيب» ١/ ١٠.

(٢) «تاريخ التراث العربي» ١/ ٢٩٥.

وقد حقق هذا الكتاب الأخير أبو عبد الله الحداد سنة ١٤٠٧هـ، وطبعته دار العاصمة في الرياض.

وأورد بروكلمان لأبي داود أيضاً كتاباً باسم «التنزيل في الرسم»[١]، وأنه موجود في مكتبة القرويين بفاس، ولم نجد أحداً ذكره قبله أو أشار إليه، ويغلب على ظننا أنه من مؤلفات أبي بكر بن أبي داود السجستاني، فقد ذكر أنه كان له عِنايةٌ بعلوم القرآن[٢]، وله كتابٌ مطبوع اسمه «المصاحف»، فلعله يكونُ هو، والله أعلم.

وزعم بروكلمان أيضاً أن لأبي داود كتاباً آخر اسمه «البعث والنشور»[٣]، وإلى ذلك ذهب مجمع البحوث في مؤسسةِ آل البيت في فهارسه الشاملة للتراث العربي الإسلامي[٤]، فذكره معزواً إلى أبي داود، وكذلك فعل الدكتور تقي الدين الندوي[٥] حيث أورده في جملة مصنفات أبي داود. وأشار بروكلمان إلى وجود نسخة خطية منه في دمشق في ظاهريتها، أما مجمع البحوث فأشار إلى وجود نُسخٍ منه في المكتبة الأزهرية.

وبرجوعنا إلى فهارس مخطوطات الظاهرية الذي وضعه صاحبنا المفضال الأستاذ ياسين السواس[٦] يتضح لنا أن بروكلمان كان

---

(١) «تاريخ الأدب العربي» ٣/ ١٨٨.

(٢) كذا جاء في ترجمته عند الخطيب البغدادي في «تاريخه» ٩/ ٤٦٤.

(٣) «تاريخ الأدب العربي» ٣/ ١٨٩.

(٤) قسم الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله ١/ ٢٩٩-٣٠٠.

(٥) في كتابه «أبو داود» ص٤٦.

(٦) قسم المجاميع ١/ ٢١٩.

مخطئاً فيما قال، فقد وصفه الأستاذ السواس، وبين أنه لابن أبي داود السجستاني، وليس لأبيه.

ثم برجوعنا إلى فهارس مخطوطات دار الكتب المصرية الذي صنعه الأستاذ فؤاد سيد[1]، يتبين لنا جلياً أن هذه النسخ التي أشار إليها مجمعُ البحوث إنما هي جميعاً لكتاب «البعث» الذي صنفه ابن أبي داود السجستاني.

ويؤيد ذلك أن ابن النديم والقاسم بن يوسف التُّجِيبي والذهبي[2] قد ذكروا أن كتاب «البعث والنشور» من مصنفات أبي بكر بن أبي داود السجستاني.

*** وفاته:**

وبعد حياة حافلة بالجد والاجتهاد والإفادة وافى الأجلُ أبا داود، فتوفي ليلة الجمعة في سادس عشر شوَّال، سنة خمسٍ وسبعين ومئتين، وكانت وفاتُه بالبصرة، حيث كان يسكنُ، وصلى عليه عباسُ بن عبد الواحد الهاشمي[3]. ودفن إلى جانب قبر سفيان الثوري رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

* * *

---

(١) القسم الأول ص١٠٥.

(٢) النديم في «الفهرست» ص٢٨٨، والقاسم التجيبي في «برنامجه» ص٢٥١، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٢٢٣.

(٣) الخطيب في «تاريخ بغداد» ٩/ ٥٨-٥٩، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٧/ ورقة ٥٤٩-٥٠٠، وابن كثير في «البداية والنهاية» ١١/ ٥٩.

# التعريف بكتاب السنن للإمام أبي داود السجستاني

## * اسم الكتاب وموضوعه:

لم يختلف أهلُ العلم في تسمية كتاب أبي داود هذا بـ«السنن»، لأنه رحمه الله نفسَه قد سمَّاه بذلك في «رسالته إلى أهل مكة».

وقد ألف الإمام أبو داود كتابه «السنن» وهو في طَرَسُوسَ مرابطاً في أحد ثغور المسلمين على بلاد الروم ـ ويقع الآن في جنوب تركيا، قريباً من أضنة، وهي أقرب من أضنة إلى البحر الأبيض المتوسط ـ في مدة عشرين سنة كما صرح هو بذلك في «رسالته»: أقمتُ بطرسوس عشرين سنة، كتبت المسند، وكتبت أربعة آلاف حديث لمن وفقه الله[1].

وقد رامَ الإمامُ أبو داود مِن تصنيفِ كتابه هذا إلى إيرادِ السننِ الواردةِ عن النبي ﷺ على سبيل الاستقصاء، وفي ذلك يقول: «فإن ذكر لك عن النبيِّ ﷺ سنةٌ ليس مما خرَّجتُه، فاعلم أنَّه حديث واهٍ». كذا قال في «رسالته»، وهو محمول على ما انتهى إليه مِن السنن، وإلا فقد فاته عدد غير قليل منها حتى الأحاديث المتعلقة بالأحكام، قال الشيخ العلامة عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله: وأقربُ دليلٍ على ذلك ما تراه في كتب التخاريج مثل كتاب «نصبِ الراية» للحافظ الزيلعي،

(١) أبو الطاهر السِّلفي في مقدمته على شرح الخطابي ٤/ ٣٦٦.

وكتاب «التلخيص الحبير» للحافظ ابنِ حجر، ومثل كتاب «المنتقى من أخبار المصطفى ﷺ» لابن تيمية الجدّ، وغيرها مِن كتبِ أحاديثِ الأحكام، فإن الناظر فيها يرى كثيراً من السنن التي أخرجها غيرُ أبي داود ممن هو أشدُّ منه شرطاً، أو أسهل شرطاً.

قال الإمام النووي: إن «سنن أبي داود» لم تستوعِب الصحيحَ من أحاديث الأحكام ولا مُعظمها، وكم في «صحيح البخاري» و«مسلم» من حديث حُكميٍّ ليس في «سنن أبي داود»(١).

على أن الإمامَ أبا داود إذا ما قُورِنَ بأصحاب السنن، كان أكثَرهم إيراداً لها، كما يقولُ الإمام الخطابيُّ: فأما السنن المحضة، فلم يقصد واحدٌ منهم جمعها واستيفاءَها، ولم يقدر على تخليصها واختصارِ مواضعها مِن أثناء تلك الأحاديث الطويلة، ومن أدلة سياقها على حسب ما اتفق لأبي داود. ولذلك حلَّ هذا الكتابُ عند أئمة الحديث وعلماء الأثـر محل العجب، فضُربت فيه أكبـادُ الإبل، ودامت إليه الرّحل(٢).

وقد جمع في «سننه» هذه إلى السنن الواردة عن النبي ﷺ ما يناسِبُ المقامَ مما أُثِر عن الصحابة الكرام من اجتهاداتهم واختياراتهم، وقد نص في «رسالته» أنه يُعجُبه ذلك في مثل هذه الكتب، فقال: ويعجبني أن يكتبَ الرجلُ مع هذه الكتب مِن رأي أصحاب النبي ﷺ.

---

(١) هامش تحقيقه لـ«رسالة أبي داود إلى أهل مكة» ص٣٤.

(٢) مقدمة كتابه «معالم السنن» ١/٧.

والتزم رحمه الله ترتيب كتابه على الموضوعات الفقهية على طريقة سلفه سفيان الثوري في «جامعه»، فجمع الأحاديث المتعلقة بكل موضوع في مكان واحد وأطلق لفظة (كتاب) على العنوان العام الجامع لأحاديث متعددة ولأبوابٍ كثيرة من جنس واحدٍ كالطهارة والصلاة والبيوع، وأطلق لفظة (باب) على الأحاديث التي تدل على مسألة خاصة بعينها.

### * شرطه في الكتاب:

وقد أبان الإمامُ أبو داود رحمه الله عن شرطه في أحاديث «السنن» في «رسالته»، ويتلخص ذلك في عدة أمور:

**أولاً**: عدمُ الروايةِ عن متروكِ الحديثِ فما دونَ ـ والمتروك هو المجمع على ضعفه ولا يعتد به في المتابعات والشواهد ـ وفي ذلك يقول: وليس في كتاب «السُّنن» الذي صنفتُه عن رجلٍ متروكِ الحديثِ شيءٌ.

**ثانياً**: الأحاديثُ التي أوردها في «السُّنن» أكثرُها مشاهيرُ، يعرفها أهلُ الحديثِ، فقد قال: والأحاديثُ التي وضعتُها في كتابِ «السنن» أكثرها مشاهير، وهي عند كل من كتب شيئاً من الحديث.

**ثالثاً**: ذكر أحاديث ليست بمتصلةٍ، وهي مرسلة أو مدلسة، وذلك عندما لا يكون في الباب حديث صحيح أو حسن يغني عنها، قال: وإن من الأحاديث ما ليسَ بمتصلٍ، وهو مرسلٌ ومدلس، وهو إذا لم توجد الصحاح عند عامة أهل الحديث على معنى أنه متصل.

وإنما دعاه إلى تدوين هذا النوع في كتابه، أنه كان يذهبُ مذهب شيخه الإمام أحمد بن حنبل في الاحتجاج بالحديث الضعيف ضعفاً خفيفاً إذا لم يوجد في الصحيح ما يُغني عنه، ولم يوجد ما يخالفه مما هو أصحُّ منه، وهذا هو السبب الذي حفزه إلى تأليف كتاب «المراسيل» وقد ضمنه «أربعة وأربعين وخمس مئة حديث».

قال الإمام أبو بكر الأثرم صاحبُ الإمام أحمد: كان أبو عبد الله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ ربما كان الحديثُ عن النبي ﷺ وفي إسناده شيء، فيأخُذُ به إذا لم يجئ خلافُه أثبت منه، مثل حديث عمرو بن شعيب، وإبراهيم الهَجَري، وربما أخذ بالحديث المرسل إذا لم يجئ خلافه[1].

وذكر الإمامُ ابنُ قيم الجوزية ـ وهو بصدد بيان الأصول التي اعتمدها الإمام أحمد وبنى عليها مذهبه، فقال ـ: الأصلُ الرابع ـ يعني عند الإمام أحمد ـ الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعُه، وهو الذي رجّحه على القياس، وليس المرادُ بالضعيف عنده الباطلُ، ولا المنكرُ، ولا ما في روايته متهم بحيث لا يسوغ الذهاب إليه والعملُ به، بل الحديثُ الضعيف عنده قسيمُ الصحيح، وقسمٌ مِن أقسامِ الحسن، ولم يكن يُقسِّم الحديثَ إلى صحيح وحسن وضعيف، بل إلى صحيح وضعيف، وللضعيف عنده مراتبُ، فإذا لم يجد في الباب أثراً يدفعه ولا قولُ صاحب، ولا إجماعٌ

---

(١) ابن رجب الحنبلي في «شرح علل الترمذي» ١/ ٣١٣.

على خلافه، كان العملُ بهِ عنده أولى مِنَ القياس، وليس أحدٌ من الأئمة إلا وهو موافقُه على هذا الأصل من حيث الجملة[1].

رابعاً: أنَّه عندما يُورِدُ حديثاً شديد الضعف يُبين ذلك، فقد قال: وما كان في كتابي من حديث فيه وهْنٌ شديد فقد بينته.

وقد ذكروا أن هذا البيان مدوَّن أكثره في «السنن» برواية ابن العبد.

خامساً: أن ما سكت عنه فهو صالح، وذلك في قوله: وما لم أذكُر فيه شيئاً فهو صالح. وقد اختلف أهلُ العلم في المراد من قوله: فهو صالح.

فقد قال ابنُ عبد البر: كُلُّ ما سكت عليه أبو داود، فهو صحيح عنده، لا سيما إن كان لا يذكر في الباب غيره[2].

وقال الحافظ الذهبي: قد وفَّى أبو داود رحمه الله بذلك بحسب اجتهاده، وبيَّن ما ضعفه شديد، ووهْنُه غير محتمل، وكاسَرَ (غضَّ من طرفه) عما ضعفُه خفيفٌ محتملٌ، فلا يلزمُ مِن سكوته ـ والحالةُ هذه ـ عن الحديث أن يكون حسناً عنده، ولا سيما إذا حكمنا على حَدِّ الحسن باصطلاحنا المولَّدِ الحادث الذي هو في عُرف السلفِ يعودُ إلى قسم مِن أقسام الصحيح، الذي يجب العملُ به عند جمهورِ العلماء، أو الذي يرغبُ عنه أبو عبد الله البخاري، ويُمشِّيه مسلمٌ، وبالعكس، فهو داخل في أدنى مراتب الصحة، فإنه لو انحط عن ذلك لخرج عن الاحتجاج، ولبقي متجاذباً بين الضعيف والحسن،

(١) «إعلام الموقعين» ١/ ٦١.

(٢) ابن حجر العسقلاني في «النكت على مقدمة ابن الصلاح» ص١٤٣.

فكتابُ أبي داود أعلى ما فيه من الثابت ما أخرجه الشيخان، وذلك نحو مِنْ شطرِ الكتاب، ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين، ورغب عنه الآخرُ، ثم يليه ما رغبا عنه وكان إسناده جيداً، وسالماً من علة وشذوذ، ثم يليه ما كان إسنادُه صالحاً، وقبله العلماء لمجيئه من وجهين ليِّنَين فصاعداً يعضد كل منهما الآخر، ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص حفظ راويه، فمثل هذا يمشيه أبو داود ويسكت عنه غالباً، ثم يليه ما كان بين الضعفِ من جهة راويه، فهذا لا يسكت عنه، بل يوهنه غالباً، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارته، والله أعلم[١].

وقال الحافظ البقاعي في «النكت الوفية» الورقة ٧٢ب ـ ٧٣أ: ليس بمسلم أن كل ما سكت عليه أبو داود يكون حسناً، بل هو وهم أتى من جهة أن أبا داود يريدُ بقوله: «صالح» الصلاحية الاصطلاحية، ومِن فهمِ أن «أصح» في قوله: «وبعضها أصح من بعض» تقتضي اشتراكاً في الصحة، وكذا قوله: «إنه يذكر في كل باب أصح ما عرف فيه» وليس الأمر في ذلك كذلك، أما من جهة قوله: «صالح» فلأنه يحتمل أن يريد صلاحيته للاحتجاج، فكذا يحتمل أن يريد صلاحيته للاعتبار، فإن أبا داود قال في «الرسالة» التي أرسلها إلى من سأله عن اصطلاحه في كتابه: «ذكرت فيه الصحيح، وما يشبهه ويقاربه، وما فيه وهن شديد بينته، وما لا فصالح، وبعضها أصح من بعض[٢].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٢١٤.

(٢) كلمة أبي داود هذه ليست في «رسالته» المعروفة، وإنما رواها عنه ابن داسه، رواها الخطيب في «تاريخ بغداد» ٩/ ٥٧ بإسناده، وقد نبّه على ذلك الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله.

وقد اشتمل هذا الكلام على خمسة أنواع.

١ ـ الأول: الصحيح، ويجوز أن يريد به الصحيح لذاته.

٢ ـ والثاني: مشبهُه، ويمكن أن يريد به الصحيح لغيره.

٣ ـ والثالث: مُقارِبُه، ويحتمل أن يريد به الحسن لذاته.

٤ ـ والرابعُ: الذي فيه وهن شديد.

٥ ـ وقوله: «وما لا» يُفهم منه أن الذي فيه وهن، ليس بشديد (أي: يسكت عنه ولا يبينه)، فهو قسم خامس.

فإن لم يعتضد كان صالحاً للاعتبار فقط، وإن اعتضد صار حسناً لغيره، أي: للهيئة المجموعة، وصلح للاحتجاج، وكان قسماً سادساً.

وعلى تقدير تسليم أن مراده «صالح» للاحتجاج، لا يستلزم الحكم بتحسين ما سكت عليه، فإنه يرى الاحتجاج بالضعيف إذا لم يوجد في الباب غيره، . . . اقتداء بأحمد رضي الله عنه[١].

وقال العلامة الشيخ محمد زاهد الكوثريُّ رحمه الله عند قول أبي داود في «رسالته»: «وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح» أي: للاعتبار أو للحجة، وتعيين أحدِهما تابعٌ للقرينة القائمة كما هو شأن المشترك، وادعاء أنه صالحٌ للحجة تقويل لأبي داود لم يقله، قال

---

(١) نقله عن البقاعي الشيخُ عبد الفتاح أبو غدة في تحقيقه على «رسالة أبي داود» ضمن الرسائل الثلاث ص٤٢-٤٣، وبنحو كلام البقاعي كلام الحافظ السخاوي في «فتح المغيث» ١/ ٧٨.

النووي: في «سنن أبي داود» أحاديثُ ظاهرةُ الضعف لم يُبيِّنها، مع أنه متفق على ضعفِها، فلا بُد من تأويله[1].

وقال الإمام النووي: والحقُّ أن ما وجدناه في «سنن أبي داود» ما لم يُبينه، ولم ينص على صحته أو حُسنه أحدٌ ممن يُعتمدُ فهو حسنٌ، وإن نص على ضعفه من يعتمد أو رأى العارف في سنده ما يقتضي الضعف ولا جابر له، حكم بضعفه، ولم يُلتفت إلى سكوتِ أبي داود.

وقوى الحافظُ ابن حجر كلام النووي هذا، فقال: وهذا هو التحقيق، لكنه (أي: الإمام النووي) خالف ذلك في مواضع من «شرح المهذب» وغيره من تصانيفه، فاحتج بأحاديث كثيرةٍ من أجل سكوت أبي داود عليها، فلا تَغْترَّ بذلك، والله أعلم.

*** أهمية الكتاب، وتنويه أهل العلم بفضله ومزيته على غيره من الكتب التي من بابته:**

لسنا نعدو الحقيقة إذا قلنا: إن كتاب الإمام أبي داود هذا يأتي في المرتبة الثالثة بعد «الصحيحين»، فقد عوَّل أهلُ العلم على ما دوَّنه فيه من أحاديث وآثار، لأنه رحمه الله قد تكرر منه النظر فيه والمراجعة والتثبُّت، وقُرئَ عليه مراتٍ عدة، حتى إنَّ تلميذه أبا علي اللؤلؤي قد قرأه عليه في مدةِ عشرينَ سنة. ولهذا قال القاضي أبو عمر الهاشميُّ تليمذُ أبي علي اللؤلؤي: والزياداتُ التي في رواية ابن داسه حذفها أبو داود آخراً لأمرٍ رابه في الإسناد.

---

(١) المرجع السابق ص٣٨.

وهذا ما دعا الإمام الحافظ زكريا الساجي ـ وهو من أصحاب الإمامِ أبي داود ـ لأن يقول: كتاب الله أصلُ الإسلام، وكتابُ أبي داود عهدُ الإسلام[1].

وقال الإمام الخطابي: كتابُ «السنن» لأبي داود كتابٌ شريفٌ، لم يُصنف في علم الدين كتابٌ مثله، وقد رُزِقَ القبول مِنَ الناس كافّة، فصار حكماً بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، فلكل فيه وِرْدٌ، ومنه شِرْبٌ، وعليه مُعوَّل أهلِ العراق وأهلِ مصر وبلاد المغرب، وكثيرٌ من مدن أقطارِ الأرض. فأما أهلُ خراسان فقد أُولِعَ أكثرهم بكتابي محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج ومن نحا نحوهما في جمع الصحيح على شرطهما في السبك والانتقاد، إلا أن كتاب أبي داود أحسنُ رصفاً وأكثرُ فقهاً[2].

وقال الإمامُ الخطابي أيضاً: سمعتُ ابن الأعرابي ـ وهو صاحبُ الإمام أبي داود ـ يقول ونحن نسمع منه هذا الكتاب، فأشار إلى النسخة وهي بين يديه: لو أن رجلاً لم يكن عنده من العلم إلا المصحفُ الذي فيه كتابُ الله، ثم هذا الكتاب لم يحتج معهما إلى شيءٍ من العلم بتّة[3].

قال الخطابي معلقاً على قول ابن الأعرابي: وهذا كما قال، لا شكَّ فيه. . . وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم،

---

(١) ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٧/ ورقة ٥٤٧.

(٢) مقدمة على شرحه «المعالم» ١/ ٦.

(٣) المرجع السابق ١/ ٨.

وأمهاتِ السنن، وأحكام الفقه، ما لا نعلم متقدماً سبقه إليه، ولا متأخراً لحقه فيه.

وقال الحافظ محمد بن مخلد الدُّوري العطار: كان أبو داود يفي بمذاكرة مئة ألف حديث، فلما صنف كتاب «السنن» وقرأه على الناس، صار كتابه لأصحاب الحديث كالمصحف يتبعونه ولا يخالفونه، وأقر له أهلُ زمانه بالحفظ والتقدم فيه[1].

وقال الحافظ أبو القاسم خلفُ بنُ القاسم الأزدي الأندلسي، وقد سُئِل: أيهما أحبُّ إليك كتاب البخاري أو كتاب أبي داود؟ قال: كتاب أبي داود أحسنُهما وأملحهما[2].

وقال الحافظ محمد بن إبراهيم بن سعيد المعروف بابن أبي القراميد: خير كتابٍ ألف في السنن كتاب أبي داود السجستاني[3].

وقال الإمام الغزالي: كتاب أبي داود كافٍ للمجتهد[4].

وقال الحافظ أبو طاهر السِّلَفي: وكتاب أبي داود أحدُ الكتب الخمسة التي اتفق أهلُ الحل والعقد من الفقهاء والحفاظ على قبولها والحكم بصحة أصولها.

---

(١) أبو طاهر السِّلَفي في مقدمته على شرح الخطابي «معالم السنن» المطبوعة في آخر الكتاب ٤/ ٣٥٧.

(٢) ابن خير في «فهرسته» ص١٠٧.

(٣) المرجع السابق ص١٠٧.

(٤) السخاوي في «فتح المغيث» ١/ ٧٥. وهو بمعناه في «المستصفى» للغزالي ٢/ ٣٥١.

وقال: وكتابُ «السنن» له صِيت في الآفاق، ولا يُرى مثلُه على الإطلاق[1].

وقال الحافظ المنذري: كتاب «السنن» للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني أحدُ الكتب المشهورة في الأقطار، وحفظُ مُصنِّفه وإتقانُه، وتقدُّمُه محفوظٌ عن حفاظ الأمصار، وثناءُ الأئمة على هذا الكتاب وعلى مصنفه مأثورٌ عن رواة الآثار[2].

وقال الإمام النووي: وينبغي للمشتغل بالفقه وغيره الاعتبار بسنن أبي داود بمعرفته التامة فإن معظم الأحاديث التي يحتج بها فيه، مع سهولة تناوله وتلخيص أحاديثه، وبراعة مصنفه، واعتنائه بتهذيبه[3].

وقال الإمام أبو جعفر بن الزبير: ولأبي داود في حصر أحاديث الأحكام واستيعابها ما ليس لغيره[4].

وقال الإمام القاسم بن يوسف التجيبي: وهذا الكتابُ هو كتابُ الفقهاء أصحاب المسائل، لأنهم يجدون فيه ما يحتاجون إليه في كل باب من أبواب الفقه، مما يشهد لهم بصحة ما ذهبوا إليه، وليس يوجد في كتب السنة مثله في هذا الفن، وقد احتوى من أحاديث

---

(١) أبو طاهر السلفي في مقدمة شرح الخطابي ٤/ ٣٦٢.

(٢) في مقدمة «مختصر سنن أبي داود» ١/ ٤-٥.

(٣) في قطعة كتبها في شرح سنن أبي داود، نقله عنه السخاوي في «فتح المغيث» ١/ ٧٦.

(٤) السيوطي في «تدريب الراوي» ١/ ١٧٠.

الأحكام على أربعة آلافٍ وثمان مئة على الأصح، انتقاها من حديثٍ كثيرٍ[1].

وقال الإمام ابنُ قيم الجوزية: ولما كان كتاب «السنن» لأبي داودد سليمان بن الأشعث السجستاني رحمه الله من الإسلام بالموضع الذي خصَّه الله به، بحيث صار حكماً بين أهلِ الإسلام، وفصلاً في موارد النزاع والخصام، فإليه يتحاكم المنصفون، وبحكمه يرضى المحققون. فإنه جمع شمل أحاديث الأحكام، ورتبها أحسن ترتيب، ونظمها أحسن نظام، مع انتقائها أحسن انتقاء، واطراحه منها أحاديث المجروحين والضعفاء[2].

وقيل: إن الإمام أبا داود قد صنف كتابه قديماً، وعرضه على الإمام أحمد فاستجاده واستحسنه[3].

### * عناية العلماء بكتاب «السنن»:

ولما كان كتابُ «السنن» للإمام أبي داود بالموضع الذي ذكره أهل العلم، وأنه عمدة لأهل الفقه وأهلِ الحديث، كلٌّ يجدُ فيه طَلِبَته ومبتغاه، أقبل أهلُ العلم عليه دراسة وشرحاً وتعليقاً وتهذيباً واختصاراً.

**فمن شروحه:**

١ ـ «معالم السنن» للإمامِ أبي سليمان حَمْد بنُ محمد بن إبراهيم ابن خطاب الخطّابي، البُستِي ـ وبُسْت إحدى مدن سجستان ـ، صنف

---

(١) في «برنامجه» ص٩٧.

(٢) في «تهذيب سنن أبي داود» ١/ ٨.

(٣) الخطيب البغدادي في «تاريخه» ٩/ ٥٦.

كتبه في نيسابور، قال الحافظ أبو طاهر السِّلَفي في مقدمته التي ابتدأ بها إملاءه لكتاب الخطابي: إذا وقف منصف على مصنفاته، واطلع على بديع تصرفاته في مؤلفاته، تحقق إمامته وديانته فيما يُورِدُه وأمانته.

وقال أيضاً: لم أر أحسن من شرح أبي سليمان الخطابي البُستي لكتاب أبي داود السِّجزي، فهو كتابٌ جليل، وفي إلقائه عاجلاً ذكر جميل، وآجلاً إن شاء الله تعالى ثواب جزيل[1]. وكان ثقة ثبتاً مِن أوعية العلم والأدب. توفي سنة ثمان وثمانين وثلاث مئة، ودفن ببُست.

وقد قام بطبع هذا الشرحَ وافتتحه بمقدمة ضافية تشتمل على ترجمة أبي داود، وترجمة الإمام الخطابي، ووصف الأصول الخطية التي اعتمدها في نشره الشيخ العلامة المسند مؤرخ حلب محمد راغب الطباخ الحلبي في المطبعة العلمية سنة (١٣٥١هـ) ثم صُوِّر في بيروت سنة (١٤٠١هـ) في المكتبة العلمية.

وطُبع أيضاً بهامش «مختصر سنن أبي داود» للحافظ المنذري، ومعه «تهذيب السنن» للعلامة ابن قيم الجوزية بتحقيق المحدث أحمد محمد شاكر والأستاذ محمد حامد الفقي، سنة (١٣٦٩هـ) في مطبعة السنة المحمدية بمصر.

وقد لخَّص «المعالم» الإمام شهابُ الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسي المتوفى سنة (٧٦٥هـ) وسماه «عجالة العالم من كتاب المعالم».

---

(١) مقدمته على شرح الخطابي ٤/ ٣٧٥-٣٧٦.

٢ ـ «شرح الإمام النووي» لكنه لم يتمه. ذكره الحافظ السخاوي[(١)]. وبحسب الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي الذي صنعته مؤسسة آل البيت[(٢)] يوجد منه نسخة في مكتبة حكيم أوغلي علي باشا برقم ١٤ [٢٠٠].

٣ ـ شرح الشيخ قطب الدين أبي بكر بن أحمد دَعْسَين بن علي ابن عبد الله بن محمد دعْسَين بن مُبين القرشي (نسبة لقبيلة يقال لها: القرشية باليمن) المتوفى سنة (٧٥٢هـ) قال الحافظ السخاوي: له شرح لأبي داود في أربع مجلدات، مات عنه مُسوَّدة[(٣)].

٤ ـ شرح الحافظ علاء الدين مُغَلْطاي بنِ قليج بن عبد الله، المتوفى سنة (٧٦٢هـ) ولم يُكمله أيضاً. ذكره الحافظ ابن حجر[(٤)].

٥ ـ شرح الإمام شهاب الدين أبي محمود أحمد بن محمد بن إبراهيم بن هلال المقدسي، المتوفى سنة (٧٦٥هـ). قال الحافظ ابن حجر: شرع في شرح سنن أبي داود[(٥)]. قال حاجي خليفة: سماه: «انتحاء السُّنن واقتفاء السَّنَن»[(٦)]. قلنا: وبحسب الفهرس الشامل

---

(١) في «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» ١/ ٧٦.

(٢) قسم الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله ٢/ ٩٩٢.

(٣) علي بن الحسن الخزرجي في «العقود اللؤلؤية» ٢/ ٩١، والسخاوي في «الضوء اللامع» ١١/ ١٧-١٨ في ترجمة حفيده أبي بكر بن أحمد الطيب، وحاجي خليفة في «كشف الظنون» ٢/ ١٠٠٤.

(٤) «الدرر الكامنة» ٤/ ٣٥٣.

(٥) «الدرر الكامنة» ١/ ٢٤٢.

(٦) «كشف الظنون» ٢/ ١٠٠٥.

لمؤسسة آل البيت يوجد منه نسخة في مكتبة لايبزج ١٣[١٧][١].

وأخطأ صاحبنا وحبيبنا الدكتور محمد بن لطفي الصباغ حفظه الله فظن أن مخطوطته محفوظة في مكتبة لاله لي في أربع مجلدات، تحت رقم (٤٩٨-٥٠١)[٢]، لأن هذه المجلدات بحسب الفهرس الشامل لمؤسسة آل البيت[٣]، لأحمد بن الحسين بن أرسلان الرملي الآتي ذكره إن شاء الله.

٦ ـ شرحُ الحافظ أبي زرعة ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنة (٨٢٦هـ)، وهو ابنُ الحافظ زين الدين العراقي، قال الحافظ ابنُ حجر: شرع في «شرحِ السنن» لأبي داود فكتب نحو السدس منه في سبع مجلدات في المسوّدة[٤]. وقال الحافظ السيوطي: هو شرح عليه مبسوط جداً، كتب منه من أوله إلى سجود السهو في سبعةِ مجلدات، وكتب مجلداً فيه الصيام والحج والجهاد، ولو كمل لجاء في أكثر من أربعين مجلداً[٥].

وبحسب الفهرس الشامل لمؤسسة آل البيت يوجد منه نسخة للمجلد الرابع في دار صدام ١٨١[١٢٤٧٤] في (٢١٨ ورقة) ناقصة الآخر[٦].

---

(١) قسم الحديث النبوي ١/ ٢٥٥.

(٢) في كتابه «أبو داود حياته وسننه» ص٩٤.

(٣) قسم الحديث النبوي ٢/ ٩٩٢.

(٤) «المجمع المؤسس للمعجم المفهرس» ٣/ ٤٢-٤٤.

(٥) نقله عنه صديق حسن خان في «الحطة» ص٣٩٢.

(٦) قسم الحديث النبوي ٢/ ٩٩٢.

وأخطأ الدكتور يوسف المرعشلي[1] زاعماً أن الزركلي ذكر في «أعلامه»[2] أن لهذا الشرح نسخة بالخزانة الملكية السعودية بالرياض، وإنما ذكر الزركلي أن لسنن أبي داود وليس للشرح نسخة بالخزانة الملكية، وعليها سماع أحمد ابن العراقي عن والده.

٧ ـ شرحُ الإمام أحمد بن حُسين بن حَسن بن علي بن يوسف بن علي بن أرسلان ـ قال السخاوي: بالهمزة كما بخطه، وقد تُحذَفُ في الأكثر بل هو الذي على الألسنة الشهاب أبو العباس الرملي الشافعي، نزيل بيت المقدس، ويعرف بابن رسلان، له شرح لسنن أبي داود، وهو في أحد عشر مجلداً. توفي سنة أربع وأربعين وثمان مئة[3].

قلنا: وبحسب الفهرس الشامل لمؤسسة آل البيت توجد منه عدة أصول خطية[4].

وقد أخطأ الدكتور فؤاد سزكين في مؤلِّف هذا الكتاب، فنسبه أيضاً إلى الإمام سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني المتوفى سنة (٨٠٥هـ)، وتابعه على ذلك الدكتور تقي الدين النَدْوي والدكتور محمد بن لطفي الصباغ، وهو خطأ بيّن، فلم ينسب هذا الشرح للإمام البُلْقِيني تلميذه الحافظ ابن حجر الذي سرد جميع مؤلفاته عن ولده

---

(١) في تحقيقه لكتاب «المجمع المؤسس» ٣/ ٤٤.

(٢) ١/ ١٤٨.

(٣) السخاوي في «الضوء اللامع» ١/ ٢٨٢-٢٨٨.

(٤) قسم الحديث النبوي ٢/ ٩٩١-٩٩٢.

الذي جمع ذلك، وكذلك ترجم ابن فهد المكي والسخاوي للبلقيني فلم ينسبا له شرحاً لأبي داود، فاقتضى التنويه.

٨ ـ شرح الإمام محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حُسين ابن يوسف بن محمود البدر أبي محمد وأبي الثناء بن الشهاب الحلبي الأصل العنتابي المولد، ثم القاهري الحنفي صاحب «عمدة القاري في شرح صحيح البخاري»، قال الحافظ السخاوي: له قطعة من «سنن أبي داود» في مجلدين. توفي سنة خمس وخمسين وثمان مئة[١].

قلنا: وبحسب فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية الذي صنعه الأستاذ فؤاد سيد يوجد منه فيها نسخة في ستة مجلدات بآخر كل جزء فهرس في الأوراق (٦٧٧ و٦٣٦ و٥٩٧ و٥٦٠ و٥٤٠ و٦٠٩) وهي تحت رقم (١٩٦٩٧ب)، ونسخة أخرى تحت رقم (٢٨٦)[٢].

وقد طُبعت هذه القطعةُ بتحقيق خالد بن إبراهيم المصري في خمس مجلدات، وذكر في مقدمة تحقيقه أن النسخة التي تحت رقم (٢٨٦) بخط المؤلف. وذكر أيضاً أن الشارحَ رحمه الله ابتدأ به سنة خمس وثمان مئة، وانتهى منه في السنة نفسها، فلم يُكمله.

ومن خلال هذا المطبوع يتبين أنه وصل في الشرحِ إلى الحديث الأول من: باب في الشُّحّ من كتاب الزكاة، وهو الحديثُ رقم (١٦٩٨).

---

(١) السخاوي في «الضوء اللامع» ١٠/ ١٣١-١٣٥.

(٢) القسم الثاني منه (ش ـ ل) ص٤٢.

٩ ـ شرحُ الحافظِ جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة إحدى عشرة وتسع مئة. واسم شرحه: «مرقاة الصُّعُود إلى سنن أبي داود»[١].

وبحسب الفهرس الشامل لمؤسسة آل البيت تُوجد منه عدة أصول خطية[٢].

وقد اختصره عليُّ بنُ سليمان الدِّمْنَتِي البُجُمْعَوي المتوفى سنة ستٍّ وثلاثِ مئة وألفٍ هجرية وسماه: «درجات مرقاة الصعود»، وقد طبع في القاهرة سنة ١٢٩٨هـ. يعني في حياته.

١٠ـ شرحُ المحدث العلامة الشيخ أبي الطيب شمسِ الحق العظيم آبادي المتوفى سنة (١٣٢٩هـ)، واسمه «عون المعبود شرح سنن أبي داود» طبع في دهلي في الهند، سنة (١٣٢٢هـ) في أربع مجلدات، ثم نشرته المكتبة السلفية في المدينة المنورة سنة (١٣٨٩هـ) مع «تهذيب سنن أبي داود» لابن قيم الجوزية.

١١ـ شرحُ المحدثِ العلامة خليلُ أحمد السهارنفوري رئيسُ جامعة مظاهر العلوم بالهند، المتوفى سنة (١٣٤٦هـ)، واسمه «بذل المجهود في حلّ أبي داود» طبع في الهند، ثم طبع في بيروت في دار الكتب العلمية في عشرين جزءاً في عشر مجلدات. وعلى هذا الشرحِ حاشية لتلميذ السهارنفوري الشيخ المحدث محمد زكريا الكاندهلوي، وهي مفيدة جداً.

---

(١) حاجي خليفة في «كشف الظنون» ٢/ ١٠٠٥.

(٢) قسم الحديث النبوي ٢/ ٩٩١-٩٩٢.

١٢ـ «مختصر سنن أبي داود» للحافظ الكبير المحدث زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، المتوفى سنة (٦٥٦هـ)، طبع في حيدر آباد سنة (١٣٤٢هـ)، وطبع في دهلي سنة (١٨٩١م)، ثم طبع في القاهرة سنة (١٣٦٩هـ) بتحقيق الأستاذين أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي.

١٣ـ «تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته» للعلامة المتفنن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزُّرَعي الدمشقي، المعروف بابن قيم الجوزية، المتوفَّى سنة (٧٥١هـ)، و«تهذيبه» أشبهُ ما يكونُ بالحاشية منه بالتهذيب، فقد تكلم فيه عن جملة أحاديث، وترك أحاديث كثيرة لم يُعلِّق عليها بشيء. طُبِعَ في مطبعة أنصار السنة المحمدية في القاهرة، بهامش «مختصر المنذري».

١٤ـ شرح الإمام سراج الدين علي بن الملقن، المتوفى سنة (٨٠٤هـ) زوائد «السنن» على «الصحيحين»، وتقع في مجلدين. وقد ذكره تلميذه الحافظ ابن حجر[1].

١٥ـ وقد ألف الحافظُ أبو علي الحُسينُ بنُ محمد بن أحمد الجيَّاني الأندلسيُّ المتوفى سنةَ (٤٩٨هـ) جزءاً في تسميةِ شيوخ أبي داود الذين خرج عنهم في كتاب «السنن»، ورتب أسماءهم على حروف المعجم، وهو مطبوع في دار الكتب العلمية ببيروت بتحقيق أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، سنة (١٤١٨هـ).

---

(١) في «المجمع المؤسس» ٢/ ٣١٩.

* الطبعات السابقة لكتاب «السنن»:

١ ـ طبعة دهلي في الهند عام (١٢٧١هـ) وعام (١٢٧٢هـ)، وعام (١٢٨٣هـ).

٢ ـ طبعة لكنهؤ في الهند عام (١٢٠٦هـ) وعام (١٢٩٠هـ). في مجلد واحد.

٣ ـ طبعة في القاهرة في المطبعة الكاستلية، سنة (١٢٨٠هـ). في مجلدين.

٤ ـ طبعة في مجلدين مع شرح لأبي الحسنات الفنجاني، سنة (١٣١٨هـ).

٥ ـ طبعة في حيدرآباد، سنة (١٣٢١هـ) و(١٣٩٣هـ) في مجلد واحد.

٦ ـ طبعة في نول كشور في الهند (١٣٠٥هـ) جزءان في مجلد.

٧ ـ طبعة في كانفور في الهند (١٣٤٦هـ) مصدّر بترجمة عن أبي داود والحديث عن «سننه»، ويليه فهرس الكتاب، وبالهامش «التعليق المحمود» لفخر الدين الكنكوهي.

٨ ـ طبعة في القاهرة عام (١٣٥٤هـ) وعام (١١٦٩هـ) بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، وقد صورت طبعته بعد ذلك في بيروت عدة مرات، وهي في أربعة مجلدات.

٩ ـ طبعة في مصر بتحقيق الشيخ أحمد سعد علي من علماء الأزهر، سنة (١٣٧١هـ) في مجلدين.

١٠ـ طبعة بتحقيق الشيخ عزت عبيد الدعاس وعادل السيد في خمسة مجلدات، وبهامشه «معالم السنن» للخطابي عام (١٣٩٤هـ).

١١ـ طبعة بتحقيق الشيخ محمد عوّامة في مؤسسة الريان ببيروت ودار القبلة في جدة والمكتبة المكية في مكة المكرمة، سنة (١٤١٩هـ).

## وصف النسخ المصوَّرة عن الأصول الخطية المعتمدة في هذه الطبعة لكتاب السنن

### النسخة الأولى:

وهي مصورةٌ عن الأصل الخطيِّ الموجود في مكتبة كوبرلي في اسطنبول، تحت رقم (٢/٢٩٤) وقد رمزنا إليها بـ(أ).

نسخها الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله لنفسه، فقد جاء في آخر هذه النسخة ما نصه: علَّقه لنفسه الفقيرُ إلى عفوِ ربِّه أحمدُ ابنُ علي بن محمد العسقلاني، الشهير بابنِ حجر، وفرَغَ منه في يوم الجمعة سادس عشري ربيعِ الأول، سنة ثمانِ مئة بزَبيد مِن بلاد اليمن حرسَها الله تعالى، والحمد لله أولاً وآخراً.

وكان عُمْرُهُ حين كتابة هذه النسخة سبعاً وعشرين سنة.

وجاء في حاشية الورقة الأخيرة منها ما نصه: ثم قابلتُ الجزء الأخير في يوم السبت تاسع عشر ذي القعدة، سنة ثلاث وثمان مئة. وهي نسخة تامة، خطُّها نسخي واضح.

عددُ أوراقها (٣٢٧) ورقة، بما فيها كتابُ «المراسيل» وعددُ أوراقِه ثلاثون ورقة.

وقد حُليت هوامشُ هذه النسخة بفوائد علمية، تشتملُ على رموزِ الرواياتِ المختلفة لِرواة السنن، حيث رمز بـ(عب) لِرواية أبي الحسن بن العبد، ورمز بـ(ع) لروايةِ أبي سعيد بن الأعرابي، ورمز بـ(س) لِرواية ابنِ داسه، ولم يرمز لرواية الرملي بشيء.

وتشتملُ كذلك على تفسيرِ غريبِ الكلمات اللغوية التي جاءت في الأحاديث، وفوائد علميةٍ أخرى، منها: بيانُ من أخرج الحديث من أصحاب الكتب الستة متفِقاً مع أبي داود في شيخه.

وقد تملَّكَ هذه النسخة رجلٌ من أهل العلم لم يُدوِّنِ اسمَه عليها، فملأ حواشي القسم الأول منها بالفوائد المُتخيَّرة، تتضمنُ تفسير غريبِ الحديث، وما يُستفادُ مِن فقهه، وجملاً تتعلق بحل مشكلات تَرِدُ على القارئ.

وقد جاء في الأوراق الأولى منها أسانيدُ الحافِظ ابن حجر برواياتِ الخمسة: اللؤلؤي، وابن داسه، وابن الأعرابي، وابن العبد، والرمْلي.

١ ـ أما رواية اللؤلؤي، فقال رحمه الله:

سمع جميع «السنن» تأليف الإمام الأوحد، علمِ الحفاظ، قدوةِ الفقهاء أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عامر الأزدي السجستاني البصري، على الشيخ الصالح المبارك أبي علي محمد بن أحمد بن علي بن عبد العزيز المهدوي بن المُطرِّز البزاز، بسماعِهِ لجميعه على أبي المحاسن يوسفَ بنِ عمر بن حسين الخُتَني الحنفي في سنةِ أربع وعشرين وسبع مئة، بسماعه لجميعه

على الشيخين الحافظِ الكبيرِ زكيِّ الدين بنِ عبد القوي المنذري، وصدرِ الدين أبي الفضل محمدِ بنِ محمد بن محمد البكري، سوى أنه فاتَه على المنذري خاصةً الأول والثاني، والثاني عشر والتاسع عشر، بسماعهما لجميعه على أبي حفص عمر بن محمد بن مُعمَّر بن طبرْزد الدَّارَقزِّي، بسماعه للأول والثاني والخامس والسادس والثامن والثاني عشر والرابع عشر، ومن أول السابع عشر إلى آخر الثاني والعشرين، ومن أول الرابع والعشرين إلى آخر الثلاثين، والثاني والثلاثين على أبي البدر إبراهيم بن محمد بن منصور الكرخي، وبسماعه لبقِية الكتاب وللجزء الثاني والثاني عشر أيضاً على مفلح بنِ أحمد بنِ محمد الدُّومي، بسماعهما مِن الحافظ العلمِ الفقيه الإمامِ أبي بكر أحمد بنِ علي بن ثابت بن مهدي الخطيب البغدادي (ح)

وبإجازةِ شيخنا عالياً مِن أبي النون يونس بن إبراهيم بن عبد القوي الدَّبُّوسي، إن لم يكن سماعاً، عن علي بنِ الحسين بن علي البغدادي، عن الفضل بنِ سهل الإسْفراييني، عن الخطيب بسماعه له، بقراءته على أبي عمر القاسم بن جعفر بنِ عبد الواحد الهاشمي العباسي، بسماعه له مِن أبي علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي، بسماعه من أبي داود:

بقراءةِ أحمدَ بنِ علي بنِ محمد بن محمد بن علي العسقلاني، الشهير بابنِ حجر لطَفَ اللهُ به، الشيخُ الإمامُ العلامةُ مفتي المسلمين شمسُ الدين محمد (مات) بن علي بن محمد بن القطان الشافعي، وولدُه بهاءُ الدين محمد، وشعبانُ بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن حجر، وناصرُ الدين محمد بنِ العدل شرف الدين محمد

ابنِ الشيخ محب الدين يحيى ابن الشيخ الإمام شرف الدين يونس القَلْقَشَنْدي، وعليٌّ (مات) ابن المُسمِع، وأبو بكر بنُ صدقة بن علي المُناوي، وبدرُ الدين محمد بن العَدْل شهاب الدين أحمد بن محمد الجلال، والفاضلُ شمسُ الدين (مات) محمد بن الإمام شمس الدين محمد بن حسن الأُسيوطي، وشهابُ الدين (مات) أحمد بن محمد ابن عبد الله (؟) وابنه محمد، وقطبُ الدين محمد بن المحب محمد ابن الجَوْجَريُّ، وعليُّ بنُ أبي بكر بن علي الدَّهْروطي، وياقوت (مات) النُّوبي، وكاتبُه، وآخرون كثيرون.. كتبهم على نسخة السمَّاع التي بخطِّ المَلِكِ المُحْسِنِ ابنِ الناصر بن أيوب، وصحَّ في سبعةَ عشر مجلساً، آخرها رابع صفر سنة سبع وتسعين وسبع مئة.

وحضر مجلسَ الختم الإمامُ الحافظُ زينُ الدين عبد الرحيم أبو الفضل بن الحسين العراقي، ورفيقُه الإمامُ أبو الحسن عليُّ بن أبي بكر ابن سليمان الهيثمي، والعلامةُ برهانُ الدين إبراهيم بن موسى الأُبناسي، وسُمِع عليهم المسلسلُ بالأولية قبلَ الشروع في القراءة، وتسلسل لبعضِ السامعين بسماعهم الجزء الأخير الذي هو مجلس الختم.

أما الأولان، فعلى أبي الفتح محمد بن محمد بن إبراهيم المَيْدومي، أخبرنا القطبُ محمدُ بنُ أحمد بن علي القسطلاّني وعبدُ الرحيم بن يوسف بن يحيى، قال الأول: أخبرنا أبي، أخبرنا نصرُ بن علي الحصري، أخبرنا أبو طالب محمدُ بنُ علي النقيب العلوي، أخبرنا أبو علي التُّسْتَري، وبسماعهما... الثاني والثالث على عمر بنِ حسن ابن أُمَيلة المَراغي، بسماعهما مِن أبي الحَسن

علي بنِ أحمد بنِ عبد الواحد ابن البخاري... بن طَبَرْزد بسنده المتقدم وأجاز كلٌّ من...

وعلى الصفحة الثانية:

٢ ـ وأما روايةُ ابنِ داسة، فقال رحمه الله:

أنبأني برواية ابنِ داسة: شيخُنَا أبو علي محمدُ بن أحمد بن علي ابن المُطرِّز، عن يحيى بنِ محمد بن سعْدٍ، عن محمد بنِ عبد الواحد ابن شُفْنِين، عن عبدِ الأول بن عيسى بنِ شعيب السِّجزي، بسماعه من عبد الرحمٰن بن عفيف، بسماعِه من منصور بنِ عبد الله الخالدي، بسماعه من أبي بكر محمد بن بكر ابن داسه، بسماعه من أبي داود، وهي موافقة لرواية اللؤلؤي غالباً.

وسمعتُ منه قطعةً على فاطمةَ بنتِ محمد بن عبد الهادي، بإجازتها من ابن سعد وغيره، عن ابن اللَّتِي، عن أبي الوقت (هو عبد الأول بن عيسى).

٣ ـ وأما روايةُ أبي سعيد ابن الأعرابي، فقال رحمه الله:

وأنبأني برواية أبي سعيد ابن الأعرابي: الشيخُ المذكور، عن يحيى بن محمد بن سعد، عن الحسن بن محمد (كذا قال، والصحيح: الحسن بن يحيى، كما في كتب التراجم) بن الصَّبَّاح، عن عبد الله بن رفاعة بن غدير، أخبرنا أبو الحسن عليُّ بنُ الحسين بن علي الخِلَعي، أخبرنا عبدُ الرحمٰن بنُ عمر النحاس، أخبرنا أبو سعيد أحمدُ بنُ محمد ابن زياد ابن الأعرابي، بسماعه مِن أبي داود.

وروايتُه أنقص الروايات.

وسمعتُ منه قطعةً على فاطمةَ بنتِ محمد بن عبد الهادي، بإجازتها من ابن سعد، بسنده هذا.

٤ ـ وأما رواية ابن العبد، فقال رحمه الله:

وأنبأني برواية أبي الحسن علي بن عبْدٍ، المعروفِ بابنِ العبْد: الشيخُ المذكور عن أبي النون يونس بن إبراهيم بن عبد القوي، عن أبي الحسن علي بن محمود الصابوني وغيره، أخبرنا الحافظ أبو طاهر السِّلَفي مشافهة، أخبرنا أبو عامر غالب بن علي بن أبي غالب الإسْتراباذي. أخبرنا أبو حاجب محمد بن إسماعيل الإسْتراباذي، أخبر عبدُ اللهِ بنُ محمد بن إبراهيم الأسدي، عنه.

٥ ـ وأما رواية أبي عيسى الرملي، فقال رحمه الله:

وأنبأني برواية أبي عيسى إسحاق بن موسى بن سعيد الرملي ورّاق أبي داود: أبو حيان بن أبي حيان، عن جده أبي حيان، عن غيرِ واحد، عن ابن بَشْكُوال، عن أبي محمد بنِ عتاب، عن أبي عمر بنِ عبد البر، عن سعيدِ بنِ عثمان، عن أحمد بن خليل بن دحيم (كذا قال، والصحيح أحمد بن دحيم بن خليل كما في مصادر ترجمته)، عنه.

أنشدني شيخُنا الحافظُ أبو الفضل عبدُ الرحيم بن الحسين العراقي أبقاه الله، ضبطاً لما سمعه ابن طبرزد من شيخه هذا الكتاب:

| | |
|---|---|
| وقد وقع التلفيقُ لابنِ طبرزدِ | لجمع أبي داود فاضبطه بالشِّعرِ |
| فعن مفلح: ثان وتِلواه سابع | وتاسعه والأربع التِّلو في الأثر |
| وخامس عشرٍ ثم تِلوٌ وثالث | وعشرون مع حادي ثلاثين بالحصر |

وبـاقيـه والثـانـي وثـانـي عشـره    جميعاً عن الكرخيِّ أعني أبا البدر

وتجزئـة الأجـزاء ليسـتْ خفيـة    وذاك بأجزاءِ الخطيب أبـي بـكر

الحمد لله

سمع الجزء الأول مِن الشيخ المسندِ المكثِرِ أبي الفرج عبد الرحمٰن ابن أحمد بن المبارك الغَزِّي، بسماعه له مِن أبي عبد الله محمد بن غالي بن نجم الدِّمياطي وأبي العباس أحمد بن منصور الجوهري، أخبرنا النجيبُ عبد اللطيف بن عبد المنعم الحراني، أخبرنا ابن طبرزد، أخبرنا إبراهيم بن محمد بن منصور أبو البدر الكرخي، أخبرنا الخطيبُ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ح)

قال شيخنا: وأنبأنا أبو النون يونسُ بنُ إبراهيم بن عبد القوي الدَّبُوسي إن لم يكن سماعاً، أنبأنا أبو الحسن عليُّ بن الحسين البغدادي، عن الفضل بن سهل، عن الخطيب، أخبرنا أبو عمر القاسم بن جعفر الهاشمي بالبصرة، أخبرنا أبو علي محمد بن أحمد ابن عمرو اللؤلؤي، أخبرنا أبو داود.

بقراءة أحمد بنِ علي بنِ محمد العسقلانـي، وبلفظـه: الشيخُ شرف الدين محمد بن محمد بن عبد العزيز القدسي وبنتُـه هاجر، ونور الدين علي بن حسين الصالحي، وشمس الدين محمد بن خليل ابن المنمنم (بنونين وثلاث ميمات) الحراني، وصح في ٢٢ المحرم سنة سبع وتسعين وسبع مئة.

* * *

# تراجم الرواة الواردة أسماؤهم في أسانيد الحافظ ابن حجر في روايات «السنن»

**أولاً: إسناده لرواية أبي علي اللؤلؤي، عن أبي داود السجستاني:**

أ ـ محمدُ بنُ أحمد بنِ أبي الحسن علي بن عبد العزيز المهدوي الأصل، أبو علي، شمس الدين، المصري، المعروف بابن المُطرِّز البزاز، وُلِدَ سنةَ تسعٍ وسبع مئة، وقيل: عشر وسبع مئة. قال الحافظ ابنُ حجر: قرأتُ عليه الكثير، وقال الحافظُ التقي الفاسي: أجاز لي مروياته مكاتبةً. توفي سنةَ سبعٍ وتسعين وسبع مئة بالقاهرة[1].

ب ـ يوسفُ بنُ عمر بن حسين بن أبي بكر الخُتَنِي ـ بضم المعجمة وفتح المثناة بعدها نون ـ الحنفي المصري الشيخ المعمَّر بدر الدين، وُلِدَ سنةَ خمس وأربعين وست مئة. قال الحافظ ابن حجر: خرجتُ له مشيخة عن نيِّف وستين شيخاً، وأكثر عنه الطلبةُ، وتفرَّدَ بأشياء، توفي سنة إحدى وثلاثين وسبع مئة[2].

جـ ـ زكيُّ الدين أبو محمد عبدُ العظيم بنُ عبد القوي بنِ عبد الله ابن سلامة بن سعْد المنذري الشامي الأصلِ، المصريُّ، الشافعيُّ،

---

(١) تقي الدين الفاسي في «ذيل التقييد» ترجمة (٤٦)، وابن حجر في «المجمع المؤسس» ترجمة (٢١٨)، وفي «إنباء الغمر» ٣/ ٢٦٩-٢٧٠.

(٢) الذهبي في «ذيل العبر» ٤/ ٨٩-٩٠، والتقي الفاسي في «ذيل التقييد» ترجمة (١٧٢٣)، وابن حجر في «الدرر الكامنة» ٤/ ٤٦٦-٤٦٧.

وصفه الحافظ الذهبي بقوله: الإمامُ العلامة الحافظُ المُحَقِّقُ شيخ الإسلامِ، وُلِدَ سنة إحدى وثمانين وخمس مئة، عمل «المعجم» في مجلد، «والموافقات» في مجلد، واختصر «صحيح مسلم» و«سنن أبي داود»، وتكلم على رجاله، وعزاه إلى «الصحيحين» أو أحدهما أو ليَّنه، وصنَّف شرحاً كبيراً لـ«التنبيه» في الفقه، وصنف «الأربعين» وصنف «الترغيب والترهيب» و«التكملة لوفيات النقلة»، وغير ذلك، وقرأ القراءات والعربية، قال الحافظ عز الدين الحسيني: وكان عالماً بصحيح الحديث وسقيمه، ومعلوله وطُرقه، متبحراً في معرفة أحكامه ومعانيه ومشكله، قيماً بمعرفة غريبه وإعرابه واختلاف ألفاظه، إماماً حُجة. توفي سنة ستٍّ وخمسين وست مئه[1].

د ـ فخر الدين أبو الفتوح محمدُ بنُ محمد بن محمد بن عَمْرُوك القرشيُّ التيميُّ البَكريُّ، النيسابُوري، وُلِدَ سنةَ ثماني عشرة وخمس مئةٍ. حدَّث ببغداد وبمكة ومصر ودمشق، وجاور مدة، وصفه الحافظ الذهبيُّ بقوله: الشريفُ العالم الصالح الزاهد، ووصفه الحافظ المنذري بقوله: الشيخُ الأجلُّ الصالحُ، سمع منه الحافِظان المنذري والرشيدُ العطار. توفي سنة خمس عشرة وست مئة[2].

---

(١) الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٢٣/ ٣١٩-٣٢٢، وقد ترجم له صاحبنا الدكتور بشار معروف له ترجمة حافلة مع دراسة وتحقيق كتاب «التكملة لوفيات النقلة» نال بها درجة الماجستير في التاريخ سنة ١٩٦٧م.

(٢) المنذري في «التكملة لوفيات النقلة» ترجمة (١٥٩٧)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٢٢/ ٨٩-٩٠.

هـ ـ أبو حفصٍ عُمَرُ بنُ محمد بن مُعَمَّر بن أحمد بن يحيى بن حسّان البغدادي الدَّارَقَزِّي، المُؤدِّب، ويُعرف بابن طَبَرْزَد، والطَبَرْزَد بذال معجمة هو السُّكَّر، وصفه الحافظ الذهبي بقوله: الشيخ المُسند الكبيرُ الرُّحْلَة، وُلِدَ سنة ست عشرة وخمس مئة، وحدَّث عنه الكبارُ كالمنذري والضياء المقدسي، وابن النجار، وابن نقطة البغدادي الذي وصفه بقوله: وهو مكثر، صحيح السماع، ثقة في الحديث. ورد دمشق، وازدحمت عليه الطلبةُ، وتفرد بعدة مشايخ، وكتب كتباً وأجزاء وكان مُسنِد أهل زمانه، وقال الحافظ المنذري: سمعت منه كثيراً من الكُتُب الكبار والأجزاء والفوائد وقرأتُ عليه «الغيلانيات»، توفي سنة سبع وست مئة[1].

و ـ أبو البدر إبراهيمُ بنُ محمد بنِ منصور بنِ عمر البغدادي الكرخي، وصفه الحافظ الذهبي بقوله: الشيخُ الفقيهُ العالِمُ المُسنِدُ، وُلِدَ في حدود سنةِ خمسين وأربع مئة، أصلُه من كرخ جُدَّان (بليدة في آخر ولاية العراق، وهو الحد بين شَهْرزُور والعِراق) ووصفه السمعاني بقوله: شيخ صالح مُعمَّر ثقة، وتفقه بأبي إسحاق الشيرازي. توفي سنة تسعٍ وثلاثين وخمس مئة[2].

ز ـ مُفلحُ بنُ أحمد بنِ محمد بن عُبيد الله بنِ علي، الدُّومي (نسبة إلى دومة الجَنْدل)، ثم البغدادي، الورّاق، أبو الفتح، وصفَه الحافظ

(١) المنذري في «التكملة لوفيات النقلة» ترجمة (١١٥٨)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٢١/ ٥٠٧-٥١٢، وانظر كلام الشيخ محمد عوامة في مقدمة «السنن» ١/ ٤٥-٤٨.

(٢) الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ٧٩.

الذهبي بقوله: الشيخُ الجليل، ووصفه السمعاني بقوله: كتبت عنه الكثير، وكان شيخاً لا بأس به، ووصفه ابن نقطة البغدادي بقوله: وهو صحيح السماع. وُلد سنة سبع وخمسين وأربع مئة، وتوفي سنة سبعٍ وثلاثين وخمسٍ مئة[1].

ح ـ أبو بكر أحمدُ بنُ علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي الخطيب، وصفه الحافظ الذهبي بقوله: الإمامُ الأوحدُ، العلاّمةُ المفتي، الحافظُ الناقدُ، محدثُ الوقت، صاحبُ التصانيف، وخاتمةُ الحفَّاظ، وُلِدَ سنة اثنتين وتسعين وثلاث مئة. كان أبوه خطيباً، وممن تلا القرآن على أبي حفص الكِتاني، فحضَّ ولَدَه على السماع والفقه، فَسَمِعَ وهو ابنُ إحدى عشرة سنة، وكان مِن كبار الشافعية، تفقه على أبي الحسن بن المحاملي والقاضي أبي الطيب الطبري، وقرأ بالقراءات، وكان يُشبَّه بالدارقطني ونظرائه في معرفة الحديثِ وحفظه، ووصفه ابنُ ماكولا بقوله: كان أبو بكر آخِرَ الأعيانِ، ممن شاهدناه معرفة، وحفظاً، وإتقاناً، وضبطاً لحديثِ رسولِ الله ﷺ، وتفنُّناً في علله وأسانيده، وعلماً بصحيحه وغريبه، فردِه ومنكرِه ومطروحه، ولم يكن للبغداديين بعد أبي الحسن الدارقطني مثلُه. وكان على مذهب السلف في إثبات الصفات وإجرائها على ظواهرها. توفي سنة ثلاث وستين وأربع مئة[2].

---

(١) ابن نقطة البغدادي في «تكملة الإكمال» ترجمة (٢٣٤٤)، وفي «التقييد» ترجمة (٦١٧)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ١٦٥.

(٢) الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ٢٧٠-٢٩٧.

ط ـ يونسُ بنُ إبراهيم بن عبد القوي بن قاسم بن داود الكِناني العسقلاني، ثم المصري، فتح الدين، أبو النون الدبُّوسي، ويقال: الدبابيسي، وُلِدَ سنةَ خمسٍ وثلاثين وستِّ مئةٍ، سمع عليه الكبارُ كالمزي والبِرزالي وابنِ نباتة، وأبي العلاء الفرضي، والقطب الحلبي، وأبي الفتح ابن سيد الناس، والسبكي وابن رافع، قال الحافظ ابن حجر: وكان ساكناً ديِّناً صبوراً على السَّماع، حَسَنَ السمتِ مع أُميته، ووصفه ابنُ تغري بردي بمسندِ الديارِ المصرية[(١)]. توفي سنة تسع وعشرين وسبع مئة.

ي ـ أبو الحسن عليُّ بنُ أبي عُبيد الله الحسين بنِ علي بنِ منصور ابن المُقيَّر البغداديُّ الأَزَجيُّ (نسبة إلى باب الأزج محلة كبيرة ببغداد) المقرئ، الحنبلي النجار، نزيلُ مصر، وصفه الحافظ الذهبي بقوله: الشيخ المُسندُ الصالح، رُحلةُ الوقت، وُلِدَ سنة خمسٍ وأربعين وخمسٍ مئة. قال الحافظ الذهبي: حدَّث عنه أئمةٌ وحفاظ، وآخِرُ مَنْ روى عنه بالسماعِ يونس العسقلاني. وكان شيخاً صالحاً، كثير التهجد والعبادة والتلاوة، صابراً على أهل الحديث، كذا وصفه الحافظ تقي الدين عبيد. توفي سنة ثلاث وأربعين وست مئة[(٢)].

ك ـ الفضل بنُ سَهْلِ بنِ بشْرِ بن أحمد بن سعيد أبو المعالي، الإسفراييني الدِّمشقيُّ، ويُلقب بالأثيرِ الحلبي، وُلِدَ سنة إحدى وستين

---

(١) تقي الدين الفاسي في «ذيل التقييد» ترجمة (١٧٤٥)، وابن حجر في «الدرر الكامنة» ٤/ ٤٨٤-٤٨٥، وابن تغري بردي في «الدليل الشافي» ترجمة (٢٧٢٤).

(٢) الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٢٣/ ١١٩-١٢١، وابن الصابوني في «تكملة إكمال الإكمال» ترجمة (٣٥٠).

وأربع مئة، قال السمعاني: يُتهم بالكذب في لهجته، وسماعُه صحيح، روى عنه السمعانيُّ وابنُ عساكر، وكان عَسِراً في التحديث، وقال ابنُ عساكر: كان له خطٌّ حسن، تُوفي سنةَ ثمانٍ وأربعين وخمسٍ مئة[1].

ل ـ أبو عمر القاسمُ بنُ جعفر بن عبدِ الواحد بنِ العباس بنِ عبد الواحد بن الأمير جعفر بن سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس الهاشمي العباسيِّ البصري، وصفه الذهبيُّ بقوله: الإمامُ الفقيه المُعمَّرُ، مُسنِدُ العراق، القاضي. وُلِدَ سنة اثنتين وعشرين وثلاث مئة. قال الخطيبُ: كان ثقةً أميناً ولي القضاء بالبصرة، وقد أحضره أبوه سماعَ كتاب «السنن» وهو ابنُ ثمان سنين، وسمعه وهو ابن عشر، توفي سنة أربع عشرة وأربع مئة[2].

م ـ محمدُ بنُ أحمد بنِ عمرو اللؤلؤي، سلفت ترجمتُه في تلامذة الإمام أبي داود، فراجعه هناك.

**ثانياً: إسنادُ الحافظ لِرواية أبي بكر ابن داسه، عن أبي داود السجستاني:**

أ ـ أبو علي محمد بن أحمد بن علي بن المطرِّز، سلفت ترجمته في إسناد رواية اللؤلؤي.

ب ـ أبو محمد يحيى بنُ محمد بنِ سعد بنِ عبد الله بن سعد بن مفلح الأنصاري، المقدسي، ثم الصَّالحي، الحنبلي، وصفه الحافظ

(١) ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ١٤/ ورقة ٢٣١، وابن الدمياطي في «المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» ترجمة (١٦٦)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ٢٢٦.

(٢) الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ٢٢٥-٢٢٦، والخطيب البغدادي في «تاريخه» ١٢/ ٤٥١-٤٥٢.

الذهبي بقوله: العبدُ الصالح الخَيِّرُ العالم المقرئُ المعمَّر، بقيةُ السلفِ الأخيار، وُلِدَ سنة إحدى وثلاثين وست مئة، وَلِيَ مشيخةَ الضيائية، توفي سنةَ إحدى وعشرين وسبعِ مئة[1].

جـ ـ محمدُ بنُ عبدِ الواحد بنِ أحمد بن أحمد بن عبد الواحد ابن أحمد بن محمد بن عُبيد الله بن محمد بن أبي عيسى ابن المتوكل على الله جعفر بن المعتصم بن الرشيد، الشريف، أبو الكرم المتوكلي، البغدادي، المعروف بابن شُفْنِيْن، وصفه الحافظ الذهبي بقوله: كان شيخاً جليلاً، سريّاً، حسن الطريقة، جيدَ الفضيلة، عاليَ الإسناد، وشُفنين لقب عُبيد الله. وُلِدَ سنةَ تسعٍ وأربعين وخمسٍ مئة، وتوفي سنة أربعين وست مئة[2].

د ـ أبو الوقت عبدُ الأول بن عيسى بنِ شعيب بن إبراهيم بن إسحاق، السِّجْزي (نسبة إلى سِجِسْتان، كما سلف في ترجمة أبي داود)، ثم الهروي الماليني، وصفه الحافظُ الذهبي بقوله: الشيخُ الإمامُ الزاهد الخيِّر الصوفي، شيخُ الإسلام، مسندُ الآفاق. وُلِدَ سنةَ ثمان وخمسين وأربع مئة. وحدث بخراسان وأصبهان وكِرمان وهَمَذان وبغداد، وتكاثر عليه الطلبةُ، واشتهر حديثُه، وبعُدَ صيته، وانتهى إليه علوُّ الإسناد. وروايةُ محمد بن عبد الواحد المتوكلي عنه

---

(١) الذهبي في «معجم الشيوخ» ترجمة (٩٦٢)، وابن حجر في «الدرر الكامنة» ٤/٤٢٦-٤٢٧.

(٢) الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٢٣/ ٨٤-٨٥، و«تاريخ الإسلام» الطبقة الرابعة والستون ترجمة (٦٨٦).

بالإجازة، وقال عنه السمعاني: شيخ صالح، حسنُ السمتِ والأخلاق. متودِّدٌ متواضع، سليمُ الجانب، توفي سنةَ ثلاثٍ وخمسين وخمسِ مئة، وصلى عليه الشيخ عبد القادر الجيلي[1].

هـ ـ عبد الرحمٰن بن عفيف، وهو أبو منصور عبدُ الرحمٰن بن محمد بن عفيف البُوشنجي، الهروي، المعروف بكُلار، وبكُلاري، وصفه الحافظ الذهبي بقوله: الشيخ المسند الصالح، بقية المشايخ، توفي سنة سبعٍ وسبعين وأربعِ مئة[2].

و ـ منصورُ بنُ عبد الله بن خالد بن أحمد بن خالد بن حماد، أبو علي الذُّهْلي الخالدي الهروي، وصفه الحافظ الذهبيُّ بقوله: الحافظُ، العالم الرحَّال، وكتب الكثير وتعِبَ، روى عنه عدد كثير إلا أنه غيرُ ثقة، قال أبو سعد الإدريسي: كذابٌ لا يُعتَمَدُ عليه. توفي سنة إحدى ـ أو اثنتين ـ وأربع مئة[3].

قلنا: لكن الحافظ ابن حجر قد سَمِعَ رواية ابن داسه أيضاً من طريق أبي علي الحُسين بن محمد الرُّوذْباري وأبي بكر أحمد بن علي ابن لال، كلاهما عنه[4]. وهذان ثقتان.

ز ـ أبو بكر محمدُ بنُ بكر ابن داسه، سلفت ترجمته في تلامذة الإمام أبي داود.

---

(١) الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ٣٠٣-٣١١.

(٢) الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ٤٤٢-٤٤٣.

(٣) المرجع السابق ١٧/ ١١٤-١١٥.

(٤) ابن حجر في «المعجم المفهرس» ص٣٠.

ح ـ فاطمةُ بنتُ محمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي المقدِسية ثم الصَّالحية، وُلِدَتْ سنة تسع عشرة وسبع مئة، وحدَّثت بالكثير، وأكثر عنها الحافظ ابن حجر، وذكرها في شيوخه وهي ابنةُ عم الحافظ شمس الدين ابن عبد الهادي. توفيت سنة ثلاث وثمان مئة[1].

ط ـ ابن سعْد، وهو يحيى بن محمد بن سعد، وقد سلفت ترجمته قريباً.

ي ـ ابن اللَّتِـيِّ، هو عبدُ اللهِ بنُ عمر بنِ علي بنِ زيد أبو المُنجَّى ابن اللَّتِـيِّ، البغداديُّ، الحريميُّ الطاهريُّ (الحريم الطاهريُّ: محلةٌ كبيرةٌ ببغداد بالجانب الغربيِّ منها) القَزَّازِ، وصفه الحافظُ الذهبي بقوله: الشيخُ الصالِحُ المُسندِ المُعمَّر، رحلةُ الوقت، وُلِدَ سنة خمسٍ وأربعين وخمسِ مئة، وروى الكثير ببغداد وبحلب ودمشق والكرك، واشتهر اسمُه وبَعُدَ صيتُه، وكان شيخاً صالحاً مباركاً، عامّياً عريّاً من العلم. قال ابن النجار وابن نقطة: سماعُه صحيح، توفي سنةَ خمسٍ وثلاثين وست مئة[2].

ك ـ أبو الوقت، وهو عبدُ الأول بن عيسى، سلفت ترجمته قريباً.

**ثالثاً: إسناد الحافظ لرواية أبي سعيد ابن الأعرابي، عن الإمام أبي داود:**

أ ـ ابن المُطرِّز: سلفت ترجمته في رواية اللؤلؤي.

ب ـ يحيى بن محمد بن سعْد: سلفت ترجمته في رواية ابن داسه.

---

(١) ابن حجر في «المجمع المؤسس» ترجمة (١٨٢)، والسخاوي في «الضوء اللامع» ١٢/ ١٠٣.

(٢) المنذري في «التكملة لوفيات النقلة» (٢٨٠٤)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٢٣/ ١٥-١٧.

جـ ـ الحسن بن يحيى بن الصّبّاح بن حُسين بن علي أبو صادق نشوء الملك المخزومي المصري الكاتب، وصفه الحافظ الذهبي بقوله: الشيـخُ العالِمُ الجليلُ المُسنـدُ الأمينُ، أحدُ شهودِ الخزانـة بدمشق[1]، وقال عمر بن الحاجب: هو شيخ ثقة، وقورٌ، مُكرمٌ لأهلِ الحديث، كثيرُ التواضع، توفي سنة اثنتين وثلاثين وست مئة[2].

د ـ عبدُ الله بنُ رفاعة بن غدير: وهو ابنُ علي بن أبي عمر بن أبي الذيَّال بن ثابت بن نُعيم، أبو محمد السعدي المصري الشافعي، وصفه الحافظُ الذهبي بقوله: الشيخُ الفقيهُ العالِمُ الفَرَضي الإمامُ، مسندُ وقته، وُلِدَ سنَة سبعٍ وستين وأربع مئة، تفقه بالقاضي أبي الحَسن الخِلَعي، وكان مقدَّماً في الفرائض والحساب، وَلِيَ قضاءَ الجيزة مدة، ثم استُعفي فأُعْفي، واشتغل بالعبادةِ، توفي سنةَ إحدى وستين وخمس مئة[3].

هـ ـ أبو الحسن عليُّ بنُ الحَسَن بن الحُسين بن محمد الموصِلي الأصل، المصريُّ الشافعي الخِلَعي (نسبة إلى الخلع، ذلك أنه كان يبيع الخِلَع لأملاك مصر)، وصفه الحافظُ الذهبي بقوله: الشيخُ الإمامُ الفقيه القُدوة، مُسنِد الديار المصرية، القاضي، وُلِدَ سنة خمسٍ وأربع مئة. وله علوٌّ في الرواية، وعنده فوائدُ، توفي سنة اثنتين وتسعين وأربع مئة[4].

---

(١) وكانت بقلعة بدمشق، وهي مستودع أموال الدولة، وكان ناظر الخاص يشرف على جميع أموال الدولة، وكان يعمل بها ناظر وشهود وصيارفة وكاتب. انظر «التعريف بمصطلحات صبح الأعشى» ص١١٨-١١٩.

(٢) المرجع السابق ٢٢/ ٣٧٢-٣٧٣.

(٣) المرجع السابق ٢٠/ ٤٣٥-٤٣٨.

(٤) المرجع السابق ١٩/ ٧٤-٧٩.

و ـ عبدُ الرحمٰن بن عمر النحاس: وهو ابنُ محمد بن سعيد، أبو محمد التُّجِيبي المصري المالكي البزَّاز، المعروف بابن النحاس، وصفه الحافظ الذهبي بقوله: الشيخُ الإمام الفقيهُ، المحدثُ الصدوقُ، مسند الديار المصرية، وُلِدَ سنةَ ثلاث وعشرين وثلاثِ مئة. وأول سماعه وهو ابن ثمان سنين، أكثر عن أبي سعيد بن الأعرابي، وله مشيخةٌ في جزءين. تُوفي سنةَ ستّ عشرة وأربعِ مئة[1].

ز ـ أبو سعيد أحمدُ بنُ محمد بن زياد ابن الأعرابي، سلفت ترجمته في تلامذةِ أبي داود.

ح ـ فاطمةُ بنتُ محمد بنِ عبد الهادي، سلفت ترجمتها في رواية ابن داسه.

ك ـ ابن سعد، وهو يحيى بنُ محمد بن سعد، وقد سلفت ترجمته في رواية ابن داسه أيضاً.

**رابعاً: إسنادُ الحافِظِ لِروايةِ أبي الحسن علي بن عبدٍ، المعروف بابنِ العبد، عن أبي داود:**

أ ـ ابن المُطرِّز، سلفت ترجمته في رواية اللؤلؤي.

ب ـ أبو النون يونس بنُ إبراهيم بنِ عبد القوي، سلفت ترجمتُه في رواية اللؤلؤي.

جـ ـ أبو الحسن عليُّ بنُ محمود الصابوني: هو ابنُ أحمد بن علي بن أحمد بن عثمان المحمودي، الجوِّيثي (وجَوِّيث حاضر كبير

---

(١) المرجع السابق ١٧/ ٣١٣-٣١٤.

بظاهر البصرة وتفصل بينهما دجلة)، العراقيُّ، الصوفي، عَلَم الدِّين، عُرف بابن الصَّابوني، وصفه الحافظ الذهبي بقوله: الشيخ العالمُ الزاهدُ المُسنِدُ، وُلِدَ سنةَ ستٍّ وخمسين وخمسِ مئة، وروى الكثير، وله إجازة في صباه من الكبار، وكان كيِّساً متواضعاً، ثقةً، لديه فضيلة، توفي سنة أربعين وست مئة[1].

د ـ أبو طاهر السِّلفي، وهو أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد ابن إبراهيم الأصبهاني الجَرْوَآني (وهي محلة كبيرة بأصبهان، يقال لها أيضاً: كرواآن)، ويلقَّب جده أحمد سِلْفة، وهو الغليظ الشفة، وأصله بالفارسية سلَبَة، وكثيراً ما يمزجون الباء بالفاء، وصفه الحافظ الذهبي بقوله: الإمام العلامة المحدث الحافظ المفتي، شيخُ الإسلام، شرف المُعمَّرين، ولد سنة خمس ـ أو أربع ـ وسبعين وأربع مئة، ارتحلَ وله أقلُّ مِن عِشرينَ سنةً، تفقه بالكيا الهراسيّ[2] ويوسف بن علي الزنجاني وأبي بكر الشاشي، وأخذ الأدب عن أبي زكريا يحيى

---

(١) الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٢٣/ ٨٢-٨٣.

(٢) نقل ابنُ عبد الملك المراكشي في السفر الخامس من كتاب «الذيل والتكملة لكتابَي الموصول والصلة» في ترجمة محمد بن أحمد بن إبراهيم بن عيسى الخزرجي (١١٥١)، وهو صاحب الكيا الهراسي كانت عنده مصنفاته، قال: سئل عن معنى الكيا الهراس، فقال: معنى الكيا: الحبْر، وكان لأبيه عَبيد يعملون الهريسة فنُسب إلى ذلك. وقال ابن خلكان في «وفيات الأعيان» ٣/ ٢٨٩: لا أعلم لأي معنى قيل له: الكيا، وفي اللغة العجمية، الكيا: هو الكبير القدر المقدّم بين الناس، وهو بكسر الكاف وفتح الياء المثناة من تحتها وبعدها ألف. قلنا: اسم الكيا الهراسي علي بن محمد بن علي الطبري، مترجم في «وفيات الأعيان» ٣/ ٢٨٦-٢٨٩، و«سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٣٥٠-٣٥٢.

ابن علي التبريزي والقراءات على أبي طاهر بن سوار وأبي منصور الخياط، وأبي الخطاب بن الجراح. واستمرت رحلته ثمانية عشر عاماً يكتب الحديث والفقه والأدب والشعر، وارتحل إليه خلق كثير جداً كالسلطان صلاح الدين وإخوته وأمراؤُه بعد أن قضى على دولة العبيدية في مصر، فسمِعُوا منه، وسَمِعَ منه أيضاً شيخاه محمد بن طاهر المقدسي وسعْد الخير الأندلسي الأنصاري، وحدَّث عنه أئمةٌ كبار، قال الحافظ الذهبي: وكان مكباً على الكِتابة والاشتغال والرواية، ولا راحة له غالباً إلا في ذلك، وقد بلغ عدد شيوخه الأصبهانيين ست مئة نفس، ومشيخته البغدادية خمسة وثلاثون جزءاً، وكان جيد الضبط، جمع بين علوِّ الإسناد وغلوِّ الانتقاد، كان أوحد زمانه في علمِ الحديث وأعرفهم بقوانين الرواية، وقال السمعاني: السِّلَفي ثقة، وَرِعٌ، متقن، متثبت، فَهْمٌ، حافظٌ، له حظٌّ مِن العربية، كثيرُ الحديث، حسنُ الفهم والبصيرة فيه. توفي سنة ست وسبعين وخمس مئة[1].

هـ ـ أبو عامر غالبُ بنُ علي بن أبي غالب الإستراباذي، قال الحافظ السِّلفي: كان مِن الدين بمكان، وهو مِن أعيان العلماء، فاضل في فنون من العلم، وُلِدَ سنَة ست وثلاثين وأربع مئة[2].

و ـ أبو حاجِب محمدُ بن إسماعيل الإستراباذي: وهو ابنُ محمد ابن إبراهيم بن كثير، قال السمعاني: كان إماماً فاضلاً مفتياً مناظراً ورعاً تقياً صدوقاً ثقةً، توفي بإستراباذ سنة ثمان وستين وأربع مئة[3].

---

(١) المرجع السابق ٢١/ ٥-٣٩.

(٢) أبو طاهر السلفي في «معجم السفر» ترجمة (١٠٨٩) و(١٠٩٠).

(٣) السمعاني في «الأنساب» نسبة الإستراباذي.

ز ـ عبدُ الله بنُ محمد بن إبراهيم: وهو عبدُ الله بنُ محمد بنِ عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله بن الحسين بن علي بن جعفر بن عامر أبو محمد ابن الأكفاني، مِن أهلِ بغداد، ولي القضاءَ بها، قال السمعاني: وكان حسنَ السيرة، محموداً في ولايته، غير أنه كان ضعيفاً في الحديث، وقال عبد الواحد بن علي الأسدي: لم يكن في الحديث شيئاً، لا هو ولا أبوه، قال الخطيب البغدادي: وقد سمعتُ غيرَ عبد الواحد يثني عليه في الحديث ثناء حسناً، ويذكره ذكراً جميلاً، فالله أعلم. ولد سنة ست عشرة وثلاث مئة، وتوفي سنة خمسٍ وأربعِ مئةٍ[1].

**خامساً: إسنادُ الحافظ لرواية أبي عيسى إسحاق بنِ موسى بن سعيد الرملي وراق أبي داود، عن أبي داود:**

أ ـ أبو حيان بن أبي حيان: وهو محمدُ بنُ حيان بن أبي حيان محمد بنُ يوسف بنِ علي الأندلسيُّ الغرناطيُّ، ثم القاهريُّ، وجيه الدين ابن فريد الدين بن أثير الدين. قال الحافظُ ابنُ حجر: وكان شيخاً بهياً، حسن الشَّكل والمحاضرة، مُنوَّرَ الشيبة، أضرَّ بأخرة، وُلِدَ سنة أربعِ وثلاثين وسبعِ مئة. وتوفي سنة ست وثمان مئة[2].

ب ـ أبو حيان: وهو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي، أثير الدين الأندلسي الجياني النَّفْزي (نسبة إلى نفزة، بفتح

---

(١) الخطيب في «تاريخ بغداد» ١٠/ ١٤١-١٤٢، والسمعاني في «الأنساب» نسبة الأكفاني، والذهبي في «السير» ١٧/ ١٥١-١٥٢.

(٢) ابن حجر في «المجمع المؤسس» ترجمة (٢٤٢)، وتقي الدين الفاسي في «ذيل التقييد» ترجمة (١٧٨).

النون وسكون الفاء وفتح الزاي، وبعدها تاء تأنيث قبيلة كبيرة من البربر)، وصفه الذهبي بقوله: الإمام العلامة ذو الفنون، حجة العرب، ووصفه الحافظ السيوطي بقوله: نحويّ عصره، ولغويُّه، ومفسِّره، ومحدِّثه، ومُقرئه، ومُؤرخه، وأديبه، وُلِدَ سنة أربع وخمسين وست مئة، قال الصفديُّ: لم أرهُ قطُّ إلا يُسْمِعُ أو يشتغِلُ، أو يكتُب أو يَنظُر في كتاب، وكان ثبتاً قيّماً عَارِفاً باللغة، وأما النحو والتصريفُ، فهو الإمامُ المطلق فيهما، خدم هذا الفَّن أكثر عُمُرِهِ، حتى صار لا يُدِركُه أحدٌ في أقطار الأرض فيهما غيره. وله اليدُ الطولى في التفسير والحديث، وتراجم الناسِ ومعرفة طبقاتهم، خُصوصاً المغاربة، وأقرأ الناس قديماً وحديثاً، وصارت تلامذته أئمة وأشياخاً[1].

جـ ـ ابنُ بَشْكُوَال: وهو خلفُ بنُ عبد الملك بن مسعود بن موسى ابن بَشْكُوال بن يوسف بن داحة الأنصاريُّ الأندلسيُّ، أبو القاسم، وصفه الحافظ الذهبيُّ بقوله: الحافظُ الإمامُ المتقنُ، محدِّثُ الأندلس ومؤرخها، وُلِدَ سنة أربعٍ وتسعين وأربعِ مئة، ووصفه أبو عبد الله الأبار بقوله: كان متسع الرواية، شديد العناية بها، عارفاً بوجوهها، حجةً، مُقدَّماً على أهل وقته، حافظاً حافلاً أخبارياً تاريخياً ذاكراً لأخبار الأندلس، سمع العالي والنازل، وأسند عن شيوخه أزيد من أربع مئة كتاب بين صغير وكبير، ورحل إليه الناس، وأخذوا عنه، ووصفوه بصلاحِ الدِّخلة، وسلامة الباطنِ، وصحة التواضع،

---

(١) الذهبي في «المعجم المختص» ترجمة (٣٤٤)، وابن حجر في «الدرر الكامنة» ٤/ ٣٠٢-٣١٠، والسيوطي في «بغية الوعاة» ترجمة (٥١٦).

وصدقِ الصبر للطلبةِ، وطولِ احتمال، توفي سنةَ ثمان وسبعين وخمس مئة[1].

د ـ أبو محمد بن عتّاب: وهو عبدُ الرحمٰن بن محمد بن عتَّاب ابن مُحسِنٍ القرطبي، وصفه الحافظ الذهبي بقوله: الشيخُ العلامةُ، المحدِّثُ الصدوق، مُسنِدُ الأندلس، وقال خلف ابنُ بَشْكُوال: هو آخر الشيوخ الجلة الأكابرِ بالأندلس في علوِّ الإسناد، وسَعَةِ الرواية، وكان عارفاً بالطرقِ، واقفاً على كثير مِن التفسير والغريب والمعاني، مع حظٍّ وافرٍ من اللغة والعربيةِ، وتفقه عند أبيه، وُلِدَ سنةَ ثلاثٍ وثلاثين وأربع مئة، وتُوفي سنة عشرين وخمسٍ مئة[2].

هـ ـ أبو عمر بنُ عبد البر: وهو يوسفُ بنُ عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النَّمَري (بفتح النون والميم، وبعدها راء، هذه النسبة إلى النَّمِر بن قاسط، بفتح النون وكسر الميم، وإنما تُفتح الميم في النسبة خاصة، وهي قبيلةٌ كبيرةٌ مشهورة) الأندلسي، القُرطبي المالكي، ولد سنة ثمان وستين وثلاث مئة. وصفه الحافظ الذهبي بقوله: الإمامُ العلامةُ، حافظُ المغرب، شيخُ الإسلام، صاحبُ التصانيف الفائقة، أدرك الكبارَ، وطال عُمُرُه، وعلا سندُه، وتكاثر عليه الطلبةُ، وجمع وصنَّف، ووثق وضعَّف، وسَارَتْ بتصانيفه الركبانُ، وخَضَعَ لعِلمه علماءُ الزمان، وكان إماماً دَيِّناً، ثقةً، متقناً،

---

(١) الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ٤/ ١٣٣٩-١٣٤١.

(٢) الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٥١٤-٥١٥.

علاّمةً، متبحِّراً، صاحبَ سُنة واتباع، وقال أبو الوليد الباجيُّ: هو أحفظُ أهلِ المغرب، توفي سنةَ ثلاث وستين وأربع مئة[١].

و ـ سعيد بن عثمان: وهو ابنُ سعيد، أبو عثمان البربري الأندلسي، ابن القزاز، اللغوي القرطبي، تلميذ أبي علي القالي. وُلِد سنةَ خمسَ عشرةَ وثلاث مئة. وصفه الحافظ الذهبي بقوله: الإمامُ المحدثُ الثقةُ، شيخُ اللغة، عُدِمَ في وقعِة الأندلس[٢] سنة أربع مئة[٣].

ز ـ أحمدُ بنُ خليل بن دُحيم (كذا جاء في الأصل الخطّي، والصحيح: أحمد بن دُحيم بن خليل) ـ وهو ابنُ عبد الجبار بن حرب القرطبي أبو عمر، ولد سنة ثمان وسبعين ومئتين، وصفه أبو الوليد ابن الفرضي بقوله: كان معتنياً بالآثار، جامعاً للسننِ، ثقة فيما روى، ولي قضاء طُليطلة، توفي شهيداً بالطاعون سنة ثمان وثلاثين وثلاث مئة[٤].

ح ـ أبو عيسى إسحاق بن موسى الرَّمْلي، سلفت ترجمته في تلامذة أبي داود.

---

(١) المرجع السابق ١٨/ ١٥٣-١٦٣.

(٢) هي الملحمة الكبرى التي جرت حين قصد المستعين بالله سليمان بن الحكم قرطبة، فبرز لقتاله جيش محمد بن عبد الجبار المهدي، فحطمهم سليمان، وغرق خلق منهم، وقتل اثنا عشر ألفاً، منهم عدة من العلماء والصلحاء. انظر «السير» ١٧/ ٢٨٣-٢٨٥.

(٣) المرجع السابق١٧/ ٢٠٥-٢٠٦.

(٤) ابن الفرضي في «تاريخ علماء الأندلس» ترجمة (١١٠)، والذهبي في «تاريخ الإسلام» وفيات ٣٣١-٣٤٠ ترجمة (٢٣٨).

## النسخة الثانية:

وهي مصورةٌ عن الأصلِ الخطِّي الموجودِ في المكتبة المركزية في الجامعة الإسلامية في المدينةِ المنورة. وقد رمزنا إليها في عملنا بـ(ب).

قام بنسخها المَلِكُ المُحْسِنُ السلطانُ أحمد بنُ السلطان صلاح الدين الأيوبي المتوفى في حلب سنة (٦٣٤)هـ وهو مالكُ النسخةِ، وواقِفُها على طلبةِ العلم.

خطها نسخيٌّ مقروءٌ، والضبط فيها كثير، وحروف المعجم منقوطة. عدد أوراقها (٣٣٥) ورقة.

وهي نسخةٌ تامة إلا أنَّ أوراقها مشوشةُ الترتيب، وقد أمكن تداركُها، وإعادةُ ترتيبها.

وكان قد انتُزع من الأصل ثلاثٌ وخمسون ورقةً، استُدْرِكَتْ بخطٍّ حديثٍ مؤرَّخٍ في سنة (١٢٨٩)هـ كما في الورقة الأخيرة منها، وتشتمل هذه الورقات على (٧٥٢) حديثاً أو تزيد من الأول والآخر وفي أثنائها.

وقد قسمت هذه النسخة اثنين وثلاثين جزءاً، بتجزئة الإمام الخطيب البغدادي صاحب «تاريخ بغداد».

وقد بلغت الغاية في الضبط والتوثق، وتداولها علماءُ أئمة، وعليها سماعات بخُطوطهم: منها سماعُ بخطِّ الحافظِ العراقيِّ في الأوراق ٣١ و٣٤ و٣٩ و٥٥ وغيرها.

وآخر بخط الحافظ ابن حجر العسقلاني في الورقة ٤٥ و١١٠ مؤرخ سنة (٧٩٧هـ).

وثالث بخطِّ الحافظِ أبي زُرعة ابن الحافظ العراقي في الورقة ٦٠.

ورابع بخطِّ الحافظِ برهانِ الدين البقاعي في الورقة ٤١ و٥٩ وغيرها، مؤرخٌ سنة (٨٤٥)هـ.

وخامس بخطِّ الحافظ محمد بن رافعِ السَّلاميِّ في الورقة ٧٢ و٧٤.

وسادس بخطِّ الحافظِ يوسف بن خليل بن عبد الله الدمشقي في الورقة ٥٤ و٧٣، مؤرخ سنة (٦٠٤)هـ، وكان هذا حاضراً في بيتِ المَلِكِ المُحْسنِ بدمشق وقتَ السماع.

وجاء في آخر الجزء الأول أن الفراغ من قراءته كان يوم الأحد عشرين جمادى الآخرة، سنة (٦٠٣)هـ، وهذا يدُلُّ على أنه تمَّ نسخها قبل هذا التاريخ.

والسماعات المثبتة في كل جزء من الأجزاء تُرْشِدُ إلى أن هذه النسخة قد انتقلت بين دمشق وحلب والقاهرة ومكة. وانتهت أخيراً إلى مدينة الأحساء، فكانت عند الشيخ محمد بن عبد القادر قاضي المبرِّز من الأحساء، وهو أهداها إلى الشيخ عبد العزيز بن إبراهيم ابن عبد اللطيف آل الشيخ، وأهداها الشيخُ عبد العزيز إلى المكتبة العامةِ بالرياض، لينتفع بها روَّادُ المكتبةِ المعتنُون بالحديث وكُتبِه، وأُخِذت صورٌ عنها.

وقد سَمِعَ هذه النسخةَ مالِكُها السلطانُ المُحْسِنُ على ابنِ طبَرْزدٍ الذي استقدمه مِن بغداد إلى دمشق، فقد جاءَ في اللوحةِ الأولى من الأصل ما نصه:

أخبرنا أبو حفصٍ عُمَرُ بنُ محمد بنِ معمر بنِ يحيى بن حسَّان بنِ طبرزد البغدادي الدَّارَقزِّي بقراءتي عَلَيه (أي: بقراءة السُّلطانِ المُحْسِن) في مجلسين آخِرُهُما يومَ الأحَدِ العشرين من جُمادى الآخر من سَنَةِ ثلاثٍ وسِتِّ مئة بدمشق، قلتُ له: أخبركَ أبو البدر إبراهيمُ بنُ محمد ابنِ منصورِ بنِ عمر الكَرْخِيّ السُّنِّي قراءةً عليه وأنتَ تَسْمَعُ في يومِ الجمعة العشرين من جُمادَى الآخِرَةِ من سنةِ خمسٍ وثلاثين وخمسِ مئة ببغدادَ، فأقرَّ به، قيل له: أخبركم أبو بكر أحمدُ بنُ علي بنِ ثابت الخطيب قراءةً عليه وأنت تَسْمَعُ في يوم الأحدِ، سَلْخَ محرَّم مِن سنة ثلاثٍ وستين وأربع مئة، فأقرَّ به، قال: حدثنا القاضي أبو عمر القاسمُ ابنُ جعفر بنِ عبدِ الواحد بنِ العباس بنِ عبد الواحد بنِ جعفر بنِ سليمان ابن علي بن عبد الله بن عباس بن عبدِ المطلب البصري الهاشميّ، بقراءتي عليه بالبصرة، في جمادى الآخرة من سنة اثنتي عشرة وأربع مئة، قال: حدثنا أبو علي محمدُ بن أحمد بن عمرٍو اللؤلؤي، قال: حدَّثنا أبو داود سليمانُ بنُ الأشعث بن إسحاق بن بشيرِ بن شداد بن عمرو بن عامر الأزدي الحافظ السجستاني، في المحرم، سنة خمس وسبعين ومئتين.

وقد اشتملت هذه النسخة على سماعات تصل لابنِ داسه، وليس لللؤلؤي كما في الورقة ١١٣ و١١٨ و١٢٠ وغيرها.

وقد سلفت تراجمُ رجال إسناد النسخة عند ذكرِ أسانيد الحافظ ابن حجر.

## النسخة الثالثة:

وهي نسخةٌ مصوّرةٌ عن الأصل الخطّي الموجود في المكتبة الظاهرية بدمشق، تحت رقم (١٠١٠). وقد رمزنا إليها بـ(ج).

وقد تولَّى نسخَها كما في الورقةِ الأخيرةِ منها: السيدُ كمالُ الدين ابنِ السيد إبراهيم الدُّسوقي نسَباً، الشافعي مذهباً، البِقاعيُّ بلداً.

وقد فَرغَ من نسخها في صبيحةِ يومِ الجمعةِ سادسَ يومٍ من شهر شوال سنةَ ثمان وتسعين وألف.

وقد تملَّك هذه النسخةَ العلاَّمةُ المُحَدِّثُ الفقيه الشيخُ عبد الغني ابن النابلسي المتوفى بدمشق سنة (١١٤٣)هـ ودفن في سفحِ قاسيون.

ثم آلت بعد ذلك إلى والي الشام محمد باشا بن مصطفى بن فارس ابن إبراهيم المتوفى سنة (١١٩٧)هـ[1]، فأوقفها على طلبةِ العلمِ، وشرطَ أن لا تُخرَجَ من مكانها إلا لمراجعة.

وهذه النسخة تامة، كُتبت بخطٍّ نسخي واضحٍ، يقِلُّ وقوعُ الخطأ فيها، وفي أولها فهرس لمحتويات الكتاب، التي بلغت ستة وثلاثين كتاباً.

عددُ أوراقها (٣٠٣) ورقات، في كُلِّ لوحةٍ منها أربعون سطراً فأكثر، وفي كل سَطْرٍ ما يزيدُ على اثنتي عشرة كَلِمةً.

وقد تولَّى الشيخُ عبدُ الغني ابن النابلسي، وهو عالم جليل متمكن في الحديث، مقابلتها مقابلةً دقيقة على نسخٍ كثيرة وأضاف

(١) مترجم في «سلك الدرر» ٤/٩٨-١٠٢.

إليها فوائدَ وتعليقاتٍ في هوامِشها تَشْمَلُ الإشارةَ إلى نسخِ السنن الأخرى، وشرحاً للغريبِ وضبطاً للألفاظِ المشكلةِ بالاعتمادِ على الحافظ المنذري في كتابه «مختصر السنن». وقد أبان الشيخُ عبد الغني عن منهجه في المقابلة كما جاء في الورقة الأخيرة من النسخة، فقال: وقد فَرَغْنا ولله الحمدُ من مقابلة هذه النسخةِ من «سنن أبي داود السجستاني»، وضبطِها من أوَّلها إلى آخرها في مجالسَ آخرُها عشيةَ يومِ السبت العاشِر من شوال سنةَ تسع وتسعين وألف، وكانت مقابلتُه على نسخٍ متعددة تبلغ في بعض المواضعِ نحو العشرة أو أكثر، وفي بعضِ المواضعِ أدنى من ذلك بحسبِ ما وجدنا واجتمع عندنا من أجزاء هذا الكتاب. وقد وجدنا النُّسَخ كلها من هذه السننِ مختلفةً اختلافاً كثيراً من حيث تقديمُ بعضِ الكتبِ فيها على بعضٍ وتأخيرُه، وتقديمُ بعض الأبواب وتأخيرُه، وتقديم بعض الأحاديث وتأخيره، واختلافُ بعض متون الأحاديث، واختلاف بعضِ تراجم الكتبِ والأبواب، وقد تحرَّيْنا ما هو الأقربُ مِن ذلك والذي هو في غالبِ النسخ، وكتبنا الباقي على الهوامش، وضبطنا ما أشكل من متونِ الأحاديثِ ومن أسماءِ الرجال على حسبِ الإمكان، وأثبتنا الغالبَ من ذلك في الهوامش بصريحِ النقل عن الكتب المتعلقةِ بذلك، والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. وكتبه الفقيرُ الحقيرُ! عبد الغني بن إسماعيل ابن النابلسي أمده الله تعالى بمدده. آمين.

**سند النسخة كما جاء في اللوحة الأولى:**

أخبرنا أبو حفص عمر بنُ محمد بن معمر بن يحيى بن أحمد بن حسان بن طَبَرْزَد البغدادي المؤدِّب، قراءةً عليه ونحن نسمع، قيل له: أخبرك أبو البدر إبراهيمُ بنُ محمد بن منصور بن عمر الكَرْخي السُّنِّي، قراءة عليه وأنت تسمع، في يوم الجمعة العشرين من جُمادى الآخرة من سنة خمس وثلاثين وخمس مئة ببغداد، فأقرَّ به. قيل له: أخبركم أبو بكر أحمدُ بنُ علي بن ثابت الخطيب، قراءةً عليه وأنت تسمعُ، في يومِ الأحد سلخَ المحرمِ سنةَ ثلاثٍ وستين وأربعِ مئة، فأقرَّ به، قال: أخبرنا القاضي أبو عمر القاسِمُ بنُ جعفر بن عبد الواحد ابنِ العباس بن عبد الواحد بنِ جعفر بن سليمان بن علي بن عبد الله ابن العباس بن عبد المطلب الهاشمي البصري، بقراءتي عليه في جمادى الآخرة من سنة اثنتي عشرة وأربع مئة، قال: حدثنا أبو علي محمدُ بنُ عمرو اللؤلؤيُّ، حدثنا أبو داود سليمانُ بنُ الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عامر الأزدي السجستاني الحافظ في المحرم سنة خمس وسبعين ومئتين...

وهذا الإسناد نقله الناسخ من نسخة لأحد تلامذة ابن طبرزد، إذ الناسخ متأخر كما يبدو من خلال تاريخ انتهاء النسخ، فبينه وبين ابن طبرْزد طبقات وأجيال.

وقد سلفت تراجم رجالات هذا الإسناد عند أسانيد الحافظ ابن حجر.

**النسخة الرابعة:**

وهي مُصوَّرة عن الأصل الموجود في المكتبة الوطنية في باريس، تحت رقم (٧٠٧). وقد رمزنا إليها بـ(د).

خطها نسخي واضح، عدد أوراقها (٢٦٣) ورقة، في كل لوحة (١٩) سطراً تقريباً، في كل سطر إحدى عشرة كلمة أو تزيد.

وهي نسخة نفيسةٌ جداً لكنها غير تامة، فإنَّ الموجودَ منها كتاب الطهارة، وكتاب شرح السنة، وكتاب الصلاة، وتفريع أبواب الجمعة، وصلاة المسافر، وصلاة التطوع، وسجود القرآن، والوتر، وقراءة القرآن، والدعاء.

وعدَدُ الأحاديثِ في هذا المجلدِ عدا كتاب شرحِ السنة (١٥٥٥) حديثاً، ويُلاحظ في هذه النسخة أن كتابَ شرح السنة ـ وعدد أحاديثه (١٧٦) حديثاً، ويبدأ في هذه النسخة من الورقة (٥٧)، وينتهي بالورقة (٨٣) ـ وقد جاء في غير موضعه حسب رواية اللؤلؤي في النسخ التي سلفت، وموضعه هناك قبل كتاب الأدب آخرِ كتبِ «السنن» من المجلد الأخير.

وسند هذه النسخة كما جاء في اللوحة الأولى منها:

أخبرنا شيخُ الإسلام أبو أحمد عبدُ الوهَّاب بنُ علي بن علي بن عُبيد الله رضي الله عنه، بقراءتي عليه في ذي القعدة مِن سنة خمسٍ وثمانينَ وخمسِ مئة، قال: أخبرنا أبو غالب محمدُ بنُ الحسن بنِ علي الماورديُّ رحمه الله، قال: حدَّثنا أبو علي عليُّ بنُ أحمد بن علي

التُّسْتَري بالبصرة، قال: أخبرنا أبو عمر القاسِمُ بنُ جعفر بن عبد الواحد الهاشمي، قال: حدَّثنا أبو علي محمدُ بنُ أحمد بن عمرو اللؤلؤي، قال: حدَّثنا أبو داود سليمانُ بن الأشعث بن إسحاق السِّجستاني.

وجاء في اللوحة الأخيرة ما نصه: آخِرُ كتاب الصلاة، يتلوه في المجلدة الثانية إن شاء الله عز وجل كتاب الزكاة.

قوبِلَ هذا المجلدُ بأصلِه المنقولِ منه، وهو بخطِّ محمد بن طاهر ابن علي المقدسي الحافظ، وفيه سماعُ شيخنا إبراهيمَ بن حَمَدِيَّة، عن أبي غالبِ الماوردي، وبالأصل الذي بخطِّ الماوردي، وهو مِلكُ الشيخِ الإمامِ العالمِ الورعِ ضياء الدين شيخِ الإسلامِ عبدِ الوهَّابِ بن علي بن علي بن عُبيد الله، وما عليه (ع) من الإصلاح، فهو ما وافق النسخة الثانية، وكذا ما عليه (ص) وما عليه (ط) فهو مِن نسخة أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، ووافقت هذه النسخة للنسختين جميعاً، ولله الحمد والمنة.

وفي نهاية هذا الجزء أيضاً ما نصه: سَمِعَ جميعَ هذا المجلد على الشيخ الإمامِ العالمِ الزاهدِ الناسكِ الصدرِ الكبير الأوحدِ ضياءِ الدين شيخ الإسلام أبي أحمد عبد الوهَّاب بن أبي منصور علي بن علي بن عُبيد الله الأمين أدام ظله، السادةُ الأجِلاَّءُ: السيدُ العالم الأجلُّ مجدُ الدين أبو السعادات المباركُ بنُ محمد بن عبد الكريم الجزري، وأخوه الشيخُ الإمامُ العالم عِزُّ الدين أبو الحسن عليُّ بنُ محمد بن عبدِ الكريم، بقراءتهما متساعِدَيْن، كل واحد منهما يَسمَعُ بقراءة الآخر، وسمع معهما ابنُ أختهما صفيُّ الدين أبو الحسن عليُّ بن

سعيد بن علي بن وهبان الجزري، وسمع بعضه متفرقاً الشيخُ العالم جمالُ الدين محمد بنُ محمد بنِ علي بن سرايا البلدي، وأجاز له الشيخُ برواية الباقي، وذلك في مجالس، آخِرُها مُسْتَهَلَّ ذي القَعدة سنةَ خمسٍ وثمانين وخمسٍ مئة، بمدينة السَّلام، حماها الله تعالى، وقد وقع ذلك للشيخ المسموع عليه سماعاً مناولةً على أبي غالب محمدِ بنِ الحسن بن علي الماوردي البصري، ومنه رحمه الله، وذلك مبيَّن في أثناء الكتاب، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين. وقد نقل ذلك بمعناه من نسخة الأصل المسموع عنه الفقيرُ إلى ربه علي بن. . . بن محمود. . . من شعبان سنة ست وثمانين وخمس مئة.

صحيح ذلك وكتب عبد الوهَّاب بن علي بن علي في التاريخ.

وعلى حاشية اللوحة الأخيرة منها سماع نصه:

سمع عليَّ جميعَ هذه المجلدة بحقِّ سماعي في الأصل المنقولِ من هذه النسخة بقراءة أبي عمرو عثمان بن أبي بكر بن جَلْدك القلانسي الموصلي: الشيخُ الأجلُّ العالمُ جمالُ الدين أبو القاسم عبدُ القاهر بنُ إبراهيم بنِ محمد بن مِهران الجزري، نفعه الله تعالى بالعلم مع جماعةٍ مثبتين في الأصل، وذلك في مجالس، آخرها يوم الخميس تاسع عشر شعبان من سنة أربع وثمانين وخمس مئة، وكتب إبراهيم بن محمد بن أحمد بن حَمَدِيَّة البيِّع العُكْبَرِيّ. وسمعتُ جميعَ الكتاب من أبي غالب محمد بن الحسن بن الماوردي، ومن

أول كتاب الطهارة إلى آخره، ومن أول كتابِ الصلاة إلى باب تفريع الصلاة عن الشريف أبي السعادات أحمد بن أحمد المتوكلي بروايته عن الخطيب.

**وهاك تراجم الرجال الذين وردت أسماؤهم في سند النسخة، ثم في السماعين اللذين في اللوحة الأخيرة منها:**

أ ـ أبو أحمد عبدُ الوهَّاب بنُ علي بن علي بن عُبيد الله: وهو ابن سُكينة ضياء الدين البغدادي، الصوفي، الشافعيّ، وُلِدَ سنةَ تسع عشرة وخمس مئة، وصفه الحافظ الذهبي بقوله: الشيخُ الإمامُ، العالمُ الفقيهُ، المُحدِّثُ الثقة، المُعمَّر، القدوةُ الكبير، شيخُ الإسلام، مفخرُ العراق. عُني بالحديث عنايةً قويةً، وبالقراءات، فبرع فيها، وأخذ المذهبَ والخلافَ عن أبي منصور بن الرَّزَّاز، والعربيةَ عن أبي محمد بن الخشَّاب، ولازمَ ابن ناصر، وأخذ عنه علمَ الأثر، ووصفه تلميذُه ابنُ النجار بقوله: شيخُ العراق في الحديث والزهد وحُسْنِ السَّمْت، وموافقةِ السنة والسلف، عُمِّر حتى حدَّث بجميع مروياته، وقصده الطلابُ من البلاد، وكانت أوقاتُه محفوظةً، لا تمضي له ساعة إلا في تلاوةٍ أو ذكرٍ أو تهجدٍ أو تسميعٍ، توفي سنة سبع وست مئة[1].

ب ـ أبو غالب محمدُ بنُ الحسن بنِ علي بن الحسن التميميُّ البصريُّ الماوردي، وُلِدَ سنةَ خمسين وأربع مئه، وصفه الحافظُ الذهبي بقوله: الشيخُ الإمامُ، المحدثُ الصَّدوقُ، وكان شيخاً صالحاً، ينسخ

---

(١) الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٢١/ ٥٠٢-٥٠٥.

للناس بالأجرة، وقال ابن النجار: كان ثقةً صالحاً عفيفاً، حدَّث بالكثير. توفي سنة خمسٍ وعشرين وخمسٍ مئة[1].

جـ ـ أبو علي عليُّ بن أحمد بن علي التُّسْتَري (وهي بلدة من كور الأهواز من بلاد خوزستان يقول لها الناس: شوشتر) وهو ابن إبراهيم ابن بخر، السَّقَطي (نسبة إلى بيع السَّقَط، وهي الأشياء الخسيسة، كالخرز والملاعق وخواتيم الشبَه والحديد وغيرها)، وصفه الحافظ الذهبي بقوله: الشيخُ الجليلُ، وكان صحيحَ السَّماعِ، وقال ابن الجوزي: كان حَسَنَ المعتقد، وقال المؤتمن السَّاجي: كانت إليه الرِّحْلةُ في سماعِ «سننِ أبي داود» في وقته، وكان ثبتاً فيه[2].

د ـ أبو عمر القاسمُ بنُ جعفر بنِ عبد الواحد الهاشميُّ، سلفت ترجمته في أسانيد الحافظ ابن حجر.

هـ ـ أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي، سلفت ترجمته أيضاً في تلامذة أبي داود.

**ترجمة الرجال الواردة أسماؤهم في السماعين المثبتين في اللوحة الأخيرة:**

**أولاً: السماع الأول:**

أ ـ أبو أحمد عبد الوهاب بن أبي منصور علي بن علي بن عُبيد الله، سلفت ترجمته قريباً.

---

(١) المرجع السابق ١٩/ ٥٨٩.

(٢) ابن الجوزي في «المنتظم» ٩/ ٣٣، و ابن نقطة البغدادي في «التقييد» ترجمة (٥٣٥)، والذهبي في «السير» ١٨/ ٤٨١-٤٨٢.

ب ـ مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم:
وهو المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزري، الشيباني، ولد سنة أربع وأربعين وخمس مئة، وصفه الحافظ الذهبي بقوله: القاضي الرئيس العلاّمة البارع الأوحد البليغ، وقال الإمام أبو شامة: قرأ الحديث والعلم والأدب، وكان رئيساً مشاوراً، وكان ورعاً عاقلاً، بهياً، ذا برٍّ وإحسان، صنف «جامعَ الأصول» و«النهاية» وشرحاً لـ«مسند الشافعي»، وأخوه عز الدين علي صاحب «التاريخ»، وأخوهما الصاحبُ ضياءُ الدين مصنف كتاب «المثل السائر» في الأدب توفي بالمَوْصل سنة ستٍّ وست مئة[1].

قال الحافظ الذهبي: والجزيرةُ المذكورة مدينة بناها ابنُ عمر، وهو عبدُ العزيز بنُ عمر البَرْقَعيديُّ، قاله ابن خلّكان، وقال أيضاً: رأيتُ في «تاريخ ابن المستوفي» في ترجمة أبي السعادات المبارك ابن الأثير ـ يعني مجد الدين ـ أنه من جزيرة أوس وكامل ابني عمر ابن أوس التغلبي، وقيل: بل هي منسوبة إلى أمير العراق يوسف بن عمر الثقفي، فالله أعلم[2].

جـ ـ عزُّ الدين أبو الحسن عليُّ بنُ محمد بن عبد الكريم: وهو عليُّ بنُ محمد بن عبد الكريم بن عبدِ الواحد الجزري الشيباني أخو المبارك، مصنفُ كتاب «التاريخ الكبير» الملقب بـ«الكامل»، ومصنف كتاب «معرفة الصحابة» وُلِدَ سنةَ خمسٍ وخمسين وخمسِ مئة، وصفه

---

(١) الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٢١/ ٤٨٨-٤٩١.
(٢) المرجع السابق ٢٢/ ٣٥٥.

الحافظُ الذهبي بقوله: الشيخُ الإمامُ العلامةُ المحدِّث الأديبُ النسابة، كان منزله مأوى طلبةِ العلم، ولقد أقبلَ في آخر عمره على الحديثِ إقبالاً تاماً، توفي سنة ثلاثين وست مئة[1].

د ـ صفيُّ الدين أبو الحسن علي بن سعيد بن علي بن وهبان الجزري، لم نقف له على ترجمة.

هـ ـ جمال الدين محمد بن محمد بن علي بن سرايا البَلَدي، وهو ابن علي بن نصر بن أحمد بن علي المَوْصِلي المعدَّل، ولد سنة تسع وعشرين وخمس مئة، قال ابن نقطة: سمع «صحيح البخاري» و«مسند الشافعي»، وسماعه صحيح، توفي بالمَوْصِل سنة إحدى عشرة وست مئة[2].

و ـ أبو غالب محمدُ بنُ الحسن بنِ علي الماورديُّ، سلفت ترجمتُه في تراجم رجال سند النسخة.

ز ـ وكاتبُ هذا السماع علي بن... بن محمود... لم نتبينه.

**ثانياً: السماع الثاني:**

أ ـ أبو عمرو عثمانُ بنُ أبي بكر بن جَلْدك القلانسي المَوْصِليُّ الشافعيُّ، وصفه الحافظ المنذري بقوله: الشيخُ الفاضلُ، وكان فيه أدبٌ، وله شعرٌ حسن، تفقه ببغدادَ على الإمامِ أبي القاسم يحيى بن علي المعروفِ بابنِ فضلان، تُوفي سنة اثنتين وتسعين وخمس مئة[3].

---

(١) المرجع السابق ٢٢/ ٣٥٣-٣٥٦.

(٢) ابن نقطة البغدادي في «التقييد» ترجمة (١٢٢)، والمنذري في «التكملة» ترجمة (١٣٤٤).

(٣) المنذري في «التكملة» ترجمة (٣٧٠).

ب ـ جمالُ الدين أبو القاسم عبدُ القاهر بنُ إبراهيمَ بن محمد بن مِهران الجزريُّ الشافعيُّ، وصفه الحافظُ المنذري بقوله: الفقيهُ، تفقه ببغدادَ على مذهبِ الإمام الشافعي رضي الله عنه، وحصَّل طرفاً حسناً مِنَ المذهبِ والأصولِ والخلاف، وسمع بها كثيراً، وصَحِبَ الحافظ أبا بكر محمد بن موسى الحازمي وقرأ عليه كُتُبَه، وكتبَ عنه، وحدَّثَ ببلده، واخترمته المنيةُ شاباً، توفي سنة تسع وست مئة[(١)].

جـ ـ إبراهيمُ بنُ محمد بن أحمد بن حَمَديَّة البيِّع العُكْبَرِيُّ: وهو أبو طاهر البغدادي، وُلِدَ سنةَ عشر وخمس مئة، وصفه الحافظُ المنذري بقوله: الشيخُ الأجلُّ، وقال ابنُ نقطة: سماعُه صحيح. توفي سنة اثنتين وتسعين وخمس مئة[(٢)].

د ـ أبو السعادات أحمدُ بنُ أحمد المتوكلي: وهو ابنُ عبد الواحد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد أبي عيسى بن المتوكل بن المعتصم ابن الرشيد بن المهدي بن المنصور، قال الإمام ابنُ الجوزي: كان سماعُه صحيحاً وسمعتُ منه الحديثَ وكتب لي إجازةً بخطه فذكر فيها نسبه الذي ذكرتُه، وُلِدَ سنةَ إحدى وأربعين وأربع مئة، ووصفه الحافظُ الذهبي بقوله: شيخ صالح خيِّر، ختم التراويحَ ليلة سبع وعشرين، ورجع إلى منزله، فسقط من السطح فمات سنة إحدى وعشرين وخمس مئة[(٣)].

---

(١) المرجع السابق ترجمة (١٢٥٨).

(٢) المنذري في «التكملة» ترجمة (٣١٦)، وابن نقطة البغدادي في «التقييد» ترجمة (٢٢٢)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٢١/ ٢٧٣-٢٧٤.

(٣) ابن الجوزي في «مشيخته» الشيخ السادس، وفي «المنتظم» ١٠/ ٧، والذهبي في «العبر» ٢/ ٤١٥.

## النسخة الخامسة:

وهي مصورةٌ عن الأصلِ الخطيِّ الموجودِ في جامعة برنستون في أمريكا، مجموعة يهودا، تحت رقم (٥٩٦). وقد رمزنا إليها بـ(هـ).

وقد تولَّى نسخَها كما جاء في آخر لوحةٍ منها: سليمانُ بن داود بن يوسف بن علي بن محمد الأسلمي ثم الألشي، المعروفِ بابنِ فرتبيب، وفَرَغَ من نسخها يومَ الجمعةِ ما بينَ الظهر والعصر وهو اليومُ الخامس وعشرون مِن رمضانَ المعظَّم، سنةَ تسعٍ وثمانينَ وخمسِ مئة.

وقد تملَّكَهَا أحمدُ بنُ محمد بن عبد الملك الجُذَامي كما جاء في لوحة العنوان، ثم آلت إلى الشيخ أبي عبد الله محمد العكنون كما أشير إليه في آخر لوحة من النسخة.

وهذه النسخةُ تامةٌ، وخطُّها مغربيٌّ معتاد، عددُ أوراقِها (٢٢٢) ورقةً، في كُلِّ لوحة (٤١) سطراً تقريباً، في كل سطر (٢٢) كلمة.

وبهامشها تعليقاتٌ وفوائد نفيسة كثيرةٌ، وإشارات إلى روايات «سنن أبي داود» خاصة رواية ابن الأعرابي ورواية أبي عيسى الرملي، وقد أشرنا إلى هذه الروايات في كثير من الأحيان، وقد أبان الناسخ أن أكثر هذه التعليقات مستفادة منِ نسخة الحافظ أبي علي الغَسَّاني كما سيذكره قريباً.

وقد جاء في لوحة العنوان ما نصُّه:

سِفْر فيه جميعُ السننِ عن رسول الله ﷺ. تصنيفُ أبي داود سليمانَ بنِ الأشعث السِّجستاني رضي الله عنه، رواية أبي بكرٍ محمد

ابن بكر بن عبد الرزاق التمّار، المعروف بابنِ داسه، رحمهم الله ورضي عنهم أجمعين.

وقد اشتملت لوحة العنوان على عدة سماعات، أحدها بخط الإمام الحافظ عبد الله بن سليمان بن حَوط الله.

فهذه النسخةُ برواية ابنِ داسه عن أبي داود، وعلى هذه الرواية شَرَحَ أبو سليمان الخطابيُّ المتوفى سنة (٣٧٥هـ)، فهو يرويها عن ابن داسه مباشرة. إلا أننا وجدنا أنها كانت تختلف في بعض الأحيان عن رواية الخطابي، ولعل ذلك راجع إلى اختلاف الروايات عن ابن داسه، والله أعلم.

**وجاء في اللوحة التي قبل لوحةِ العنوان ما نَصُّه:**

قرأتُ هذا الكتابَ، وهو المصنفُ في السنن لأبي داود، على الإمام الأستاذ الجليلِ أبي الحسنِ عليٍّ بن عبد الرحمٰن التنوخي، وهو يُمسِكُ كتابَه عليَّ بنفسه قراءةً وتقييداً، وقابل كتابه بكتابِ صاحبه الفقيه أبي بَكْرٍ محمد بن أحمد بنِ محمد بن طاهر القيسيّ، وكان قد عارضه بنسختَيْن عتيقتين كانتا للحكم المُستنصر بالله أمير المؤمنين رضيَ الله عنه، بعثَ بهما إليه أبو بكر بنُ داسة رحمه الله فيهما خطُّ يده، ثم تولَّى مقابلته أبو علي الحسينُ بن محمد بن أحمد الغَسَّاني رَحِمَهُ اللهُ بكتابِ أحمد بنِ سعيد بنِ حزم روايتَه عن أبي سعيد بن الأعرابي، مِن أوَّل الديوانِ إلى آخره، وكتب أكثر تعليقات الكتاب المذكور بخط يده، وعلَّم عليها في هذا الكتاب (ع) معجرة، وما كتب

فيه (عن ع) فهو مما كان فيهِ معلَّماً عليه، وليس من خط يده، وما كتب عليه (عـ) ممدودة فهو كناية عن أبي عيسى الرملي، وما كتب عليه (ب) مطلقة فهو كناية عن ابن الأعرابي، وما كتب عليه (ذ) فهو كناية عن أبي ذر من رواية اللؤلؤي.

وكان هذا الكتاب المذكور قد رتّب أبوابه أبو علي على ما رسمْتُ عليه في أوّل هذا الكتاب، وكتب عليها في مواضعها، وانتهت المقابلةُ لِعدة أيامٍ، أعني التي انتسخت منها لِعَشْرٍ خَلَوْنَ مِنْ رجب الفَرْد، سنةَ سِتٍّ وسبعين وخمس مئة والحمد لله وحده لا شريكَ له والصلاةُ على محمدٍ نبيه وعبده، وخيرتِه من خلقه، ونسأل الله أن يُنوِّر قلوبَنَا بفهمه، والعمل بما فيه، ويشرحَ صدورنا لِتدبره والوقوفِ عليه، إنه وليُّ ذلك والقادرُ عليه، وربُّ الخيرِ، والهادي إليه، لا ربَّ غيره.

وفي هذه اللوحة أيضاً فهرسٌ بأسماء الكتب دونَ ذكر الصفحات، بترتيبِ ابنِ داسه.

ثم ذُكر فيها ترتيب الكتب على ما ثبت في نسخة الحافظ أبي عليّ الغساني.

وجاء في اللوحة الأخيرة ما نصُّهُ: الحمد لله، بلغت مقابلتُه بقدر الطاقة مع مالكه، الشيخ الإمام العلم الهُمام سيدي أبي عبد الله محمد العكنون، فسح الله في مُدته، وجعل البركة في عقِبه وذريته، بجاه أشرف الخلق من بَرِيَّته صلى الله عليه وعلى آله وصحبه جميعاً، كتبه راجي عفو ربّه المجيد العباسي أحمد بن سعيد، غفر الله زَلَّتَه، أوسط شعبان من عام ١٢٤١هـ.

**وهاك تراجم الرجالِ الذين ورَدَتْ أسماؤُهم في هذه النسخة:**

**أولاً**: الناسخُ، وهو سليمانُ بن داود بن يوسف بن علي الأسلمي الألشي ولم نقف له على ترجمة. لكن الذي ظهر لنا من خلال نسخته هذه هو أنه كان من أهل المعرفة بالحديث، ضابطاً نادر الخطأ، وشيخه الذي قرأ عليه كتاب «السنن» وهو أبو الحسن علي بن عبد الرحمٰن التنوخي كان مقدَّم النحاة بإشبيلية كما وصفه القاضي عياض، فلا شك أنه استفاد منه في هذا الشأن. وجاء في لوحة العنوان وصف سليمان هذا بالفقيه، فالظاهر أنه كان من الجامعين بين الفقه والحديث، ظهر لنا ذلك واضحاً من خلال ما كان يُورده أحياناً من نقول في فقه الحديث عن السلف من خارج «السنن».

**ثانياً**: ترجمةُ مالك النسخة: أحمد بن محمد بن عبد الملك الجُذامي، وهو أبو العباس القرطبيُّ، نزيل سَبْتَةَ، قال الحافظ الذهبي: كان مُحدِّثاً أديباً، بارعاً في الطب، بصيراً به، أقام بمراكش وماتَ بها، توفي سنة خمسين وست مئة[1].

**ثالثاً**: تراجمُ رجالِ السَّماعِ الواردةِ أسماؤهم في اللوحة التي قبل لوحة العنوان:

أ ـ أبو الحسن علي بن عبد الرحمٰن التنوخي: وهو ابن محمد، المعروف بابن الأخضر الإشبيلي، قال القاضي عياض: وهو مُقدَّم النحاة بها، أخذ عنه الناسُ قديماً وحديثاً وسمِعُوا منه كتبَ الآداب

---

(١) الذهبي في «تاريخ الإسلام» وفيات سنة (٦٥٠)هـ.

وضبطوها عليه، وكان أكثرُ أخذه عن أبي الحجاج الأعلم، وسمع مِن الحافظ أبي عليّ الغساني، لقيته بإشبيلية سنةَ ثمان وتسعين وأربع مئة، وكان متصاوناً فاضلاً ديّناً، تُوفي بإشبيلية سنة أربع عشرة وخمس مئة[1].

ب ـ أبو بكر محمدُ بنُ أحمد بن محمد بن طاهر القيسي، قال ابن بَشْكُوال: مِن أهْلِ إشبيليةَ، أخذ عن أبي علي الغساني كثيراً واختصَّ به، وكان مشهوراً بالحديث ومعرفته، معتنياً به، أخَذَ الناس عنه، وقال ابن الأبّار: هو المحدث الضابط من أهل باجة، وسكن إشبيلية، اختص بأبي علي الغساني وسمع منه عامة ما عنده ولازمه إلى حين وفاته، فكان يُعرف بتلميذ الغساني. وُلِدَ سنة تسع وأربعين وأربع مئة، وتوفي ليلة سبعٍ وعشرين من جمادى الأولى، سنة اثنتين وأربعين وخمس مئة[2].

جـ ـ الحكمُ المستنصرُ بالله أميرُ المؤمنين: هو الحكمُ بنُ عبدِ الرحمٰن بنِ محمد أبو العاص المستنصرُ بالله بن الناصر الأموي المرواني، أمير المؤمنين بالأندلس، قال الحافظ الذهبي: كان حسن السيرة، جامعاً للعلم، مُكرماً للأفاضل، كبيرَ القدر، ذا نَهْمَةٍ مفرطةٍ في العلم والفضائل، عاكفاً على المطالعة، جَمَعَ مِنَ الكتبِ ما لم يجمعه أحدٌ من الملوك، لا قبلَه ولا بعدَه، وتطلَّبها وبَذَلَ في أثمانها الأموالَ، مَعَ صفاء السريرة والعقلِ والكرمِ وتقريبِ العلماء، ولقد

---

(١) القاضي عياض في «الغنية» وهو معجم شيوخه الترجمة (٧٩).

(٢) ابن بشكوال في «الصلة» ترجمة (١٢٩٦)، وابن الأبار في «المعجم في أصحاب أبي علي الصَّدفي» ترجمة (١٣٣).

ضَاقَتْ خزائنُه بالكتب التي صارت إليه، وآثَرَها على لذاتِ الملوك، فَغَزُرَ علمُه، ودقَّ نظرُه، وكان له يدٌ بيضاء في معرفة الرجال والأنساب والأخبار، وقال أيضاً: وكان موثقاً فيما ينقُله، وُلِدَ سنةَ اثنتين وثلاثِ مئة، تُوفي سنة ستٍّ وستين وثلاث مئة(١).

د ـ أبو علي الحُسينُ بنُ محمد بن أحمد الغَسَّانيُّ، وهو الأندلسيُّ الجَيَّاني (وهو ليسَ مِن جيان لكن نزلها أبوه في الفتنة البربرية حوالي ٤٠٠هـ، وأصلهم مِن الزهراء، قاله ابن بَشْكُوَال) وصفه الحافظُ الذهبيُّ بقوله: الإمامُ الحافظُ المجوِّدُ، الحجةُ الناقِدُ، مُحدِّثُ الأندلس، وُلِدَ سنةَ سبعٍ وعشرين وأربع مئة، ولم يرحلْ مِن الأندلس، وكان مِن جهابذةِ الحُفاظِ، قويَّ العربية، بارعَ اللغة، مقدماً في الآدابِ والشعرِ والنسبِ. وقال ابن بَشْكُوَال: أخبرنا عنه غيرُ واحدٍ، ووصفوه بالجلالة والحفظ، والنباهةِ والتواضعِ، والصِّيانة. تُوفي سنَة ثمانٍ وتسعين وأربع مئة(٢).

هـ ـ أحمدُ بنُ سعيد بن حزم: وهو أبو عُمَرَ الصدفيُّ الأندلسي، وصفه الحافظُ الذهبيُّ بقوله: الشيخُ العالمُ الحافظ الكبيرُ المؤرخ، مؤلف «التاريخ الكبير» في أسماء الرجال في عدة مجلدات، كان أحد أئمةِ الحديث، له عِنايةٌ تامة بالآثار، تُوفي سنَة خمسين وثلاثِ مئة بقرطبة(٣).

---

(١) الذهبي في «السير» ٨/ ٢٦٩-٢٧١.

(٢) المرجع السابق ١٩/ ١٤٨-١٥١.

(٣) المرجع السابق ١٦/ ١٠٤-١٠٥.

**رابعاً**: ترجمة عبد الله بن سليمان بن حوط الله، الوارد اسمه في إحدى السماعات الواردة في لوحة العنوان: هو أبو محمد عبد الله ابن سليمان بن داود بن حوط الله الأنصاري، الحارثي، الأندلسي، الأنْدي. وصفه الحافظ الذهبي بقوله: الحافظ الإمام مُحدِّث الأندلس. جمع السبّعَ القراءات، ولد سنة تسع وأربعين وخمس مئة. وكان منشئاً خطيباً بليغاً شاعراً نحوياً، تصدر للقراءات والعربية. توفي سنة اثنتي عشرة وست مئة[1].

**خامساً**: ترجمةُ كاتب السماع المثبت في اللوحة الأخيرة، وهو أحمدُ بنُ سعيد العباسي، قال الشيخُ عبدُ الحي بن عبد الكبير الكتاني: هُوَ عالم قُسَنْطِينَة ومحدِّثها، قرأ بتونس، وله رواية عن حسن الشريف وغيره، توفي سنة إحدى وخمسين ومئتين وألف، وله ثبت في أسانيده الصِّحاح الستة، جمعه له تلميذُه الشيخُ عبد الحميد الصائغ الحركاتي.

وأما شيخُه وهو أبو عبد الله محمد العكنون الذي قرئت عليه هذه النسخة، فلم تبين ترجمتَه[2].

## النسخة السادسة:

وهي مصورةٌ عن الأصل الخطِّيِّ الموجود في المكتبة المحمودية العامةِ بالمدينةِ المُنورة، تحت رقم (٣٩) حديث. وقد رمزنا إليها بـ(و).

---

(١) الذهبي في «السير» ٢٢/ ٤١-٤٢.

(٢) عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني في «فهرس الفهارس» ترجمة (٤٧١) ٢/ ٨٣٢.

وهي أقدمُ نسخةٍ بين أيدينا مِن نسخ أبي داود، يعود أقدمُ سماعٍ فيها إلى سنة (٣٨٩هـ)، وهذا يعني أنها انتسخت قبلَ هذا التاريخ.
ويعلم من سند النسخة كما جاء في اللوحة الأولى منها أن بينَ ناسخها وبينَ أبي داود رجلين وحسب، وهما: الفقيهُ أبو علي الحَسنُ بنُ داود السمرقنديُّ، وأبو بكر محمد بنُ بكر ابنِ داسه.

وهذا السماع المؤرَّخ بسنة (٣٨٩هـ) كان على أبي علي الحَسن ابن داود السمرقندي كما جاء مصرحاً باسمه في أول الجزأين السادس والعاشر من كتاب الصلاة.

وفيها سماعٌ بخطّ الناسخِ أيضاً على أبي الحسن محمدِ بنِ علي ابن سهلِ الماسَرْجِسِي، وعلى أبي علي الحسينِ بنِ محمد الطُّوسي الرُّوذْباري، كلاهما عن أبي بكرٍ محمد بنِ بكر بن داسه، عن أبي داود، كما جاء في آخر الجزء الحادي عشر من كتاب الصلاة، وآخر الجزء الأول من كتاب الزكاة.

فتم للناسخ فيه ثلاثةُ شيوخ عن أبي بكرٍ ابنِ داسه، وهم: أبو الحسن الماسرجسيُّ وأبو علي الرُّوذْباريُّ وأبو علي السَّمرقنديُّ.

وقد أُلحق في إسناد النسخة بخطٍّ مغايرٍ رجلٌ آخر، وهو الحاكمُ أحمدُ بنُ عبد الرحيم الإسماعيلي.

وهذه النسخة قد كُتبت بخطٍّ قديم.

وهي نسخة نفيسةٌ لكنها غير تامة، والموجود منها يَبْدأ مِن حديثِ ابن مسعودٍ برقم (٨١٥)، وتنتهي بالحديث (٢٤٢٦) مِن كتاب

الصيام، باب في صوم الدهر تطوعاً. وتشتمِلُ على قسمٍ من كتاب الصلاة، وكتابِ الزكاة، وقسم من كتابِ الصيام يقارب نصفه.

وهي في أحدَ عشر جزءاً: ثمانية أجزاء مِن كتاب الصلاة، تبدأ بالجزء الرابع، وتنتهي بالجزء الحادي عشر، وجزءان يُمثلان كتاب الزكاة، والجزء الأول من كتاب الصيام.

وفي نهاية كل جزء وبدايته سماعاتٌ، بعضها مؤرخ سنة (٣٨٩هـ)، وبعضها سنة (٤٦٨هـ)، وبعضها سنة (٥٠٢هـ)، وبعضها سنة (٥٥٥هـ).

ولو كمل هذا الأصلُ، لكان هو المعتمَد في تحقيقِ «السنن»، لِنفاسته وقِدمه.

**وإليك تراجمَ شيوخِ الناسخ الذين ذكرناهم قبلُ في هذه النسخة:**

أ - أبو علي الحَسن بن داود السمرقندي: وهو الحسنُ بنُ داود ابن رضوان المحدِّث الفقيه، قال الإمام عبدُ القادر القرشي: دَرَسَ بنيسابُور الفِقه على أبي سهلٍ الزجاجي، وقال الحاكم في «تاريخ نيسابور»: كان أحدَ الفقهاء الكوفيين المُقدَّمين في النظر والجدل، وخرج إلى العراق، وأقام بها يسمعُ ويتفقه، ثم انصرفَ إلى نيسابور، ودرَّس الفقه، وبنى المدرسة، وأقام معي مدة، تُوفي سنةَ خمسٍ وتسعين وثلاث مئة[1].

(١) عبد القادر القرشي في «الجواهر المضية في تراجم الحنفية» ترجمة (٤٤٦)، وأبو إسحاق الصريفيني في «المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور» ترجمة (٤٨٦).

ب ـ أبو الحسن محمدُ بنُ علي بنِ سهْل الماسَرجِسي: وهو ابنُ مُصلِح النيسابوريّ الشافعي، وصفه الحافظ الذهبي بقوله: العلامةُ شيخُ الشافعية، تفقه بأبي إسحاقَ المروزي، وصحبه إلى مصر، وصار مُعيد أبي علي بن أبي هريرة، ولَحِقَ بمصر أصحابَ الربيع والمزني، وبه تفقَّه القاضي أبو الطيب الطبريُّ وجماعةٌ، وهو مِنْ أصحابِ الوجوه، وقال الحاكم: كان أعرفَ الأصحابِ بالمذهب وترتيبه، وعقد مجلسَ النظرِ ومجلسَ الإملاء، توفي سنة أربعٍ وثمانين وثلاث مئة[1].

جـ ـ أبو علي الحُسَيْنُ بن محمد الطوسي الرُّوذْباريُّ، وهو ابنُ محمد بن علي بن حاتم، وصفه الحافظ الذهبي بقوله: الإمامُ المُسنِدُ، وقال الحاكم: وردَ أبو علي نيسابور بمسألة جماعةٍ من الأشراف والعلماء لِيسمع منه كتاب «السنن» لأبي داود السجستاني، وعقد له مجلس الإملاء في الجامع، فمرض ورُدَّ إلى وطنه بالطابران، فتوفي في شهر ربيعٍ الأول مِن سنةِ ثلاث وأربع مئة[2]. وعنه أخذ البيهقي رواية ابن داسه.

د ـ الحاكم أحمدُ بنُ عبدِ الرحيم الإسماعيلي: وهو ابنُ أحمد ابن محمد بن عبد الله، أبو الحسن النيسابوري السرَّاج المزكِّي،

---

(١) الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٤٤٦-٤٤٧.

(٢) السمعاني في «الأنساب» (الروذباري)، وابن نقطة في «التقييد» ترجمة (٢٧٧) و(٣٠١) حديث سماه مرة بالحسن ومرة بالحسين، وذكر أن البيهقي سماه حسيناً والحاكم سماه حسناً، وانظر «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ٢١٩-٢٢٠.

وصفه الحافظُ الذهبيُّ بقوله: الإمامُ الواعظُ المعدِّل، قال عبد الغافر الفارسي في كتاب «السياق لتاريخ نيسابور»: شيخٌ، مشهورٌ، ثقةٌ، بيتُه بيتُ التزكية والعدالةِ، وهو من أعيان مجلس القضاء، وهو مِن المقبولين المعتمدين عند الطوائف، وهو حسنُ الاعتقاد سُنّيّ الطريقة، توفي سنةَ تسعٍ وستين وأربعِ مئة، وصلى عليه القاضي الإمامُ منصور ابن صاعد[1].

* * *

(١) أبو إسحاق الصريفيني في «المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور» ترجمة (٢٣٤)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ٢٥٠.

## عملنا في الكتاب

لقد حرَصنا في تحقيقِ هذا الكتابِ على اتِّبَاعَ أصحِّ قواعِدِ التَّحقيق، واجتهدنا كلَّ الاجتهادِ بقدرِ وسعِنا في إخراجِ نصِّه صحيحاً كامِلاً على ما في الأصول المتقنةِ، التي أتيْنا على وصفها فيما سلف، وهي نسخ في غاية الضبط والدقة يُوثق بها، ويُعتمد عليها، ويُطمأنُّ إليها:

١ ـ فقد قمنا بمقابلةِ المطبوعِ بالأصولِ الخطيةِ، واتخذنا نسخةَ الحافِظِ ابنِ حجر أصلاً، وأثبتنا الفروقَ المُهِمَّةَ، وقد ظَهَر لنا في أثناءِ المقابلةِ اختلافاً في ترتيبِ الأبوابِ والأحاديثِ بَيْنَ روايتي أبي علي اللؤلؤيِّ وأبي بكر ابن داسَة، فالنسخ منها ما هو برواية اللؤلؤي ومنها ما هو برواية ابن داسه، واعتمدنا في الأعم الأغلب ترتيب اللؤلؤي، لأمورٍ ذكرناها في ترجمته عند حديثنا عن تلامذةِ أبي داود.

وربما كان في رواية ابن داسه أحاديثُ ليست في رواية اللؤلؤي، فكنا نذكرها مشيرين إلى أنها ليست في رواية اللؤلؤي.

٢ ـ وضبطنا ما يُشْكِلُ مِن أسماء الرواة وكناهم وألقابِهم ضبطَ قلمٍ، وضبطنا متونَ الأحاديثِ ضبطاً قريباً مِنَ التمام كذلك.

٣ ـ ثُم قُمنا بتخريجِ الأحاديثِ من المصادر الأخرى مقتصرينَ على الكتب الخمسة الأصول، وإذا كان الحديثُ في «مسندِ الإمام أحمد» أو في «صحيح ابنِ حبان» ذكرناه أيضاً لمن يُريد أن يتوسع في تخريجه، وننقل هُنا خلاصة الحكم الذي انتهينا إليه فيهما اكتفاءً بما

سبق لئلا يتكرر الجهدُ، إلا إن بدا لنا أن الحكم الذي كنا قد ذكرناه هناك لم يكن سديداً، لوقوفنا على شيء في الحديث لم نكن قد اطلعنا عليه وقتئذٍ، وذلك قليل بحمد الله تعالى وتوفيقه، وأما الأحاديث التي وردت في الكتاب، وليست في «مسند أحمد» ولا في «صحيح ابن حبان» فإنا كنا نقوم بدراسةِ أسانيدِها، ونستوفي تخريجها، ونحكمُ على كلِّ حديث بما يليقُ بحاله مِنْ صحةٍ أو حسنٍ أو ضعفٍ.

٤ ـ ولما كانَ الإمامُ أبو داودَ كسائرِ أصحابِ السُّنَن لم يشترط في كتابه إيرادَ الأحاديث الصحيحة فقط، بل أدْرَجَ فيه الصحيحَ والضعيفَ، فكان لا بد من تمييز صحيحها من سقيمها، وتبيين ما يُحتج به مما لا يُحتجُّ بهِ منها، كما دعا إلى ذلك غير واحد من الأئمة، نصحاً لله ولِرسوله ولِعامة المسلمين، فقد قُمنا بدراسةِ إسنادِ كُلِّ حديث مِن أحاديثِ «السنن»، وحَكَمْنا عليه بما يليقُ بحاله من صحةٍ أو حُسنٍ أو ضعفٍ، مسترشدين بما أصَّله جهابذةُ الحديث ونُقّاده مِنْ أصولٍ وقواعدَ لتوثيق الروايات، وفحصِ الأسانيد، وتنقيدِ المتون، فقد ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله في «نكته على ابن الصلاح»[1]: أن في السنن شيئاً كثيراً لا يَصْلُحُ للاحتجاجِ به من حديث المتروكين. . . ثم قال: وإذا تقرَّرَ هذا، فسبيلُ مَنْ أراد أن يحتجَّ بحديثٍ من السنن، أو بأحاديثَ من المسانيد واحد، إذ جميعُ ذلك لم يَشتَرطْ مَن جَمَعَه الصحةَ ولا الحسنَ خاصة، فهذا المحتجُّ إن كان متأهلاً لمعرفةِ الصحيح مِنْ غيره، فليس له أن يحتج بحديث

---

(١) ١/ ٤٤٨.

من السنن من غير أن يَنظُرَ في اتصالِ إسناده، وحال رواته، كما أنه ليس له أن يحتجَّ بحديثٍ من المسانيدِ حتى يُحيط علماً بذلك، وإن كان غيرَ متأهِّلٍ لذلك، فسبيلُه أن يَنظُر في الحديث إن كان في «الصحيحين» أو صرحَ أحدٌ من الأئمة بصحته، فله أن يُقلِّد في ذلك، وإن لم يجد أحداً صححه ولا حسَّنه، فليس له أن يُقْدِمَ على الاحتجاج به، فيكونَ كحاطبِ ليلٍ، فلعلَّه يحتجُّ بالباطلِ وهو لا يَشعُر.

وقد وفقنا الله سبحانه في معظمِ ما شرحناه وحققناه من الأصول إلى مراعاةِ هٰذا الجانبِ المهم، والعناية به أشدَّ العناية، والتوسعِ فيه غايةَ التوسع، لنتَحَلَّلَ من تَبِعَةِ التقصير فيما أوجبه الله علينا في هذا العِلْمِ الذي أكرمنا الله سبحانه وتعالى به.

٥ ـ كما قمنا بشرح ما يحتاج إلى الشرح من الأحاديث لبيان فقهها، معتمدينَ في أكثر ذلك على شرح الإمامِ الخطابي في «معالم السنن» و«تهذيب ابن قيم الجوزية»، ثم على شرح أبي الطيب العظيم آبادي «عون المعبود»، وشرح خليل أحمد السهارنفوري «بذل المجهود»، ثم على شروح الأصول الستة وغيرها من الكتب التي تولّت ذلك.

وقد عوَّلْنا في شرحِ غريب ألفاظ الحديث على أهمِّ الكتبِ المعنيةِ بذلك، وفي مقدمتها شرحُ الخطابي «معالم السنن» الذي اعتنى كثيراً بتفسيرِ غريب الحديث إلى جانب عنايته بالفقه، وتدوين خلاف العلماء المجتهدين، وذلك لكونه قد تلمذ لابن الأعرابي وغلام ثعلب، وهما من أعلام أئمة اللغة. وربما نقل عنهما في بعض المواضع.

واعتمدنا أيضاً «النهاية» للمُبارك بن محمد ابن الأثير الجزري، لكونه انتقى من كتب الغريب التي سبقته، وأبدعَ في هذا الكتاب أيّما إبداع.

٦ ـ وتولينا ضبط النص، وتفصيلَه، وتوزيعَه على النحو الذي يُسَهِّلُ فهمَه ويُوضحه.

ولا بُد لي في نهاية هذه المقدمة أن أُنوه بفضلِ صاحبنا الكريم المفضال الأستاذ محمد بن ناصر العجمي الذي أرسل إليَّ الأصولَ المصورةَ عن الأصولِ الخطية، وقدَّمها إلي كعادته هديةً خالصةً لوجه الله، ورغبةً في نشرِ كُتُبِ السنةِ النبوية، نشراً متقناً يُيسِّرُ الفائدةَ منها والانتفاعَ بها، وأرجو الله سبحانه أن ينال من وراء ذلك الأجرَ الجزيل والثوابَ العظيم من المولى سبحانه الذي لا يُضِيعُ أجرَ من أحسنَ عملاً.

كما أتوجه بخالص الشكر وجزيل الثناء إلى الأستاذ رضوان دعبول الذي صوّر لي نسخة أبي داود التي قام بمقابلتها الشيخ عبد الغني ابن النابلسي من المكتبة الظاهرية بدمشق.

كما أنني أزجي خالص الشكر وأوفاه إلى الأستاذ محمد إقبال رضوان دعبول، الذي آلى على نفسِه أن يُقدِّم النافِعَ الماتِعَ من كتب السنةِ المحققة تحقيقاً متقناً، وأن يسيرَ في ذلك سيرة والده في مؤسسته دار الرسالة العالمية التي أنشأها، وإنني لأشُدُّ على يده وأتمنى مِن الله أن يستمرَ في العطاء في هذا المِضْمار، وأن يكونَ خيرَ خَلَفٍ لخَيرِ سَلَف، إنه قريبٌ مجيبٌ، وآخِرُ دعوانا أن الحمدُ لله رب العالمين.

عمان: ١٢ ربيع الأول سنة ١٤٣٠هـ

شعيب الأرنؤوط        محمد كامل قره بللي

اللوحة الأولى من نسخة الحافظ ابن حجر بخطه (أ)



اللوحة الأخيرة من نسخة الحافظ ابن حجر بخطه (أ)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين وبه ثقتي
أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد بن معمر بن يحيى بن حسان بن طبرزد البغدادي
الدارقزي بقراءتي عليه في مجلسين آخرهما يوم الأحد العشرين من جمادى
الآخرة من سنة ثلاث وستمائة بدمشق قلت له أخبرك أبو البدر
إبراهيم بن محمد بن منصور بن عمر الكرخي السني قراءة عليه وأنت تسمع في
الجمعة العشرين من جمادى الآخرة من سنة خمس وثلاثين وخمسمائة
ببغداد فأقر به قيل له أخبركم أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب
قراءة عليه وأنت تسمع في يوم الأحد لخمس بقين من سنة ثلاث
وستين وأربعمائة فأقر به قال حدثنا القاضي أبو عمر القاسم
بن جعفر بن عبد الواحد بن العباس بن عبد الواحد بن جعفر
بن سليمان

اللوحة الأولى من نسخة مكتبة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة (ب)

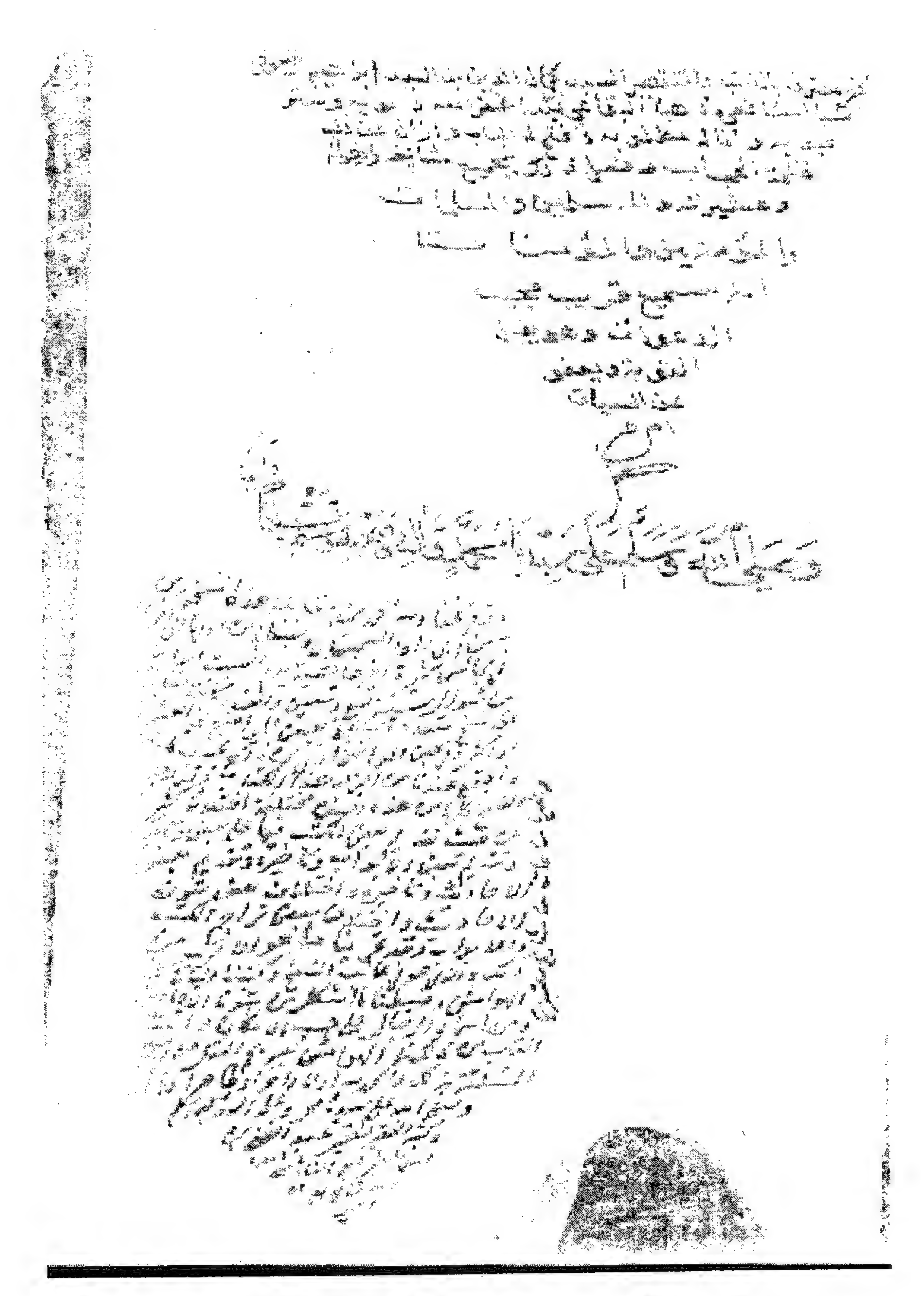
عبد الوهاب الكوفي عن عبد الملك بن عمير عن ام عطية الانصارية ان امراة كانت تختن بالمدينة فقال لها
النبي صلى الله عليه وسلم لا تنهكي فان ذلك احظى للمراة واحب الى البعل قال ابو داود روي عن عبيد الله
ابن عمرو عن عبد الملك بمعناه واسناده قال ابو داود وليس بالقوي باب في مشي النساء مع الرجال
حدثنا عبد الله بن مسلمة ثنا عبد العزيز يعني ابن محمد عن ابي اليمان عن شداد بن ابي عمرو بن حماس
عن ابيه عن حمزة بن ابي اسيد الانصاري عن ابيه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو خارج
من المسجد فاختلط الرجال مع النساء في الطريق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء استأخرن
فانه ليس لكن ان تحققن الطريق عليكن بحافات الطريق فكانت المراة تلصق بالجدار حتى ان ثوبها
ليتعلق بالجدار من لصوقها به حدثنا محمد بن يحيى بن فارس ثنا ابو قتيبة عن داود بن ابي صالح
عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يمشي يعني الرجل بين المراتين باب في الرجل يسب الدهر
حدثنا محمد بن الصباح بن سفيان وابن السرح قالا ثنا سفيان عن الزهري عن سعيد عن ابي هريرة
عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول الله عز وجل يؤذيني ابن ادم يسب الدهر وانا الدهر
بيدي الامر اقلب الليل والنهار قال ابن السرح عن ابن المسيب مكان سعيد

اخر كتاب الادب وهو اخر الكتاب
تم ولله الحمد والمنة وصلى الله
وسلم على محمد وعلى اله
وصحبه

اللوحة الأخيرة من نسخة مكتبة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة (ب)

لوحة العنوان من نسخة الشيخ عبد الغني النابلسي (ج)

اللوحة الأولى من نسخة الشيخ عبد الغني النابلسي (ج)



اللوحة الأخيرة من نسخة الشيخ عبد الغني النابلسي (ج)

بسم الله الرحمن الرحيم

اخبرنا شيخ الاسلام ابو احمد عبد الوهاب بن علي بن علي بن عبد الله رضي الله عنه بقراتي عليه في ذي القعدة من سنة خمس وثمانين وخمسماية قال اخبرنا ابو غالب محمد بن الحسن بن علي الماوردي رحمه الله قال نا ابو علي علي بن احمد بن علي التستري بالبصرة قال انا ابو عمر القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي قال نا ابو علي محمد بن احمد بن عمرو اللولوي قال نا ابو داود سليمن بن الاشعث بن اسحق السجستاني قال

باب التخلي عند الحاجة

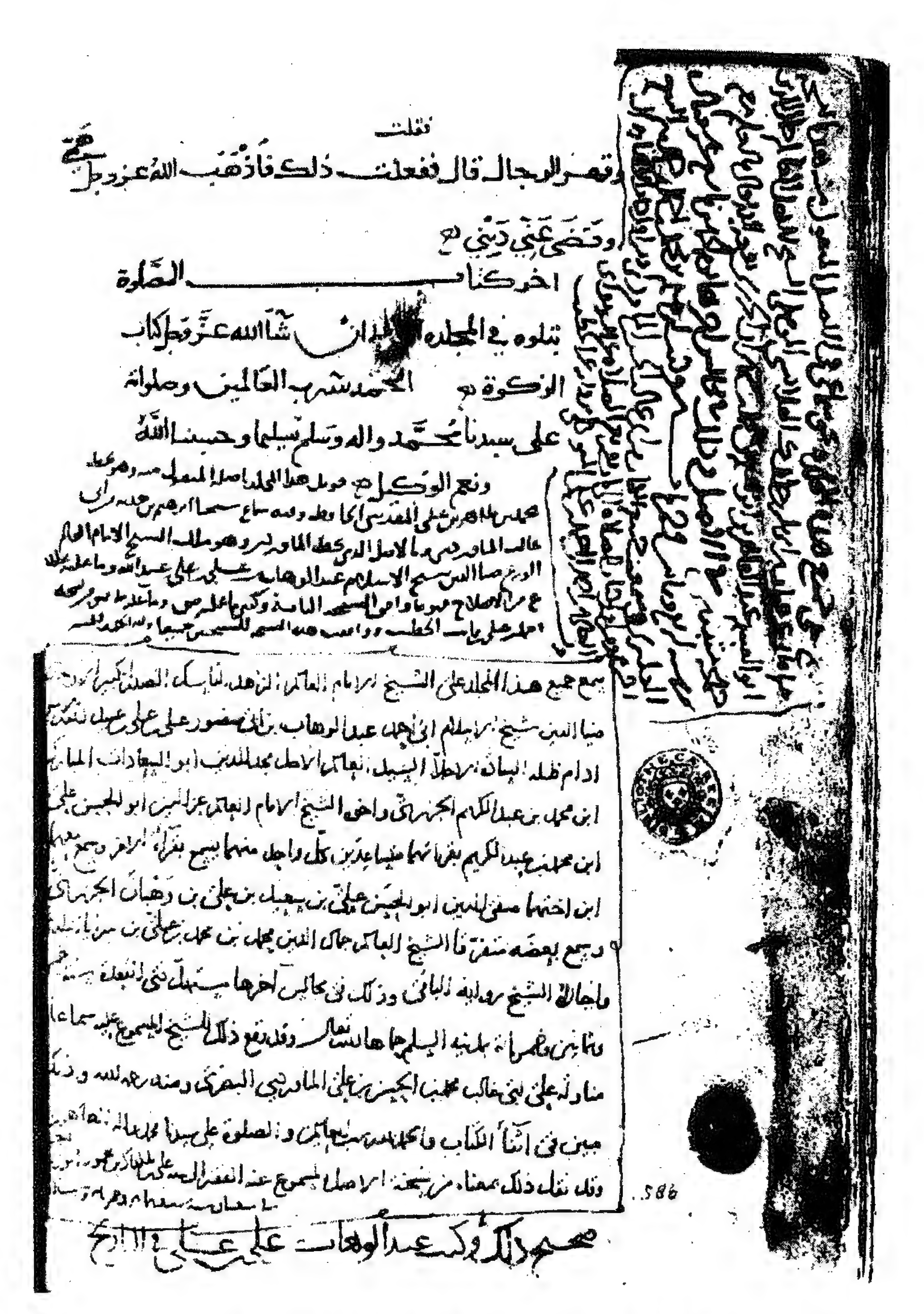
حدثنا عبد الله بن مسلمه بن قعنب القعنبي نا عبد العزيز بن محمد عن محمد يعني ابن عمرو عن ابي سلمه عن المغيرة بن شعبه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ذهب المذهب ابعد

حدثنا مسدد نا عيسى بن يونس انا اسمعيل بن عبد الملك عن الزبير عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد البراز انطلق حتى لا يراه احد

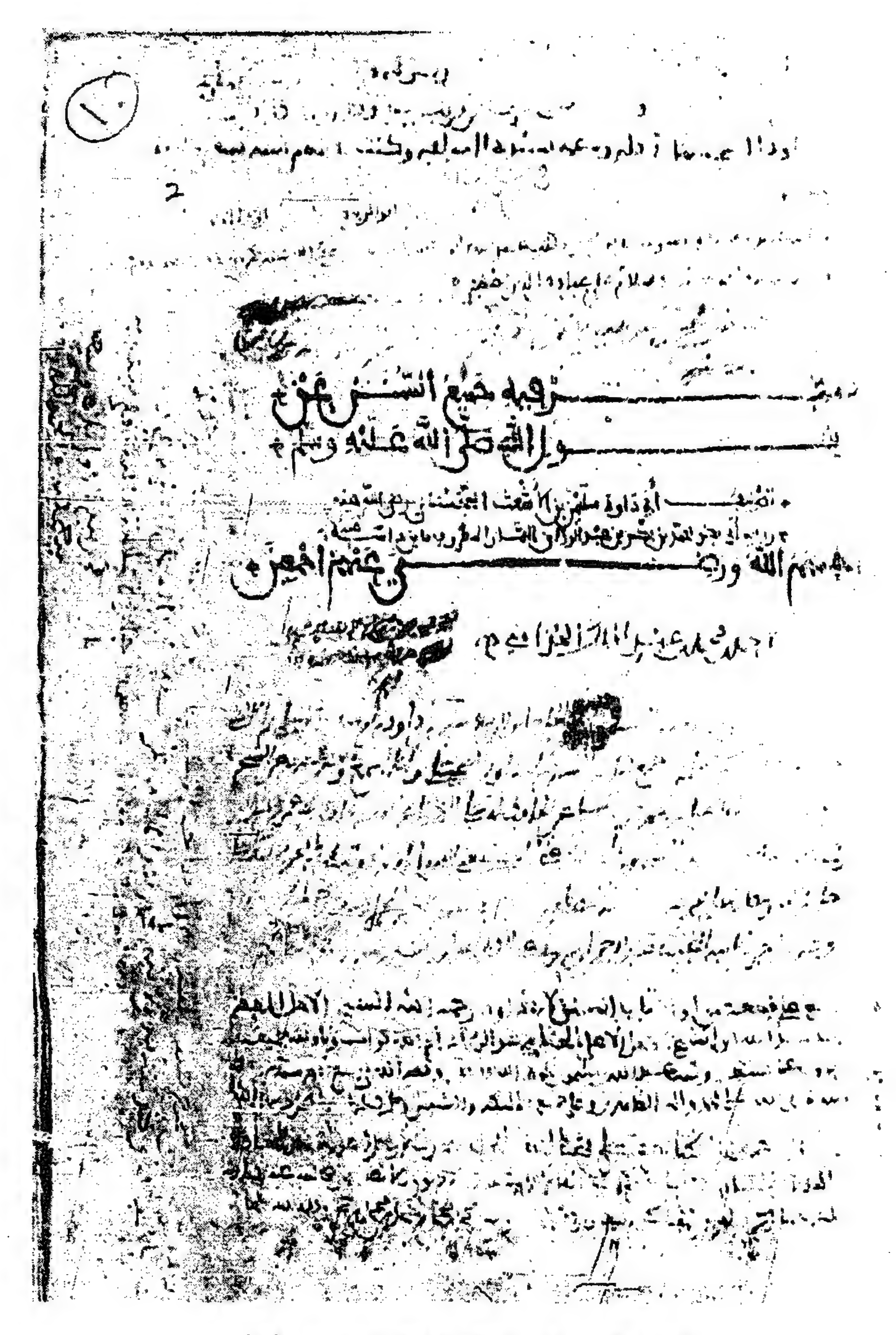
باب الرجل يتبوا لبوله

حدثنا موسى بن اسمعيل نا حماد نا ابو التياح حدثني شيخ قال لما قدم عبد الله بن عباس البصرة كان يحدث عن ابي موسى فكتب عبد الله الى ابي موسى يساله عن اشيا فكتب اليه ابو موسى اني كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فاراد ان يبول فاتى دمثا

اللوحة الأولى من نسخة المكتبة الوطنية في باريس (د)

اللوحة الأخيرة من نسخة المكتبة الوطنية في باريس (د)



فيه جميع السنن عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم

تصنيف أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني رضي الله عنه

لوحة العنوان من نسخة جامعة برنستون (هـ)

اللوحة الأولى من نسخة جامعة برنستون (هـ)

اللوحة الأخيرة من نسخة جامعة برنستون (هـ)


الجزء الخامس من كتاب الصلوه من السنن [illegible] داود
سليمان بن الاشعث السجستاني رضي الله عنه

لوحة العنوان للجزء الخامس من نسخة المحمودية (و)

بسم الله الرحمن الرحيم

حدثنا الفقيه أبو علي الحسين بن داود السمرقندي قال

أخبرنا أبو بكر محمد بن بكر البصري بها قال

حدثنا أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني رحمه الله

قال حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن سعيد بن أبي عروبة عن

قتادة عن أنس بن مالك حدثهم قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم ما بال أقوام يرفعون أبصارهم في صلاتهم

فاشتد قوله في ذلك فقال لينتهن عن ذلك أو لتخطفن

أبصارهم. حدثنا أبو داود قال حدثنا عثمان بن أبي شيبة

قال حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت

صلى النبي صلى الله عليه وسلم في خميصة لها أعلام فقال شغلتني

أعلام هذه اذهبوا بها إلى أبي جهم وأتوني بأنبجانيته.

حدثنا أبو داود قال حدثنا ابن معاذ قال حدثنا أبي قال حدثنا عبد الرحمن

ابن أبي الزناد قال سمعت هشاما يحدث عن أبيه عن عائشة

بهذا الخبر قال وأخذ كرديا كان لأبي جهم فقيل يا رسول الله

الخميصة كانت خيرا من الكردي.

باب الرخصة في ذلك

حدثنا أبو داود قال حدثنا الربيع بن نافع قال حدثنا معاوية يعني ابن سلام

اللوحة الأولى للجزء الخامس من نسخة المحمودية (و)

# فهرس الموضوعات